الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العاليّ والبحث العلميّ

جامعة أحمد دراية– أدرار–

كليّة الآداب واللّغات

قسم اللّغة والأدب العربيّ

مسائل الخلاف النّحويّة في كتاب "اللّمع في العربيّة" لابن جنّي(ت392هـ).

مذكّرة تخرّج مقدّمة لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربيّ

تخصّص : تعليميّة اللّغات.

إعداد الطّالبة:

- حفصة قاسمي

إشراف الأستاذ الدّكتور:

- عبد العزيز ابليلة

	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
01	د. عبد العزيز ابليلة	أستاذ محاضر " أ "	مشرفا
02	د. كمال مجيدي	أستاد محاضر " أ "	الخبير01
03	د. عبد الله رزوقي	أستاذ محاضر " أ "	الخبير02

السّنة الجامعيّة:1440 /1441 هـ

2019 /2020 م

قال تعالى:

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

هود، الآية:(88) .

إهداء

أهدي ثمرة هذا البحث البسيط وهذا الجهد المتواضع :

إلى سيّد الهيبة والوقار، رمز التّضحيّة والعطاء، إلى المرحوم والدي، طيّب اللّه ثراه وجعل الجنّة مأواه.

إلى رمز الحبّ وينبوع الحنان، وملاذ الأمل والأمان، أمّي الحبيبة، أطال اللّه في عمرها وبارك في أيّامها.

إلى ورود المحبّة ، ورياحين الحياة، إخوتي وأخواتي، فردا فردا، حفظهم اللّه ورعاهم.

إلى كلّ من تسري في عروقه قطرة من دم العائلة الكريمة" قاسمي"، من كبير اللّحد إلى صغير المهد.

إلى كلّ من كان له فضل عليّ في هذا العمل ، سواء بكلمة طيّبة أو بدعاء خفيّ.

وأخيرا، إلى كلّ غيور على ديننا الإسلام، ولغتنا العربيّة.

إلى هؤلاء جميعا، أهدي ثمرة هذا الجهد....

شكر وعرفان

قال تعالى: ﴿**رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ**﴾ الآية19.

بداية أتوجّه بالشكر الغفير والثّناء الكثير للمولى العليّ القدير، الذي خوّل لي من نعمه ما أنار لي درب المعرفة، ووفّقني بها لإتمام هذا العمل المتواضع، وإخراجه على هذا الوجه،

فله الحمد وله الشّكر.

وامتثالا لقوله عليه الصّلاة والسّلام:«**مَنْ أُعْطِيّ عَطَاءً فَوَجَد فَلْيُثْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُثْنِ، فَإِنّ مَنْ أَثْنَى فَقَدْ شَكَرْ، وَمَنْ كَتَمَ فَقَدْ كَفَرْ**».

يشرّفني أن أزفّ جزيل شكري وعظيم امتناني، إلى الذي تفضّل عليّ بالإشراف على هذا العمل، وتعهّده بالرّعاية والتّقويم منذ أن كان بذرة إلى أن صار ثمرة أنضجتها توجيهاته السّديدة ونصائحه القيّمة

الدّقيــقة، الأستــاذ الدّكتــور: **عبد العزيز ابليلة،**

فله خالص شكري وعظيم عرفاني.

ومن باب الاعتراف بالفضل لأهله، وردّ المعروف إلى دويه، يطيب لي أن أتقدّم بأسمى آيات الشّكر والعرفان، إلى الأستاذ الفاضل الكريم، الذي أفاض عليّ من علمه الغزير، وأجاد من وقته الثّمين، وتكرّم عليّ بنصحه السّديد القويم، الدّكتور: **محمّد بن عبّو**

فله عظيم تقديري واحترامي.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة الطّيّبة، أن أشكر سلفا لجنة المناقشة –الأساتذة الأكارم–لقبولهم مناقشة هذا العمل، ولما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات قيّمة، ستهذّب البحث وتنقّحه، وتزيده ثراءً وقيمة، فجزاهم اللّه عنّي كل خير.

وأخيرا، أقدّم جزيل شكري إلى كلّ من لو لم يكن، لما كان هذا العمل.....

مقدّمة

مقدّمة:

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم، و الصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين، محمّد المبعوث رحمة للعالمين.

أمّا بعد: فموضوع الخلاف النحويّ موضوع بارز في الدّراسات النحّويّة، سواء عند القدماء أو عند المحدثين، فقد حظي باهتمام النّحاة منذ أن كان روايات في طيّات كتب النّحويين، إلى أن استقلّ بمؤلّفاته الخاصّة.

أهميّة الموضوع:

و موضوع الخلاف النّحويّ موضوع مهمّ، ذلك أنّه يهتمّ ببسط الآراء المختلفة في القضايا النّحويّة المختلَف فيها، ثم عرض أدلّتها ومناقشتها لأجل إيجاد الرّأي الأصوب والتّخريجات الصّحيحة، وذلك ما يثري اللّغة ويسهم في توسيعها وتطويع استعمالها وتسهيله.

إشكاليّة البحث: وقد حاولت من خلال هذا البحث الإجابة عن إشكاليّة مفادها:

فيم تتمثّل المسائل الخلافيّة الواردة في كتاب اللّمع؟ وما هو مذهب ابن جنّي فيها؟ و إلى أيّ مدى انفرد ابن جنّي برأيه عن غيره من المذاهب في هذه القضايا؟ وكيف استدلّ على ذلك؟ وما نسبة صحّة آرائه في هذه المسائل؟

أسباب اختيار الموضوع: وقد دفع بي إلى اختيّار هذا البحث مجموعة من الأسباب، أهمّها:

أ): الأهميّة البالغة لموضوع البحث(الخلاف النّحويّ).

ب): ميلي الخاصّ إلى الموضوعات النّحويّة عامّة، وهما أهمّ سببين دفعا بي إلى اختيّار هذا الموضوع، ومحاولة الخوض في غماره.

ج): صعوبة فهم موضوع الخلاف النّحويّ عند الكثير من المتعلّمين وفرارهم منه، وذلك لما فيه من تضارب الآراء، واختلاف وجهات النّظر، ما دفع بي إلى السّعي في تبسيط بعض من مسائله ومحاولة تيسيرها ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

أهداف اختيار الموضوع: ومن أهداف اختيار هذا الموضوع :

أ): محاولة تكوين مجموعة معتبرة من المعارف حوله، والسّعي إلى التّمكّن من مادّته قدر المستطاع.

ب): السّعي في تبسيط بعض جزئيّاته.

ج): محاولة توسيع دائرة الاهتمام بالموضوعات المشابهة له في البحوث الأكاديميّة.

د): بالإضافة إلى السّعي في إعادة المكانة لهذا الكتاب في السّاحة العلميّة، ولفت انتباه الدّارسين له، وإعطائه قدرا مزيدا من الاهتمام، وذلك من خلال جعله حيّزا للدّراسة ومحلا لتطبيقها.

هـ): والهدف الخاص من هذا البحث؛ هو رصد مذهب ابن جنّي ورأيه النّحويّ في مختلف قضايا الخلاف النّحوي.

الدّراسات السّابقة للموضوع:

أمّا الدّراسات السّابقة لهذا الموضوع، فإذا أريد بها الموضوع بشكله العام أي موضوع الخلاف النّحوي عامّة، ففيه دراسات بل وكتب كثيرة، سواء عند القدامى أو عند المحدثين، أما إن أريد بها الموضوع بشكله الخاص (مسائل الخلاف في كتاب اللّمع)، ف-في منتهى علمي وحدود اطّلاعي- لم أقع على دراسة تطابقه تماما؛ أي من حيث الموضوع(مسائل الخلاف النّحوي)، ومن حيث حيّز الدّراسة(كتاب اللّمع)، إلا دراستين قريبتين منه فقط لنيل درجة الماجستير، الأولى بعنوان:"الخلاف النّحوي في شروح اللّمع لابن جني دراسة وتحليل"، لعدوى طه عبد الكريم، ولم أتمكّن منها، و الأخرى بعنوان:"المباحث اللّغويّة والنّحويّة في شرح اللّمع للواسطي الضّرير دراسة وتحليل، لعمّار أحمد حسن الحمداني.

خطّة البحث:

وقد اتّبعت في هذا البحث خطّة أملتها عليّ طبيعة الموضوع وكمنيّة مادّته المعرفيّة وكذا الهدف المرجو تحقيقه منه، فكانت كما يلي: مدخل ثم فصلان فخاتمة يليها ملحق، حيث أماط المدخل اللّثام عن مفردات العنوان، فقدّمت فيه ترجمة لمؤلّف الكتاب(ابن جنّي)، ثم عرّفت بالكتاب محلّ الدّراسة(اللّمع في العربيّة)، وتناولت في ختامه -بشيء من التّفصيل- الخلاف النّحوي من حيث المفهوم والنّشأة والأسباب والمظاهر...، أمّا الفصل الأوّل من البحث فتضمّن جزأين؛ كشف أوّلهما عن بعض مسائل الخلاف التي وافق فيها ابن جنّي مذهب البصريّين، بينما كشف الجزء الآخر منه عمّا والى فيه مذهب الكوفيّين، وعلى ذلك عنونته: آراء ابن جنّي بين المذهبين: البصري والكوفي، أمّا الفصل الثّاني فحوى هو الآخر جزأين؛ رصد أوّلهما بعض مواقف ابن جنّي وآراؤه حيال مذهب أستاذه الفارسي موافقة واختلافا، بينما رصد جزؤه الآخر بعض المسائل التي انفرد فيها صاحب المؤلّف بمذهبه عن بقيّة المذاهب الأخرى فيها، وعلى ذلك وسمت هذا الفصل: مذهب ابن جنّي بين آراء الأستاذ والاجتهاد الخاص، فيما أسفرت الخاتمة عن النّتائج المتوصّل إليها من خلال هذه الدّراسة، بينما ضمّ الملحق مجمل المسائل الخلافيّة الواردة في الكتاب.

منهج البحث:

و لمعالجة الخطّة المطروحة أعلاه، تطلّب منّي الأمر اعتماد المنهج التّكاملي، حيث استعملت في بداية البحث المنهج التّاريخي، وذلك لأجل التّأريخ للخلاف النّحوي وتتبّع نشأته وتطوّره إلى غاية بداية التّأليف فيه، ليُنتهج بعد ذلك المنهج الاستنباطي، وذلك لغرض استخراج المسائل الخلافيّة الواردة في الكتاب، كما بسطت باستعمال المنهج الوصفي مسائل الخلاف النّحويّة المنتقاة للشّرح والتّبسيط، وعكفت بواسطته على تحليلها ومناقشتها، ليتمّ بعد ذلك اعتماد المنهج المقارن للمقارنة بين آراء النّحاة في القضايا الخلافيّة واختيار الأصوب من بينها وترجيح الأخذ به.

مصادر البحث ومراجعه:

وقد أفدت في أثناء جمعي لمادّة البحث وعرضي ومناقشتي لها من مجموعة من المصادر والمراجع أهمّها:كتاب اللّمع في العربيّة لابن جنّي، وشرحه: توجيه اللّمع لابن الخبّاز، الخصائص لابن جنّي،و كذلك الكتاب لسيبويه، و كتابي: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، وأسرار العربية لابن الأنباري، و كذا كتاب التّبيين على مذاهب النّحويّن البصريّن والكوفيّن لأبي البقاء العكبري، بالإضافة إلى همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السّيوطي، كما نأسف في ذلك على غيّاب مصدر مهمّ كان ليزيد البحث ثراء، سعيت جاهدة للحصول عليه ولكن لم أتمكّن منه، هو كتاب خير الحلواني: الخلاف النّحوي بين النّحويّن البصريّن والكوفيّن وكتاب الإنصاف.

صعوبات البحث:

ولقد واجهني في أثناء إنجاز هذا البحث مجموعة من العراقيل والصّعوبات، أهمّها: كثرة الآراء في المسألة الخلافيّة الواحدة ما يؤدّي إلى صعوبة في فهمها، اضطراب المؤلّفين في نسبة الكثير من الآراء إلى أصحابها، واختلاف النّقل عن النّحويّن في ذلك من مؤلّف إلى آخر ما يؤدّي إلى صعوبة الفصل في ذلك، غياب بعض المصادر المهمّة التي كانت لتجلي الغبار عن العديد من النّقاط في البحث وتضبط فيه العديد من الأمور، ويتعلّق الأمر هنا بمصادر الكوفيّن ومؤلّفاتهم، هذا بالإضافة إلى عدم تمكّنني من بعض المراجع التي كانت ستثري البحث أكثر، ومن بينها: الخلاف النّحوي بين النّحويّن البصريّن والكوفيّن وكتاب الإنصاف لخير الحلواني.

*****واللّه أسأله السّداد في القول، والتّوفيق في العمل******

مدخل

أوّلا): ترجمة لمؤلّف الكتاب (ابن جنّي).

ثانيّا): التّعريف بكتاب اللّمع في العربيّة.

ثالثا): الخلاف النّحوي؛ المفهوم والنّشأة.

أوّلا: ترجمة للمؤلف (ابن جنّي):

ـ" **ابن جني**" علم من الأعلام البارزة في اللّغة العربيّة، حيث إنّه لا يكاد يُذكر موضوع من موضوعاتها إلا وتكون له فيها اليد الطّولى والباع الكبير، ولعلّ ما يشهد له بذلك كثرة المؤلّفات واختلافها من حيث الموضوعات والمجالات، ولعلّ من أكثر مؤلّفاته تعبيرا عن ذلك:كتابه الخصائص، الذي تناول فيه موضوعات متنوعة من مختلف فروع العربيّة، وغيره من المؤلّفات التي لا تقلّ أهميّة عن هذا الكتاب.

والأجدر بي إذا ما كنت بصدد إنجاز دراسة في مؤلّف من مؤلّفات ابن جنّي، أن أقف وقفة أعرّف فيها بهذه الشّخصيّة الفذّة:

أ): اسمه ونسبه:

هو أبو الفتح عثمان ابن جني،«بكسر الجيم وتشديد النّون، وسكون الياء معرّب كنّي»[1] وأصل ابن جنّي ليس بعربيّ، يقول الفيروز أبادي: « والده جنّي، كان عبدا روميّا مملوكا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي»[2].وقد ورد في الخصائص الجدر الأصلي لكلمة جني:«ومعناها: كريم، نبيل، جيِّد التّفكير عبقريّ، مخلص، تُكتب بالحروف اللّاتينيّة ممثّلة للّفظ اليونانيّ gennaius»[3].

فابن جني إذا ليس بعربي الأصل، وإنّما رومي، ولا أدلّ على ذلك من أبياته التي نظمها ليعوّض بها نسبه بعلمه وبدعاء النّبي صلى الله عليه وسلّم لأهل أصله حيث قال:(الأهزاج):[4]

فإنْ أُصبِح بِلا نَسَب ... فَعِلْمِي فِي الوَرَى نَسَـــبِي

عَلى أَنِّي أَؤُولُ إِلـــى ... قُـــرُومٍ سَادَةٍ نُـجَـبِ

قَيَاصِرَة إِذَا نَطَقُـــوا ... أَرُمّ الدّهْرِ ذُو الـــخُطَبِ

أُلاكَ دَعا النّبِي لَهُم ... كَفَى شَرَفـــاً دُعَـاءُ نَبـــيّ

[1]بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر،ط2، 1979، ج2، ص132.

[2]البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروز أبادي، تح:محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2000، ص 194.

[3]الخصائص، ابن جني، تح:محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ط، د.ت.ط، ج1، ص08.

[4]معجم الأدباء وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، تح:إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1993، ج1، ص1586.

ب): مولده:

ولقد وجدت في أثناء بحثي في تاريخ مولده اختلافا في تحديد ذلك في الكتب التي ترجمت له، حيث إنّ أكثر الكتب التي عرضت للتّرجمة لابن جنّي تذكر أنّه وُلد قبل الثّلاثين و الثّلاثمائة[1]، بينما يجمع البعض الآخر أنّ مولده في حدود سنة عشرين وثلاثمائة للهجرة(320هـ)، وهذا التّاريخ قال به كلّ من:

1) الدّكتور حسام سعيد النّعيمي[2]، 2)الدّكتور شوقي ضيف[3]، 3) الدّكتور فاضل السّامرّائي[4]، 4) الدّكتور حامد المؤمن[5].

ومنه فالمحدثون ينكرون أن يكون تاريخ مولده في حوالي الثّلاثمائة والثّلاثين للهجرة، ورجّحوا أن يكون في حوالي الثّلاثمائة والعشرين للهجرة؛ لأنّ ذلك يتناسب مع مستوى أبياته الشعريّة، ومع سنّ صحبته لأستاذه الفارسيّ كما يتناسب مع المدّة التي قضاها معهّ، يقول الدّكتور فاضل السّامرائي:« ولا أجد في صدري حاجة للتعليق على مستوى الأبيات والأغراض التي كان يستشهد لها، وأنّ ذلك لا يمكن أن يكون مع شاب صغير في الثانية عشر من عمره، كما أنّ صحبته للفارسي دامت أربعين سنة، وكانت منذ سنة ثلاثمائة وسبعة وثلاثين (337هـ)، وليس من المعقول أن يصحبه وهو صبيّ في السابعة أو الثامنة ولذلك من المرّجح أن نرجع تاريخ مولده إلى سنة ثلاثمائة وعشرين للهجرة(320هـ)»[6].

أمّا صفاته الخلقيّة، فأهم صفة تردّدت في أغلب الكتب التي ترجمت له أنّه كان أعور، وذلك بدليل ما أنشده من أبيات قالها في عتاب صديق له:(المتقارب)[7]:

صُدُودُكَ عَنّي وَ لَا ذَنْبَ لِي ... يَدُلّ عَلَى نِيّةٍ فَاسِـــــدَه

فَقَدِ –وَحَيَاتُكَ– مِمّا بَكَيْتُ ... خَشَيْتُ عَلَى عَيْنِيّ الوَاحِدَه

وَ لَوْلا مَخَافَةَ أَنْ لَا أَرَاك ... لَمَا كَانَ فِي تَرْكِهَا فَـــائِـدَه

ج): نشأته:

وقد أسلفت الذّكر آنفاً أنّ مولده كان بالموصل،وهي مدينة بالعراق، وقد نشأ وترعرع وتلقي مبادئ العلم فيها، حيث كانت آنذاك حاضرة من حواضر العالم الإسلامي في القرن الرابع الهجري(4هـ)، فبعد أن رأى فيه والده معالم الذكاء دفع به إلى التّعلم، فاتّجه إلى تحصيل ذلك من خلال الأخذ عن مشايخها مثل: أحمد بن محمّد

---

[1] ينظر، سر صناعة الإعراب، ابن جني، تح:حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، ج1، ص7؛ الخصائص، ابن جني، ص9، بغية الوعاة، السيوطي، ج2، ص 132.

[2] ابن جني عالم العربية، حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1990، ص13.

[3] المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، د ت ط، ص265.

[4] ابن جني النّحوي، فاضل السامرّائي، دار النذير، بغداد، د ر ط1969، ص40.

[5] اللمع في العربيّة، ابن جني، تح حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1985، ص.08

[6] ا المرجع السابق، ص40.

[7] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1970، ص246.

الموصليّ النّحوي الشافعيّ المعروف بالأخفش*، ومن خلال تردّده على دور العلم ومساجد الموصل، مثل دار علم الموصل الذي أنشأها أبو القاسم جعفر بن محمّد بن حمدان الموصليّ(ت323هـ)، هذا بالإضافة إلى اطّلاعه على مختلف خزائن الكتب كخزانة دار علم الموصل، ففي هذا الصّرح العلمي المزدهر نشأ ابن جنّي وتكوّنت قريحته، ممّا جعله يحسّ من نفسه النبوغ المبّكر، فجلس مجلس الأساتذة في الجامع، وبعد إقامته بالموصل انتقل إلى بغداد على إثر حادثته مع أبي علي الفارسي(377هـ)؛ الذي مرّ به، وهو يترأّس حلقة الدّرس بجامع الموصل وهو في عمر صغير، فسأله عن مسألة في التّصريف، وهي في قلب الواو ألفاً في مثل قال، ونام فأخطأ فيها ابن جنّي، فقال له أبو علي الفارسي" تزبّبت وأنت حصرم"، وفي رواية"زبت قبل أن تحصرم" بمعنى أنّك استعجلت التّدريس بالنّظر إلى عمرك، فسأل عنه فقيل له إنّه أبو علي الفارسيّ، فترك التدريس وانتقل معه إلى بغداد، ولزمه ولم يفارقه في حلّ أو ترحال، فروى عنه وأخذ منه، وأخذ ينتقل معه بين الموصل وبغداد ووسط العام وحلب(وفيها لقي المتنبي وصاحبه)، وقد أثّر ذلك على بناء شخصيّة ابن جني وتكوين قريحته وزيّادة توسّعه وتعمقّه واطّلاعه، ليستقرّ بعد ذلك ببغداد الذي ترأّس فيها التّدريس خلفا لأستاذه الفارسي بعد وفاته سنة(ت377هـ)[1].

د): شيوخه:

وكما أشرت سابقا أنّ ابن جني نشأ ببيئة تعجّ بالعلم والعلماء، فانكبّ ينهل من الكتب والمؤلّفات التي كانت آنذاك، ولازم شيوخ عصره وبيئته وأخذ عنهم، حيث تتلمذ على يد مجموعة من الشّيوخ وروى عنهم ونقل عنهم نقلاً أمينا، ويظهر ذلك في كتبه ومؤلّفاته، ومن أبرز شيوخه الذين تتلمذ تحت جناحهم يُذكر ما يلي:

1):أحمد بن محمّد أبو العبّاس الموصليّ النّحويّ الشّافعيّ المعروف بالأخفش:وهو من بين الأوائل الذين أخذ عنهم ابن جنّي، يقول محمّد علي النّجار:«إنّ ابن جني أخذ النّحو في شيبته عن أحمد بن محمد الموصلي»[2]،وهو موافق لما أورده السيوطي في قوله:«كان إماما في النّحو، فقيها فاضلا، عارفا بمذهب الشّافعي، قرأ عليه ابن جنّي، وأقام ببغداد».[3]

2): أبو بكر محمّد بن الحسن بن يعقوب المعروف بابن مقسم(ت354هـ): وهو من بين أساتذة ابن جني المشهورين الذين أخذ عنهم ابن جني، وجاء في حاشية البلغة للفيروز أبادي أنّه « وُلد سنة (225هـ)، ويعرف بابن مقسم العطّار المقرئ»[4]. وقد أخذ عنه ببغداد، يقول السّامرائي:« كان من قرّاء بغداد، وكان عالماً باللغة والشعر»[5]، وبالنظر إلى علمه فقد أفاد منه ابن جني في اللغة والنّحو والشّعر والقراءات، وقد كان يسمع عن

*جاء في الخصائص أنّه لم يرد ذكر تاريخ وفاته، ولاسبب تسميته بالأخفش،ينظر، ص10، وهو كذلك في البغية، ج1، ص389.

[1] ينظر، ابن جني عالم العربية، حسام النعيمي، ص12،16؛ سر صناعة الإعراب، ص7،8؛ الخصائص، ج1، ص10،11؛ ابن جني النّحوي، ص18،24؛ اللّمع في العربية، تح: حامد المؤمن، ص 8؛ المدارس النّحوية، ص65.

[2] الخصائص، ابن جني، ج1، ص14.

[3] بغية الوعاة، السيوطي، ج1، ص389..

[4] البلغة، الفيروز أبادي، ص263.

[5] ابن جني النحوي، فاضل السّامرائي، ص28.

ابن يحي ثعلب ومن ثم فقد"قرأ مجالسه على ابن جني، ويتضّح ذلك من قول ابن جني: «أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحي، وقوله أيضا: أخبرني بذلك محمد بن الحسن قراءة عليه عن أحمد بن يحي أنّ الكسائي حكي ذلك عنهم»[1].

3): أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي القسوي* **(288–377هـ)**: وهو أكثر أستاذ لازمه ابن جني وأكثرهم أخذاً عنه، وهو «الإمام العلاّمة، قرأ النّحو على أبي إسحاق الزّجاج ثم نافره، فقرأ على أبي بكر محمد بن السرّي الزجّاج، وأخذ عنه كتاب سيبويه، وبرع في النّحو، وانتهت إليه رئاسته، وأخذ عنه النّحو كثيرون، ومنهم أبي الحسن الرّبعي، أبي طالب العبدي، وابن جني، ومن مؤلفاته: التّذكرة، الحجّة في القراءات، الإغفال، الإيضاح والتكّملة »[2]، وقد برزت كثرة أخذ ابن جني عن الفارسي في أغلب مؤلفاته، يقول حامد المؤمن:« وقد أخذ فيما بعد عن أبي علي الفارسيّ، فأكثر الأخذ عنه، وهو الذي أحسن تخريجه، ونهج له البحث، وفتق له سبل الاستقصاء والتوسّع في التّفكير»[3]. ويعود ذلك إلى شدّة ملازمته إيّاه، وطول المدّة التي قضاها معه، والتي بدأ عهدها منذ حادثة مسألة التّصريف بجامع الموصل سنة337هـ، وقد أشرت إليها سابقاً، ويظهر أثره عليه من خلال تردّده على ذكره، وكثرة الرّواية عنه، والاقتداء به في كثير من الآراء والأحكام النّحويّة، ومن أمثلة ذلك قوله في الخصائص:«قال لي أبو علي في الشّام: إذا صحّت الضفة فالفعل في الكفّ »[4]. وقوله كذلك:"وكان أبو علي ينشدناه فوق ستّ سمائياً"[5]وغيرها. ومن أمثلة ذلك في سرّ صناعة الإعراب قوله:« وأنشدنا أبو علي لابن هرمة يرثي ابنه»[6].وقوله كذلك:«واستدلّ أبو علي على أنّ الحركة...وهو لعمري استدلال قوي»[7].والقارئ لهذين الكتابين وغيرها، يلحظ تأثّر ابن جنيّ بأستاذه وتردّده في الأخذ عنه بين الفينة والأخرى، يقول الدّكتور شوقي ضيف:«ومن يقرأه في كتبه المطبوعة وخاصّة الخصائص، يحسّ أنّ مادة علمه مستمدّة من أستاذه، وكأنّه كان قلماً في يده يسجّل كل خواطره ولفتاته النّحويّة، والصّرفيّة، وهي لفتات وخواطر اندفع ينمّيها ويضيف إليها من عقله الخصب النّادر، ما جعله يرث إمامة أستاذه»[8].

وقد كان هؤلاء أهمّ شيوخه الذين أخذ عنهم، فتأثّر بهم وأثّروا فيه، على أنّه أخذ عن كثيرين غيرهم مثل: أبي الفرج الأصفهاني(ت356هـ)، أبي سهل القطّان أحمد بن محمّد بن عبد الله بن زيّاد(ت350هـ) وغيرهما، وهذا الأخذ المتنّوع والكثير، أثّر على ابن جني كثيراً، فجعل منه عالماً بصيراً، موسوعياً مطّلعا، ذا شخصيّة علميّة فذّة، وقريحة متّقدة، وذكاء نادر، فأبدع بذلك في كتبه ومؤلّفاته، وذلك من حيث اللّغة والأسلوب، والمنهج، وتنوّع الموضوعات وكثرة المؤلّفات.

---

[1] سر صناعة الإعراب، ابن جني، ص09.

*القسوي:من "قسا"،وهي مدينة في جنوب غرب إيران قريبة من شيراز.

[2] ينظر، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروز أبادي، ص108

[3] اللّمع في العربية، ابن جني، ص14.

[4] الخصائص، ابن جني، ص121.

[5] المصدر نفسه، ص212.

[6] سر صناعة الإعراب، ابن جني، ص25.

[7] المصدر نفسه، ص32،33.

[8] المدارس النّحوية، شوقي ضيف، ص266.

هـ): تلامذته:

وقد أشرت آنفا إلى أنّه خلف أستاذه أبا علي الفارسي ببغداد بعد وفاته، وبالنّظر إلى ذلك، وإلى المكانة العلميّة التي تربّع عليها، والصّفات الأخّاذة التي اتّسم بها، فقد اجتمع حوله الكثيرون للأخذ عنه، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر منْ يلي:

1): أبو القاسم عمر بن ثابت الثّمانيني النّحوي الضّرير(ت442هـ): وقد أخذ عن ابن جنّي، وشرح كتابه اللّمع، وكتابه التّصريف الملوّكي، وهو من أهمّ تلامذة ابن جني الذين نقلوا عنه وشرحوا له، يقول ابن خلّكان: «كان نحوياً فاضلاً، أخذ النحو عن أبي الفتح ابن جني... شرح كتاب " اللمع " لابن جني شرحاً تاماً حسناً أجاد فيه... توفي في ذي القعدة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة»[1].

2): أبو أحمد عبد السّلام البصريّ(329-405هـ): وهو الآخر من أحد تلامذة ابن جني الذين نقلوا عنه وأخذوا منه كما أخذ عن الفارسيّ، وقد كان «من أحسن النّاس تلاوة للقرآن، وإنشادا للشّعر، وكان سمحا سخيا، وربما جاءه السائل وليس معه شيء يعطيه فيدفع إليه بعض كتبه التي لها قيمة كثيرة...»[2].

3): **أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الغفّار السّمسمي:(415هـ)**: وهو ثالث تلامذة ابن جنيّ المعروفين، قال فيه ابن الأنباري إنّه كان«لغويّا ثقة، أخذ عن أبي الفتح ابن جني»[3]، كما أخذ عن الفارسيّ.

وقد اكتُفيّ في مقدّمة الخصائص بهؤلاء الثّلاثة من تلامذته، غير أنّ هناك غيرهم، ومن بينهم:"ثابت بن محمد الجرجاني الأندلسي(ت431هـ)، وعلي بن زيد الفاشاني، والشّريف الرّضي(359هـ،406هـ)" وغيرهم[4].

وقد لوحظ عنه قلّة تلامذته، ويرجع ذلك الدّكتور حامد المؤمن لسببين:[5]

أ):أنّ ابن جنّي كان كثير التّرحال متنقّلا جوّالاً، فلم يستقرّ في التّدريس إلاّ بعد وفاة أستاذه الفارسي.

ب): أمّا السّبب الآخر، فراجع للعصر الذي كان فيه، وهو الرّابع الهجريّ الذي كان يزخر بالعلماء، فتوزّع طلبة العلوم في الأمصار نتيجة توزّع شيوخ العلم بها.

و): مذهبه النّحويّ:

و المذاهب النّحويّة الأولى ظهوراً والأكثر شُهرةً مذهبان: البصريّ، الكوفيّ، وقد ظهر مذهب توفيقي بينهما، وهو المذهب البغداديّ، ولكلّ مذهب أتباع يأخذون بما اتّفق عليه فيه.

وقد اختُلِف في مذهب ابن جني، فقال فريق ببصريّته، وقال الآخر بخلطه بين المذهبين البصريّ والكوفي ، فينتقي منهما ما يراه حسنا، دون تعصّب لأيٍّ منهما، وهو عند الآخرين صاحب مذهب مستقلّ، يشكّل لنفسه

---

[1] وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج3، ص443

[2] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002، ج12، 331.

[3] نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن،ط3، 1985، ج1، ص248.

[4] ينظر، ابن جني عالم العربية، حسام النعيمي، ص29؛ ابن جني النّحوي، السامرائي، ص80،81.

[5] اللمع في العربية، ابن جني، ص19.

آراءً ينفرد بها عن الكلّ، بحيث يستدلّ عليها بما أوصلته إليه قريحته، يقول فاضل السّامرّائي:« لقد أُختُلِف في مذهب أبي الفتح النّحويّ، فهو بصريّ عند طائفة، بغدادي عند آخرين، ومتّخذ لنفسه منهجاً وسطاً بين الكوفيّة والبصريّة كما يذكر غيرهم، وصاحب مذهب مستقلّ كما يصوّره بعض الباحثين، وكان مذهبه هذا أقرب إلى البصريّين أو البغداديّين»[1].

وممّن قال بأنّه بغداديّ، يخلط بين المذهبين"ابن النّديم"، وذلك حين وضع ابن جني ضمن الفنّ الثّالث من المقالة الثّانيّة، والتي كانت بعنوان:"أسماء جماعة من العلماء النّحويين واللّغويين وأخبارهم ممّن خلط المذهبين"[2]، وهو ما ذهب إليه شوقي ضيف قائلا:«فهو بغداديّ من طراز آخر، طراز أستاذه أبي علي الفارسيّ والزّجاجي، طراز كان ينزع إلى البصريّين، وهو الطراز الذي عمّ وساد منذ النّصف الثّاني من القرن الرّابع الهجريّ، وكان هو وأستاذه من أهمّ الأسباب في شيوعه، إذ كانا ينتخبان من المذهب البصريّ والكوفيّ مع نزعة شديدة إلى البصريّين»[3]. فهو في رأي هؤلاء يخلط بين المذهبين، إلاّ أنّه أقرب ما يكون في ذلك للبصرة منه للكوفة، ونجد هذا الأمر كذلك عند الدكتور علي نجدي ناصف، حين صنّفه ضمن: "نحاة شرف دجلة مع أستاذه الفارسي"[4]. وعند الدّكتور عبده الرّاجحي، الذي بدوره صنّفه ضمن نحاة مدرسة بغداد[5].

أمّا من قال بأنّ ابن جني بصريّ المذهب، فمثل الأستاذ علي النّجار، حين قال:«وكان ابن جنّي-كشيخه أبي علي-بصريّا-، فهو يجري في كتبه و مباحثه على أصول هذا المذهب، وهو ينافح عنه ويدبّ، ولا يألو في ذلك جهداً »[6].وهو ما أتت به الدّكتورة خديجة الحديثي، حيث قسّمت النّحو اتّجاهات ثلاث: اتّجاه ظلّ بصرياً، واتّجاه واتّجاه ظل كوفيّاً، واتّجاه خلط بين الاتّجاهين، فصنّفت ابن جنّي ضمن الاتّجاه الذي ظل بصريّاً[7].

وقد ردّ علي النّجار سبب وضع ابن جني ضمن المذهب البغداديّ، لكونه سكن بغداد واستوطنها حتّى وافته المنيّة بها، بعدما استقرّ فيها خلفاً لأستاذه[8].

و الصّحيح -في رأيي- أنّ ابن جنّي خطا خُطى البصريّين في أغلب آرائه في كتبه ومصنّفاته، لكنّ ذلك لم يمنعه من الأخذ بآراء الكوفيّين، إذا ما استصوبها واستحسنها، فهو لا يتعصّب لبصريّته تلك، كما أنّه قد يتجاوز المذهبين ليتّخذ لنفسه رأياً يراه صحيحاً، فيصرّح به ويجتهد في الاستدلال عليه، وذلك ما أثبته الدّكتور محمد أسعد طلس حين قال:«ثمّ إنّه ليس من شكٍّ في أنّ أبا الفتح على الرّغم من انتسابه إلى المدرسة البصريّة، لم يكن

---

[1] ابن جني النّحوي، فاضل السّامرائي، ص245.

[2] الفهرست، تح: رضا تجدد، د.د.ن، د.ب.ن، د.ط، د.ت.ط، ص85،95.

[3] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص268.

[4] تاريخ النّحو، علي نجدي ناصف، دار المعارف، القاهرة، د ط، د ت ط، ص40،41.

[5] دروس في المذاهب النّحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربيّة، بيروت، ط1، 1980، ص160.

[6] الخصائص، ابن جني، ص44.

[7] المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأصل، الأردن، ط3، 2001، ص222.

[8] المصدر السابق، ص45.

مقلّداً غيره من أئمة البصرة والكوفة وبغداد، فإنّه صاحب مذهب مستقلّ، انفرد به وكان يُعمل فكره في المسألة ويناقشها بعقله الواسع، ثمّ يصدر رأيه فيها بعد التّمحيص والتّدقيق»[1]. والأمر نفسه قال به النّعيمي، حيث رجّح بصريّته مع وجود الاجتهاد في ذلك، يقول:«إنّ النّحو في كتب ابن جني نحو بصريّ مع ظهور الاجتهاد الشّخصي فيه، شأنه في ذلك شأن الأخفش والمبرّد وغيرهما ممّن لم يختلف في القول ببصريّته»[2].

ومنه فإنّ مذهب ابن جني النّحوي يزاوج بين أمرين: الأخذ عن المذهبين–وإن كان أقرب في ذلك للمذهب البصريّ–والاجتهاد الخاص في المسائل التي لا يستحسن فيها رأي أيٍّ منهما.

ز): مؤلّفاته:

وقد عرفنا أنّ ابن جني صاحب شخصيّة فذّة وذكاء وقّاد، كثير الأخذ من مختلف العلوم، فمن البديهيّ إذا أن يبدع بما لديه من فكر، ومن ثمّ فقد خلّف وراءه آثاراً عظيمة، جمّة الفائدة، عوّضته عن قلّة تلامذته، وقد اختلفت موضوعاً ومجالاً، بين مختصر موجز، وطويل مسهب، و وسيط بسيط وبين ما هو مطبوع، وما هو مخطوط، وقد بلغت حوالي سبعة وستّين مصنّفاً[3].

وقد تنوّعت مصنّفاته تلك بين اللّغة والصّوت والنّحو والصّرف، والشّعر والعروض، والأدب والقراءات، إلاّ أنّ أهمّها كان في اللّغة والصّوت والنّحو والصّرف على وجه الخصوص،ومن أمثلة ذلك نذكر ما يلي:

"الخصائص، سرّ صناعة الإعراب، المصنف في شرح تصريف المازني. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن والإيضاح عليها، التّصريف الملوكي، المذكّر والمؤنّث، شرح المقصور و الممدود، اللّمع في العربيّة، شرح القلب والإبدال، شواذّ القرءان، علل التّثنيّة، رسالة في مدّ الأصوات ومقادير المدّات، المفيد في النّحو، مقدّمات أبواب التّصريف، الوقف والابتداء"...الخ، أمّا مؤلّفاته في الأدب والشّعر والعروض؛ فهي الأخرى لا تكاد نقلّ أهميّة عن سابقتها، ومنها ما يلي: "تفسير ديوان المتنبي، التّبصرة في العروض، تفسير العلويّات، تفسير أرجوزة أبي نوّاس، التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة، العروض، الفسر(شرح ديوان المتنبي الكبير)، مختصر القوافي، التّمام في شرح أشعار هذيل، النّوادر المصنعة، كتاب البشرى والظّفر، المغرب في شرح القوافي"...الخ[4].

وهذه المؤلّفات في مجملها إنّما تعكس ثقافة ابن جني الواسعة، وتفكيره القويّ وملاحظاته الدّقيقة، وفهمه السّديد لمختلف علوم العربيّة. فهي مؤلّفات لا تزال نبراساً يضيء سرح شتّى مجالات العربيّة، لغة ونحواً، صوتاً وصرفاً، أدباً وعروضاً...ولا يزال يُهتدى بها في جميع ذلك، يقول الدكتور سعيد الأفغانيّ:«كتب ابن جني تعدّ الذّروة التي ارتقت إليها بحوث العلماء في علوم اللّغة العربيّة وفلسفتها».[5]

---

[1] ابن جني النّحوي، فاضل السّامرائي، ص247.

[2] ابن جني عالم العربية، سعيد حسام النعيمي،ص39.

[3] ينظر، المرجع نفسه ، ص56.

[4] ينظر، معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ص1598؛ سر صناعة الإعراب، ص15،16؛ ننظر مؤلفاته في: ابن جني النحوي، فاضل السامرائي، ص 83،93؛ ابن جني عالم العربية،ص 56،58؛ الخصائص، ص60،80؛ المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص222.

[5] من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، الجامعة اللبنانية، د.ط، د.ت.ط ص122،123.

ج): أقوال العلماء فيه وثناؤهم عليه:

لقد وضع ابن جني، بشخصيّته الموسوعيّة وقريحته النّاقدة نفسه موضع الإكبار والإجلال في نفوس من بعده، فأشادوا به وبمؤلّفاته، وأنزلوه منزلة عظيمة، واعترفوا له بالرّيادة والقّيادة في العديد من العلوم، ومن بين الذين أشادوا به في علم التّصريف، الدكتور ياقوت الحموي، حيث قال:«هو من أحدق أهل الأدب وأعلمهم بالنّحو والتّصريف، وصنّف في ذلك كتباً أبرّ بها المتّقدمين وأعجز المتأخّرين، ولم يكن في شيء، من علومه أكمل منه في التّصريف، ولم يتّكلّم أحد في التّصريف أدقّ كلاماً منه»[1].

والرّأي نفسه قال به الدّكتور محمد المختار ولد ابّاه حيث قال:«والقسط الأكبر من نشاط ابن جنيّ إنّما كان في علم التّصريف، ودفعته رغبته في التّعمّق فيه إلى أن يقرأ على أستاذه كتاب التّصريف، الذي كان يعدّ أنفس ما أُلّف في هذا العلم حتّى عصره، ثمّ عمد بعد ذلك لشرحه»[2].

وممّن جاوز به الأستاذيّة من التّصريف إلى علم النّحو والعربيّة الباخرزي، فقال في ذلك:«ليس لأحد من أئمّة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ماله فقد وقع عليها من ثمرة الأعراب ولا سيما في علم الإعراب »[3].

ولم يُكتف بتنصيبه أستاذاً في الصّرف والنّحو، بل تجاوز به الأمر للقيّادة في شتّى علوم العربيّة، يقول الثّعالبيّ : «هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الريّاسة في الأدب، وصحب أبا الطّيب دهراً طويلاً، وشرح شعره، ونبّه على معانيه وإعرابه، وكان الشّعر أقلّ خلاله لعظم قدره وارتفاع حاله»[4]. وقد عدّه بعضهم ثاني عباقرة اللّغة، يقول الدكتور ولد ابّاه:« ويُعتبر أبو الفتح ابن جني بعد الخليل ابن أحمد ثاني عبقري نظر إلى اللّغة العربيّة نظرة شاملة، ليستخلص من أساليبها المختلفة قواعد أصوليّة، لضبط سماعها، واستنباط عللها، ووضع مقاييسها، وبيان سماتها المميّزة»[5].

وقد أثنى البعض الآخر على مؤلّفات ابن جني، ووضعها الموضع نفسه مع مؤلّفاتها، ويظهر ذلك في كثرة الاعتماد عليها، والأخذ منها والنّقل عنها والاحتفاء بها مادةً ولغةً ومنهجاً، يقول الفيروز أبادي:« هو الإمام الأوحد،البارع المقدّم، ذو التّصانيف المشهورة، الجليلة والاختراعات العجيبة»[6]. وقد أشاد بها كذلك الدكتور سعيد سعيد الأفغاني، فقال:« كتب ابن جني، تعد الدّورة التي ارتّقت إليها بحوث العلماء في علوم اللّغة العربيّة وفلسفتها»[7]. وقد استحسن الدكتور حسن هنداوي مؤلّفات ابن جنّي كذلك، وأثنى عليها، يقول في ذلك:« فقد

---

[1] معجم الأدباء وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، ج1، ص1586.

[2] تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، المختار ولد ابّاه،دار الكتب العلمية، لبنان،ط2، 2008، ص266.

[3] دمية القصر وعصرة أهل العصر، الطيب الباخرزي، تح: محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993، ص1481.

[4] يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر، أبي منصور الثعالبي، مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1983، ج1، 137.

[5] تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، المختار ولد ابّاه، ص194.

[6] البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروز أبادي، ، ص194.

[7] من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، ص122،123.

فقد رحل عثمان عن الدّنيا مخلّفا لمن بعده ثروة نفيسة في مختلف فنون المعرفة، فقد بحثت موضوعات على نحو لم نعهده لدى
أسلافه و معاصريه »[1].

وهذه الأقوال في مجملها إنّما تشهد بالمكانة التي تربّع عليها ابن جنّي ومؤلّفاته في مختلف علوم العربيّة، وليست إلا غيض من فيض من مجموع ما قيل فيه، وما هي إلاّ من قبيل التّمثيل لا الحصر، فالرّجل أكبر من أن تصفه الكلمات و تتشكّره العبارات، وهو أهل لذلك وأكثر.

د): وفاته:

وبعد هذه الحياة العلميّة الطّويلة الحافلة التي زواج فيها ابن جني بين الأخذ والعطاء والإبداع، وافته المنّية، «يوم الجمعة من صفر، سنة اثنين وتسعين ثلاثمائة392هـ»[2]،تاركاً خلفه مكتبه ثريّة بمؤلفات قيّمة في شتّى فنون العربيّة، والتي كانت ولا تزال محطّ اهتمام وتقدير، ولعلّ من أبرزها الكتاب محلّ دراستي:"اللّمع في العربيّة".

ثانيا): التّعريف بكتاب اللّمع في العربيّة:

وكما ذكرت آنفاً أنّ ابن جنيّ ترك وراءه مكتبة ثريّة في مختلف مجالات اللّغة وفروعها، وقد نال النّحو والصّرف منها القسط الأكبر، ومن أشهرها: كتابه اللّمع في العربيّة، إذ يعدّ كتاباً من أهمّ كتب النّحو التّعليميّ الهادفة إلى التّعليم والتيسير والتّبسيط،وبما أنّ هذا الكتاب محلّ دراستي، فحريّ بي أن أعرض له هو الآخر بشيء من التّفصيل:

أ):تحقيق عنوان الكتاب:

والعنوان المثبت بين أيدينا: هو "**اللّمع في العربيّة**"، غير أنّك تجد هذا المؤلّف في كثير من المصادر تحت عنوانين مختلفين، فيرد ذكره تارة بعنوان اللّمع في العربيّة (مثلا الخصائص، ابن جني عالم العربيّة)، ويرد أخرى بعنوان اللّمع في النّحو(مثل كتاب ابن جني النّحوي)، ويرد تارةً أخرى مختصراً في كلمة اللّمع لابن جنيّ(كما في مقدمة سرّ صناعة الإعراب، كتاب نشأة النّحو وتاريخ أشهر النجاة للطنطاوي). غير أنّ الأصحّ في هذه التّسميات:"**اللّمع في العربيّة**"، وذلك ما ذكره حامد المؤمن في مقدّمة تحقيقه كتاب اللّمع حين قال:«وليس من شكّ أنّ اسم الكتاب هو" اللّمع في العربيّة"، بدليل قول المؤلف نفسه في إجازته للشّيخ أبي عبد الله *-الحسن:"وكتابي اللّمع في العربيّة وإن كان لطيفاً". فلا أدلّ على ذلك من قول المؤلِّف نفسه»[3].

ويعود هذا الاختلاف في التّسمية إلى أمرين ذكرهما المحقّق نفسه، حيث ردّ ورود المؤلّف بعنوان: "اللّمع في النّحو"،لكون الكتاب يعالج مسائل نحويّة في أغلب أبوابه،أمّا وروده بعنوان "اللّمع في العربيّة"، فمن قبيل إطلاق الكلّ وإرادة الجزء حيث إنّ الأوائل كانوا يطلقون"العربيّة" على كلّ علم يدرسها(نحو، صرف، بلاغة...).[4]

---

[1] سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، ص14.

[2] الفهرست، ابن النّديم، ص95.

[3] اللمع في العربية، ابن جني، ص21،22.

[4] ينظر، المصدر نفسه، ص22.

و إنّما أبيّن ذلك ها هنا حتى لايلتبس الأمر على الباحث في هذا الكتاب، أو القارئ لما جاء فيه، فالمؤلّف وإن اختلفت صيّاغة عنوانه بين المصادر، فإنّه-في معظمها-يدلّ عليه.

ب): دافع ابن جني لتأليف كتاب اللّمع في العربيّة:

لقد كان الدّافع وراء التّأليف في علم النّحو عند جلّ علماء العربيّة هو محاولة حماية العربيّة ذاتها، وصون اللّسان عن الخطإ وعصمته من اللّحن، وتعليم النّحو عامّة، ولم يعدل ابن جني في هذا المؤلّف عن ذلك، إذ أنّه سعى فيه لتعليم النّحو بطريقة ميّسرةٍ بسيطة، بعيدة عن التّوسع والتّعمق وإبداء الآراء، وإيجاد التّعليلات، وإبرام الأحكام، وبذلك يستطيع المتعلّم النّهل منه بسهولة ويسر، يقول حامد المؤمن:« فقد قصد ابن جني أن يؤلّف كتاباً واضحاً في النّحو يناسب النّاشئة والمتعلّمين، يقتصر فيه على عرض المسائل الظّاهرة، في عبارة ميسّرة مبسطة موجزة»[1].

وقد عرض فيه ابن جنيّ معظم مسائل النّحو والصّرف، بشرح بسيط، وهو ما أدلت به الدكتورة شدى جرّار في كتابها:"إبرام الحكم النحوي عند ابن جني"، حين قالت:«وهو في هذا الكتاب يُحاول حصاد الموضوعات النّحويّة، موجِزاً الحديث عنها...وكأنّ غايته كانت في اللّمع أن يجعل منه كتاباً تعليميّاً قريباً من أذهان المتعلّمين، وقد ضمّنه زبدة بحثه في الموضوعات عامّة»[2].

والأمر نفسه بيّنه الدّكتور سميح أبو مغلي، الذي رأى أنّ الدّافع الذي أدّى به إلى تأليف هذا الكتاب هو محاولة مساعدة النّاشئة على تعلّم النّحو بطرق أيسر، من خلال إتيانه على مسائل نحويّة وصرفيّة بأسلوب سهل بسيط، يقول:«والكتاب يعالج مسائل النّحو والصّرف بأسلوب سهل مُيسّر، يساعد النّاشئة والشّادّين على الإلمام بقواعد النّحو والصّرف من دون عنتٍ أو عناءٍ»[3].

ومن خلال ذلك يمكن القول إنّ الدّافع الأوّل والسّبب الرّئيس من وراء تأليف ابن جني هذا الكتاب، هو محاولة تعليم النّحو للمتّعلمين في قالب بسيط، سهل المأخذ والفهم والتناول، وهو بذلك من الكتب التعليميّة.

ج): موضوعات الكتاب ومحتوياته:

يعالج ابن جنيّ في "**اللّمع**" مجموعة من المسائل النّحويّة-إن لم نقل معظمها- والصّرفية والصّوتيّة، وذلك إنّما يظهر من أبواب الكتاب، غير أنّ المسائل النّحوية حظيت بقسط كبير من المعالجة والبحث بالنّظر إلى غيرها من المسائل، وهي في مجملها ثمانيّة وستون باباً، «منها ستّة في التّصريف(جمع التكسير، باب النّسب، باب التّصغير، باب ألفات القطع وألفات الوصل، باب الخطاب وباب الإمالة) »[4].وباقيها في النّحو، وقد ابتدأه بالكلام عن أقسام الكلام-وتلك كانت عادة الأوائل- ثمّ بقيّة المسائل الأخرى، وهي على التّرتيب، كما يلي:

"الكلام وأنواعه-المعرب والمبني-الإعراب والبناء، إعراب الاسم الواحد-إعراب الاسم المعتلّ-الأسماء السّتّة-التثنيّة-جمع التّذكير-جمع المؤنّث-جمع التّكسير- الأفعال-معرفة الأسماء المرفوعة-المبتدأ-الخبر-الفاعل-المفعول

[1] اللمع في العربية، ابن جني، ص25.

[2] إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، شدى جزار، دار البارودي العلمية، عمان، الأردن، د. ط، 2006 ، ص66.

[3] اللمع في العربيّة، ابن جني، تح:سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، د.ر.ط، 1988،ص03

[4] توجيه اللّمع، ابن الخباز، تح: فايز زكي محمد دباب، دار السلام لصاحبها عبد القادر البكار، مصر، ط1، 2002، ص11-12.

الذي جعل الفعل حديثاً عنه(وهو ما لم يسم فاعله)-كان وأخواتها-"ما" المشبّهة ب ليس- إنّ وأخواتها-"لا" في النّفي- المفعول المطلق- المفعول به- المفعول فيه-ظرف الزمان-ظرف المكان- المفعول له- المفعول معه-باب الحال- التّمييز-الاستثناء-حروف الجرّ-مذ ومنذ-حتّى-الإضافة-التوابع-الوصف-التوكيد-البدل-عطف البيان-العطف-المعرفة والنّكرة-النّداء- التّرخيم-النّدبة-إعراب الأفعال وبناؤها- الحروف التي تنصب الفعل-حروف الجزم- الشرط وجوابه-التّعجب-نعم وبئس-حبذا-عسى-كم-ما لا ينصرف وما لا ينصرف-العدد-الجمع-القسم-الموصول وصلته-الحروف الموصولة-النونين-النّسب-التّصغير-ألفات القطع وألفات الوصل-الاستفهام-ما يدخل على الكلام فلا يغيره-الحكاية-الخطاب-الإمالة".

د): منهج المؤلّف في بسط معلومات الكتاب ومحتوياته:

ومن خلال تتّبع أبواب الكتاب كما عرضها ابن جنّي في "**اللّمع**"، نلاحظ أنّه ابتدأها بالموضوعات النّحوية، وأخّر الصّرفيّة منها-وإن كان بعضها يتخلّل الموضوعات النّحويّة- وتلك عادة المؤلّفين قبله، يقول ابن جنيّ:"لا تجد كتاباً في النّحو إلاّ والتّصريف في آخره"[1].

غير أنّ ابن جنيّ لم يورد أبواب التّصريف متواليّة في آخر الكتاب، إنّما أوردها متخلّلة ضمن آخر أبواب النّحو، ويتّضح ذلك من ترتيبه لأبواب الكتاب.

أمّا طريقته في العرض والتّناول، فبما أنّه كتاب تعليميّ، فقد كان يعرض مسائله عرضاً موجزاً مختصراً واضحاً، حيث يكتفي بذكر المسألة وتعريفها، مطلقا فيها الرّأي والحكم الذي يراه صائباً، ثمّ يتطرق لما يراه مهماً من أجزائها الأساسيّة، ويعقب ذلك بأمثلة متنوّعة(نثر، شعراً أو قرءاناً) لبرهنتها وتوضيحها وتيسير فهمها، مستعملاً في ذلك أسلوب المخاطبة (اعلم- تقول- إنّك...).

وقد أشار الدّكتور سميح أبو مغلي إلى منهج ابن جني في اللّمع، ورأى أنّه كما يلي:[2]

يعالج القضايا الهامّة التي تكون في رأيه أحقّ بالذّكر من غيرها ويحذف كل ما لا حاجة إليه/ يختار لها التّعريف الموجز، الجامع الواضح/ يعرض الرّأي الذي يقتنع بصوابه فقط، سواءً أكان هذا الرّأي من رأي مدرسته البصريّة أم من غيرها، ويترك ذكر الآراء الأخرى، كما يبتعد عن تفضيل الكلام فيها مما يشكلها، ويُبهِم فهمها/ يورد أمثلة عادية – وقد تكون ممّا لا يحتجّ به-لمحاولة تبسيط الأمر للمتعلّم.

هـ): لغة الكاتب وأسلوبه في كتاب اللّمع:

إنّ القارئ لمؤلّفات ابن جنيّ المختلفة، ليلحظ الفرق بينها، وبين هذا المؤلّف، وذلك من حيث اللّغة والأسلوب، فهما في هذا المؤلف-كونه تعليميّ-أبسط منه في المؤلّفات الأخرى، وقد تميّزت كلّ من لغة ابن جني وأسلوبه في كتابه هذا بالاختصار في العبارات ووضوحها مع شموليّتها المعنى، ودقّتها في التّعبير عنه متجنّباً الإطالة والإطناب والإسهاب المملّ حتى لا يتشتّت عقل المتعلّم ويضيع فهمه، وبذلك جمع بين الإجمال والوضوح وبين

[1] المنصف شرح التصريف للمازني، ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعيد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954،ص04 .
[2] ينظر، اللمع في العربية، ابن جني، ص12.

الاختصار والتّيسير، مبعداً في ذلك إيراد الخلافات النّحويّة والأحكام المختلفة في مسائل الكتاب، وذلك ما جعل المؤلّف سهل التّناول، قريب المأخذ، لاعناء في قراءته ولاصعوبة في فهم أفكاره[1]، ولاغموض في أسلوبه ولا عبارته وهذه الصّفات التي اتّسمت بها لغة ابن جني وأسلوبه، إنّما هي من خصائص المنهج التّعليميّ، القائم على الاختصار وتجنّب التعمّق والتّوسع، والتّقليل من الشّواهد الشّعريّة، إلاّ أنّه تميّز عن مثل هذه الكتب والمؤلّفات بطريقة تهذيبه القواعد وترتيب الأبواب، ووضوح العبارة، ودقّتها، واستقرار المصطلح النّحوي[2].

و نتيجة لاتّسامه بهذه الصّفات والخصائص، فقد لقي اهتماماً كبيراً، وإقبالاً واسعاً، وحظيّ بمكانة مرموقة بين باقي الكتب النّحويّة التّعليميّة آنذاك.

و): شواهد الكتاب:

نوّع ابن جنيّ في شواهده على آرائه وأحكامه بين النّثر والشعر والقرءان الكريم، واستثنى من ذلك الاستشهاد بالحديث الشّريف، حيث استشهد بما يقارب أربعة وأربعين شاهداً من القرءان الكريم، وبما يقارب ستّة وسبعين بيتاً شعرياً، ينسب بعضها لأصحابها، ويغفل نسب بعضها الآخر، وقد يعود هنا سب قلّة شواهده الشّعريّة لكون الكتاب تعليمياً، والتّقليل من شواهد الشّعر خصيصة من خصائصه (المنهج التعليمي).

ز): قيمة الكتاب وأهمّيّته:

لقد لقي كتاب" **اللّمع في العربيّة**" اهتماماً كبيراً، ونال شهرة واسعة، وتربّع على مكانة عاليّة بالنّظر إلى المؤلّفات الأخرى في عصره، وحظيّ بانتشار واسع فاقها فيه، ويمكن أن يرجع ذلك لعدّة أسباب:

إتيانه على معالجة الكثير من المسائل النّحويّة المختلفة والبارزة- الإيجاز في المعلومات حيث جاء مختصراً موجزاً، ذلك الاختصار غير المخلّ، والبعيد في الآن نفسه عن الإطناب والحشو المملّ- بساطة الطّرح في اللّغة والأسلوب، ودّقتها في التّعبير عن المعنى- منهجه البسيط الدّقيق، القائم على تهذيب القواعد وترتيب الأبواب.

وقد أهّلته هذه السّمات لأن يكون محطّ اهتمام الدّارسين والمدّرسين، وإقبال الباحثين، لينافس بذلك المؤلفات السّابقة له، يقول الدّكتور سميح أبو مغلي:«...بحيث نافس كلا من كتاب الجمل للزّجاجي، وكتاب الإيضاح لأستاذه أبي علي الفارسي، وتفوّق عليهما، وحلّ محلّهما في حلقات الدّرس في مصر والشّام والعراق، والحجاز واليمن والمغرب مدّة طويلة من الزمن »[3].

وممّا يبرهن احتفاء العلماء به، وإقبالهم عليه كثرة الشّروح التي عرض لها، حيث ذكر الدّكتور حامد المؤمن في مقدمة تحقيق كتاب" **اللّمع**": أنّها تربو عن أربعة وعشرين شرحاً، وقد اختلفت طرحاً وإيجازاً وتوسعاً وبساطةً ووضوحاً، لكنّها اتّفقت في اتّخاذها مادة اللمع محوراً لشرحها"[4]. ونذكر منها مايلي:[5]

---

[1] ينظر، إبرام الحكم النّحوي عند ابن جني، شذى جرار، ص66.

[2] ينظر، اللمع في العربية، ابن جني، ص12.

[3] المصدر نفسه، ابن جني، ص11.

[4] اللمع في العربية، ابن جني، ص28.

[5] ينظر، المصدر نفسه، ص28، وينظر أيضا(كتاب اللمع، تح: سميح أبو مغلي، ص11؛ كتاب التوجيه، لابن الخباز، ص14-16.

1-"شرح اللّمع"، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثّمانيين النّحوي(ت.242هـ)، 2-"التّصنيف البديع في شرح اللّمع"، لأبي نصر الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي(ت472هـ)، 3-"شرح اللّمع"، ليحي بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسام الشيباني أبي زكرياء بن الخطيب التّبريزي(ت502هـ)، 4-"البيان في شرح اللّمع"، لأبي البركات عمر بن إبراهيم بن محمد العلوي(ت539هـ)، 5-"شرح اللّمع في النّحو"، لأبي الحسن علي بن الحسين المعروف بجامع العلوم(ت542هـ)، وقيل(ت543هـ)، 6-"الغرّة في شرح اللّمع"، لأبي محمّد سعيد بن مبارك الدّهان النّحوي(ت569هـ)، 7-"المخترع في شرح اللّمع"، لأبي الحسن علي بن الحسن بن عنتر بن ثابت الحلي الأديب المعروف بشميم(ت601هـ)، 8- ومن أشهر شروحه: "شرح اللّمع"، لأحمد بن الحسين بن الخباز(639هـ). وأسماه في مقدّمة الكتاب: "توجيه اللّمع"، وحقّقه الدّكتور، فايز زكي محمد دياب، وهو الشّرح الذي اعتمدته في موضوعي هذا.

ح): ملاحظات على الكتاب:

إنّ كتاب "**اللّمع**" كتاب مشهور، نال من الإعجاب والإقبال من الباحثين ما أهّله للتّفوّق على باقي الكتب التّعليميّة آنذاك، وقد سلف ذكر هذا، غير أنّ الكتاب لم يخلّ من بعض الهفوات التي وقع فيها مؤلّفه، ومنها مايلي:

1)-الاضطراب في منهجيّة عرضه الشّواهد النّحويّة الشّعريّة، حيث إنّه ينسبها لأصحابها تارة، ويغفل ذلك تارة أخرى، ممّا قد يسّبب لبساً للقارئ أو المتعلّم.

2)-اختصاره الأفكار يؤدي في بعض الأحيان إلى إسقاط بعض الأمور من العنصر أو الباب المشروح، ومن ذلك مثلاً: إسقاطه معنىً من معاني "من"، وهو "التّبيين"، وإسقاطه نوعاً من أنواع الإضافة وهي الإضافة المحضة[1]، وقد أضافهما ابن الخبازّ، و أرجّح أنّ سببها- إن لم يكن سهواً- فهو أنّه لم ير أنّ لذكرها أهميّة كبيرة، فيتجاوزها ، وهي صفة من صفات منهجه في هذا الكتاب، وقد مرّ بنا ذلك سابقاً.

3)-عدم إيراد الأمثلة في بعض الأحيان، ممّا يُشكل الأمرَ على المتعلّم، ومن ذلك مثلاً: عدم إيراده أمثلة للأحكام التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، وذلك ما يقلّل من وضوح الفكرة[2]. ومثلّ لها ابن الخبّاز في شرحه.

4) وأضاف محقّق كتاب ابن الخبّاز-زكي فايز دباب-أنّ ابن جني أخطأ في نسبة بيتين شعريّين:

أحدهما قول الشّاعر: بِالوَارِثِ البَاعِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ بِالدّهْرِ الدّهَارِيرِ[3].

حيث نسبه ابن جنيّ "لأميّة ابن الصّلت"، والأصحّ أنّه للفرزدق.

و الآخر قول الشّاعر:"يا حكم الوارث عن عبد الملك"، حيث نسبه ابن جنّي للعجّاج وتبعه في الشّرح ابن الخبّاز، والأصح أنّه لرؤية بن العجّاج.[4]

---

[1] ينظر، توجيه اللمع، ابن الخباز، ص252،229.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص253.

[3] شرح ديوان الفرزدق، تح: إليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، لبنان، ط1، 1983، ج1، ص361.

[4] توجيه اللمع، ابن الخباز، ص13.

وعلى الرّغم من وجود هذه الهفوات، فإنّ ذلك لاينقص من قيمة الكتاب شيئاً، حيث إنّه قد احتُفي به، ولاقى إقبالاً كبيراً، وشروحاً جمّةً، وذلك نتيجة لكميّة معلوماته ومنهجيّة عرضها وأسلوب طرحها ومعالجتها، وهو بالرّغم من صغر حجمه غزير المعلومة، جمّ الفائدة.

ثالثا): الخلاف النّحويّ:

أ): مفهومه:

– لغة: جاء في لسان العرب في مادّة خلف:«الخلاف:المضادّة، وقد خالفه مخالفة وخلافا، وتخالف الأمران واختلفا: لم يتّفقا، وكلّ ما لم يتساو فقد تخالف واختلف، ويُقال: القوم خلفة أي مختلفون، وهما خلفان أيّ مختلفان»[1]

وجاء في مقاييس اللّغة في مادّة "**خلف**" أيضا:«خلف: الخاء واللّام والفاء أصول ثلاثة، ويُقال: اختلف النّاس في كذا، والنّاس خِلفة أيّ مختلفون، لأنّ كلّ واحد منهم يُنحّي قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحّاه»[2].

–اصطلاحا: عرّفه "الكفويّ" بقوله:«خالف إليه؛مال، وخالف عنه؛ بعُد، يُقال:خالفني زيد إلى كذا، إذا قصده وأنت مولّ عنه، وخالفني عنه إذا كان الأمر بالعكس، ولعلّ هذين الاستعمالين باعتبار التّضمين، والخلاف معنى المخالفة أعمّ من الضّدّ لأنّ كلّ ضدّين مختلفان»[3].

أمّا"الجرجاني"(ت816هـ)، فيعرّفه بقوله: «الخلاف منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقّ أو لإبطال باطل».[4]

وعرّفه "الرّاغب الأصفهاني"(ت502هـ)، فقال: «والاختلاف والمخالفة أن يأخذ كلّ واحدٍ طريقا غير طريق الآخر في حاله وقوله، والخلاف أعمّ من الضّد، لأنّ كلّ ضدّين مختلفان، وليس كلّ مختلفين ضدّين، ولما كان الاختلاف بين النّاس في القول قد يقتضي التّنازع، استُعير ذلك للمنازعة والمجادلة».[5]قال تعالى:﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[6].

ومن خلال التّعريفات الثّلاثة السّابقة، يمكن القول إنّ الخلاف النّحوي هو أن تختلف آراء النّحاة، وتتعدّد وجهات نظرهم، وتتباين تخريجاتهم في المسألة النّحويّة الواحدة، حيث يدلي كلّ منهم بأدلّة تثبت رأيه وتدعم وجهة

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت.ط، ص1239،1240.

[2] مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، مصر، ط1، 1979، ص213.

[3] الكليات، أبو البقاء الكفوي، تح:عدنان درويش محمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1998، ص426.

[4] التعريفات، الشريف الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط، د.ت.ط، 89.

[5] المفردات في غريب الألفاظ، الراغب الأصفهاني، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.ط، ص156.

[6] سورة البقرة، الآية214.

نظره، وفي الآن نفسه تفنّد وتدحض الرّأي الآخر المخالف لرأيه، وقد يكون هذا الخلاف بين نحاة المذهبين (البصريين والكوفيين) وقد يكون بين نحاة المذهب الواحد(سيبويه والخليل).

ب): نشأة الخلاف النّحويّ:

يكاد يُجمع الباحثون والمؤلّفون في الخلاف النّحوي أنّ نشأته إنّما هي من نشأة النّحو نفسه، إذ أنّ بداية وضع النّحو والتّقعيد له كان على يد البصريّين، ثم أخذ عنهم الكوفيّون ذلك، إلّا أنّهم لم يتقبّلوه كليا كما أخذوه، بل ردّوا بعض قواعد البصريين و مصطلحاتهم واستبدلوها بما رأوه حسنا، وبناءً على ذلك فقد كوّنوا مذهبهم الخاص- الكوفي- الذي يخالف في كثير من تخريجاته ما أقرّ به البصريّون، ومن ثم ظهرت في النّحو مدرستان بارزتان: مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، ثم ما تلاها من مدارس أخرى، ومن ذلك يظهر لنا أنّ الخلاف النّحويّ إنّما نشأ مع النّحو نفسه، بل كان السّبب في تطوّره وتبلوره وتوسّعه بل واستقراره على ماهو عليه.

وقد اختلف الدّارسون لهذا الموضوع في تحديد أوّليّات وبوادر الخلاف، وانقسموا في ذلك قسمين:

أ-الرّأي الأوّل: أرجعوا بدايته إلى أبي"جعفر الرّؤاسي"(ت179هـ) و"الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت175هـ) ،وممّن قال بهذا الرّأي: أحمد أمين، حيث رأى« أنّ الخلاف بدأ هادئا بين الرؤاسي في الكوفة والخليل في البصرة ثم اشتدّ بين الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة وصار لكلّ مدرسة علم تنحاز إليه كل فرقة»[1].وأيّده في ذلك الدكتور سعيد الأفغاني، حيث قال :«وأوّل ما يعرف عن الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ما أثبته سيبويه في الكتاب من حكاية أقوال الكوفي أبي جعفر الرؤاسي»[2] وأضاف أيضا أنّ هذا الخلاف لم يكن أكثر من مجرّد مذاكرة وحكاية لأقوال مخالفة والرّد عليها كالذي فعله سيبويه حين خالف رأي أستاذيه إذ يقول :زعم الخليل وزعم يونس ...فكان الخلاف آنذاك منافسة علميّة عفيفة صافيّة[3]، وقد ردّ هذا الرّأي الدكتور فخري هاني حين قال:«إنّ تحديد نشأة المذهب الكوفي بالرؤاسي، ومن ثمّ نشأة الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي نشأ به وبالخليل، أمر لم يقرّه البحث العلميّ، لأنّ الرّؤاسي لم ترد له آراء نحوية في كتب النّحو»[4].

ب-الرّأي الثّاني: وأرجع مؤيّدوه بداية الخلاف إلى الكسائي وسيبويه، فرأوا أن المناظرة التي وقعت بينهما أوّل بوادر الخلاف النّحويّ، وهي المناظرة المعروفة بالمسألة الزّنبوريّة، يقول السّيد رزق الطويل:«ومن عهد سيبويه والكسائي بدأت تظهر مسائل الخلاف التي تمثّل وجهتي نظر المدرستين، ولم يأخذ لخلاف النّحوي طابع الجدّ ولم يلبس ثوب التّنافس العفيف إلا في عهد سيبويه والكسائي»[5]

---

[1] ضحى الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط10، 2000، ج2، ص294.

[2] من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، ص45.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص45،

[4] الخلاف النحوي، نشأته، أسبابه، مظاهره، أكرم ناصر ناصر حسين، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، المجلد الأول، العدد الأول، 2019، ص 160.

[5] الخلاف النحوي بين النحويين،دراسة وتحليل وتقويم، رزق الطويل ، الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1985، ص26.

ولم يكن سبب هذه المناظرة التّعصّب لمذهب معيّن، بل الطّمع في العطاء، يقول محمد خير الحلواني : «إنّ الكسائي وسيبويه لم يلتقيا عن دواع عصبيّة أو مذهبيّة، بل كان لقاؤهما منافسة وطمعا في الدّنيا، ودفاعا عن المنزلة المهيّأة في بلاط الأمراء».[1]

وهذان الرّأيان هما الأكثر شهرة في تحديد أوّليّات الخلاف النّحوي، غير أنّ هناك آراءً أخرى تقول بغير ما رآه السّابقون، ومن ذلك مثلا ما أدلى به الدكتور شوقي ضيف، الذي رجّح أن يكون بداية الخلاف مع الأخفش الأوسط(ت215هـ)، يقول في ذلك:«وفي رأينا هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعدّ لتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة ثم المدارس المتأخّرة المختلفة، فإنّه كان عالما بلغات العرب وكان ثاقب الذّهن حادّ الذّكاء، يخالف رأي أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيّون، ومضوا يتّسعون فيه فتكوّنت مدرستهم»[2]. وقد ردّ الباحث سالم مبارك سعيد الفلق هذا الأمر بقوله: «أرى أنّ قوله قول غير دقيق، لأنّ الخلاف قديم قدم النّحو، فالمناظرة بين سيبويه والكسائي، حدثت قبل أن يلتقي الأخفش بالكسائي في بغداد، وما كان ذهاب الأخفش إلى بغداد إلا لينتصر لأستاذه سيبويه»[3].

أمّا الرّأي الأخير،فقد أرجع الخلاف إلى أبعد مما أرجعه إليه السّابقون، وأقرّ أنّ بدايته ترجع إلى الذي وقع بين أبي عمرو بن العلاء(ت145هـ) وعيسى بن عمر(ت149هـ)، وكانت هذه الخلافات حول تحديد الإعراب الصّحيح للكلمات، كما وقع في تأويل نصب "الطّير"، في قوله تعالى:﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾[4]وتأويل نصب" أظهر" في قوله تعالى:﴿ قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾[5]، وحول رفع" المسك" في قولهم ليس الطِّيب إلّا المسك"، فعدّوا ذلك خلافا نحويّا، غلبت عليه الرّغبة في الإفادة والتّوجيه واجتناب الخطإ، ولم تكن ريّاح التّنافس قد هبّت بعد في ذلك الخلاف[6].

فكلّها آراء حول تحديد بداية الخلاف، لكن الأشهر منها، أنّه بدأ في عهد سيبويه والكسائي، واشتدّ حدّة في عهد المبرّد وثعلب، حتّى أصبح جدالهما مضربا للمثل في الاختلاف، يقول الشّاعر مشبّها خلافهما بخلاف أبناء قومه وتنافرهم: (الطويل)

نَرُوحُ وَنَغْدُو لَا تَزَاوُرَ بَيْنَنَا وَلَيْسَ بِمَضْرُوبٍ لَنَا يَوْمَ مَوْعِدِ
فَأَبْدَانُنَا فِي بَلْدَةٍ وَالتِقَاؤُنَا عَسِيرٌ كَلُقْيَا ثَعْلَبٍ وَالمُبَرِّدِ

[1] كتب مسائل الخلاف النحوي دراسة تحليلية نقدية موازنة، ناصر إبراهيم صالح النعيمي، مذكرة دكتوراه،جامعة اليرموك، 1999، ص10.

[2] المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، ص95.

[3] الخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاثة، سالم سعيد الفلق، مذكرة ماجستير، جامعة عدن، اليمن، 2010، ص "ح".

[4] سورة سبأ، الآية10.

[5] سورة هود، الآية78.

[6] ينظر، كتب مسائل الخلاف النحوي، ناصر إبراهيم صالح النّعيمي، ص7-9.

واستمرّ تلامذة الرّجلين في الخلاف، حيث ألّف ابن درستويه كتاب "الرّدّ على ثعلب"، وردّ عليه أبو البركات بكتابه"في الانتصار لثعلب"، لتهدأ المنافسة فيما بعد، وتخفّ حدّة التّعصّب بين المدرستين بظهور جيل جديد من العلماء هم البغداديّون، الذين قام منهجهم على الانتقاء وعدم التّحيّز لأي من المنهجين[1].

ج): أسباب الخلاف النّحويّ: لقد كان وراء الخلاف النّحوي أسباب كثيرة، نذكر منها مايلي:

1/ العامل السيّاسي: حيث كانت البصرة عثمانيّة والكوفة علويّة، وذلك بعد موقعة "الجمل"بين السيدة "عائشة" "والإمام علي"، حيث مال أمراء بني العبّاس للكوفيين فولّد ذلك نزاعا وتنافسا بين أبناء البلدين، امتدّ إلى العلماء ومنه إلى النّحويين، يقول الطّنطاوي: «الحقّ أنّ السيّاسة هي التي عاضدت الكوفيين وأوجدت منهم رجالا كوّنوا مذهبا ناضل المذهب البصريّ، ولولاها لما ثبتوا أمام البصريين في مساجلاتهم، ولما قهروهم في مواطن كثيرة ظلما وعدوانا»[2].

2/– مؤثّرات البيئة اللّغويّة وموقع المدينتين: وقد لعبت البيئة اللّغويّة دورا في نشأة الخلاف فكانت البصرة تقع على طرف الباديّة ممّا يلي العراق، وكانت تقرب أو تضمّ أكثر القبائل التي ظلّت لغاتها سليمة، ولم تتلوّث بينما كانت الكوفة على مدنى من الحيرة، وفي صقيع يشرف عليه الأكاسرة، فلم تكن تفصلها عن الحيرة التي تضمّ العرب وغيرهم من النّبط والفرس إلا بضعة أميال، زمن المعلوم أنّ البصرة كانت أسبق من أختها في وضع النّحو والإلمام كوسيلة للتّصدّي لانتشار اللّحن وتفشّيه، وساعدهم على وضعه موقعهم الجغرافي، ولغة القبائل التي تقربهم، فبلغوا به شأنا كبيرا، في حين اشتغلت الكوفة برواية الأشعار والأخبار والنّوادر والاحتفاء بالقراءات، وعندما أدرك أهل الكوفة أنّهم سُبقوا إلى علم النّحو، سارعوا إليه وشاركوا البصريين في الأخذ بأسبابه فتعلّم بعض علماء الكوفة أصول النّحو ودرسوا أبوابه على يد البصريّين، وأرادوا بعد ذلك مضارعتهم فيه ما أدّى إلى قيّام المذهبين وتخالفهما في كثير من الأمور[3].

3/– المؤثّرات الثّقافيّة والعلميّة: لقد كان لظهور الإسلام أثر كبير في ازدهار الحركة العلميّة وانتشار التّعليم، فنهضت العلوم الدّينيّة والعلوم اللّغويّة والنّحويّة، وظهر الاعتزال وعلم الكلام والفلسفة والمنطق والجدل وغيرها من العلوم، إلا أنّ البصرة كانت أكثر تأثّرا من أختها في ذلك، حيث كانت ميدانا للعلوم المختلفة تصبّ فيه جداول الثّقافات، فكان سوق المربد مثلا ساحة لتبادل العلوم ولقاء الفصحاء، كما كان مسجد البصرة أيضا مكانا لإقامة حلقات التّعليم، وعقد المحاضرات والمناظرات، كما كانت مجالس الخلفاء ساحة للجدال والنّدوات العلميّة، وعلى النّقيض من ذلك كان أهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة، وهم أكثر تحرّجا من البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب لكثرة ما فيها من الصّحابة والتّابعين، كما لم يحظ سوق كناسة بالكوفة بالمكانة التي حظي بها المربد،

[1] ينظر، المرجع السابق، ص12.

[2] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت.ط، ص169

[3] الخلاف النحوي، نشأته أسبابه ومظاهره، أكرم حسين، ص162، 163.

فهذا الجو العلميّ والثّراء الثّقافي الذي تهيّأ للبصرة أثّر على منهجهم في وضع القواعد والضّوابط، والذي اختلف عن منهج الكوفيين، فكان ذلك الثّراء سببا من أسباب ظهور الخلاف بين المدرستين[1] . .

4/– اختلاف المنهج وطبيعة الدّراسة النّحويّة،: وكما هو معلوم فقد اعتمد النّحاة في معالجتهم القضايا النّحويّة واستنباط القواعد العامّة لعلم النّحو أصولا أربعة: السّماع،والقيّاس، والإجماع واستصحاب الحال، غير أنّ المذهبين اختلفا في أولاها وأكثرها اعتمادا، فكان البصريون أهل منطق وقياس في الأغلب، والكوفيون أهل شعر ورواية».فهم اعتمدوا الأصول نفسها، لكن اختلفوا في الأكثرها تطبيقا، يقول الدكتور محمد إبراهيم:« اتّخذ الكوفيون منهجا يختلف كثيرا عن منهج البصريين، فإذا كان منهج أهل البصرة أساسه القيّاس على الكثير ونبذ القليل النّادر والتّعليل والتّأويل، فإنّ الكوفيون اعتمدوا السّماع العام قليلا كان أم كثيرا، ومن هنا زاد البعد بين الفريقين تبعا لاختلافهما في السّبيل الذي أدّى بهما إلى النّتائج المتضادّة والقواعد المختلفة»[2].وهذا الاختلاف في المنهج من همّ أسباب الخلاف وأكثرها تأثيرا، يقول السيد رزق الطّويل:« والخلاف النّاشئ عن اختلاف منهجهما هو الذي اتّسع مداه في ظلال المدرستين، وكان له أثر عميق في الدّراسات النّحويّة فيما بعد».[3] وقد فصّل في ذلك الطّنطاوي في كتابه،" تحت عنوان موازنة بين المذهبين"[4].

5/– التّنافس العلميّ بين العلماء، والعصبيّة للبلدة والمذهب: ومن أهمّ أسباب الخلاف بين الفريقين ما كان بينهما من تنافس، وقد كانت مكانة الكوفيين بارزة عند الخلفاء العبّاسيّين، حيث أغدقوا عليهم النّعم وأجزلوا لهم العطاء، واتّخذوا منهم المؤدّبين والمعلّمين، فكان« الكسائي معلّم الرّشيد ثم مؤدّب ولديه الأمين والمأمون، والفرّاء رائد أولاد المأمون، وابن السّكّيت شيخ أولاد المتوكّل، وثعلب أستاذ عبد اللّه بن المعتزّ»[5]. وذلك ساعدهم في نشر مذهبهم ومضاهاة البصريّن بذلك، فحاول البصريّون الدّخول للكوفة طمعا في مقاسمة الكوفيّن مكانتهم وحظوتهم، ومن بينهم سيبويه الذي ارتحل إلى بغداد أملا في الحظوة عند الخلفاء[6].فراح كلّ فريق منهم يبدي اجتهاده الخاص ليتغلّب على الآخر ويتفوّق عليه وينال المكانة عند الخليفة، إلّا أنّ ذلك التّنافس لم يحكمه الطّابع العلميّ، بل العصبيّة للبلد، ولا أشهد على ذلك من مناظرة سيبويه مع الكسائي، التي انتصر فيها الكسائي نتيجة الولاء والمكانة، لا الحجّة الدّامغة والدّليل الصّحيح.

6/– اختلاف الاجتهاد: فكلّ نحويّ ومقدرته العقليّة، واستعداده الخاص وكفايته وذخيرته اللّغويّة، وذلك يظهر في تنوّع استنتاجاتهم وتباين تخريجاتهم، يقول عباس حسن :« فلست ترى حكما لغويّا، ولا قاعدة من قواعد

---

[1] أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، فاطمة محمد طاهر حامد، مذكرة دكتوراه، جامع أم القرى مكة، 1430، ص26.

[2] الخلاف النحوي في باب التنازع (1) جمعا ودراسة، محمد إبراهيم محمد نجيب، مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، العدد22، 2017، ص254.

[3] الخلاف النحوي بين النحويين، رزق الطويل، ص35.

[4] ينظر، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص165.

[5] المرجع نفسه، ص167،168 تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، المختار ولد ابّاه،دار الكتب العلمية، لبنان،ط2، 2008+ |

[6] ينظر، المرجع نفسه، ص103، 168.

النّحو، إلّا لها تعليل يطول أو يقصر، فيعتدل أو يلتوي، على حسب مقدرة النّحوي وتمكّنه من زمام الجدال واللغة ورغبته في التّفوّق وإظهار النّزعة»[1]، واختلاف الاجتهاد يؤدّي إلى تباين الآراء، وبالتّالي إلى الخلاف النّحوي، وقد أكّد الدكتور عبد الواحد وافي ذلك حين قال:« فما دام الأفراد مختلفين في التّكوين الطّبيعيّ لجسومهم وفي أعضاء نطقهم، وفي الظّروف الجغرافية والطّبيعيّة و الاجتماعيّة المحيطة بهم، وفي قواهم الإدراكيّة والوجدانيّة، وما دامت سنّة الطّبيعة تقتضي أن يختلف كل جيل عن الجيل السّابق له في كلّ هذه الأمور، فلا بدّأن تختلف النّتائج والتّوجيهات عما عداه»[2].ومن ثمّ فباختلاف الاجتهاد بين النّحاة تختلف النّتائج، فيكون ذلك سبب من أسباب الخلاف بين النّحويّن.

فتظافر هذه العوامل وغيرها، أدّى إلى طهور الخلاف بين المدرستين، واتساع الفجوة بينهما، وتباين آرائهما في العديد من أبواب النّحو المختلفة.

د): مظاهر الخلاف النّحويّ: وقد تجلّى الخلاف النّحويّ بصوّر عديدة ومتنوّعة نذكر منها مايلي:

أ)– ما كان في عهد المدرستين: ومن ذلك :

1/ **المناظرات**: وهي اللّقاءات العلميّة والحوارات التي جمعت بين العلماء أو اللّغويين أو النّحويّن، سواء أكانت بين البصريّن أنفسهم، أم بين الكوفيّن أنفسهم، أم بين بصريّن وكوفيّن، وغالبا ما كانت تقام في حضرة الخلفاء.

ومن بين أشهر المناظرات ما أورده الأفغاني: مناظرة الكسائي مع الأصمعي(في إعراب كلمة رئمان)، مناظرة الكسائي واليزيدي(وكانت في حضرة الرّشيد، حول قصر كلمة"شراء"ومدّها)، وأشهر المناظرات في هدا العصر مناظرة الكسائي مع سيبويه، والمعروفة بالمسألة الزّنبوريّة(كانت في مجلس يحي بن خالد البرمكي في حضرة الرّشيد، والمسألة حول إذا الفجائيّة، في قولهم:كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزّنبور، فإذا هو هي أو فإذا هو إيّاها)[3] .

2/ **اللّقاءات والمجالس**:وهي مظهر آخر للخلاف النّحوي، إلّا أنّ الجدل فيها أهدأ وأحكم، وأقرب للحقّ منه في المناظرة[4]، وهي كثيرة يمكن الرجوع إليها في كتاب مجالس ثعلب، أو مجالس العلماء للزّجاجي،أو الأشباه والنّظائر للسيوطي...إلخ.

3/ **المسائل الخلافيّة**: وتمثّل لبّ الخلاف النّحوي وصلبه وموضوعه، وهي من شّواهد ونماذج الخلاف النّحوي.

4/ **كتب الخلاف النّحويّ**: وتمثّل صورة من صوّر الخلاف والمقرّة لوجوده، وسنفرد فيما سيأتي عنوانا لها.

---

[1] كتب مسائل الخلاف النحوي دراسة تحليلية موازنة، ناصر إبراهيم صالح النعيمي، ص22.

[2] علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، ط9، 2004، ص22.

[3] ينظر، في أصول النّحو، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1957، ص169،171،177..

[4] ينظر، الخلاف النحوي بين النحويين، رزق الطويل، ص94.

ب): مظاهر الخلاف بعد عهد المدرستين: لقد كان للخلاف النّحوي صوّر وأشكال أخرى تجسّد فيها بعد عهد المدرستين، فبعد منتصف القرن الثّالث الهجري أصبحت بغداد مجتمع النّحاة، حيث أصبح الخلاف أقلّ حدّة وأكثر تفهّما، ومن بينها ما يلي:

1/**ظاهرة تنوّع النّزعات**: أي طهور بعض النّحاة اللّذين انتفوا لأنفسهم مذهبا من المذهبين، إمّا الكوفي وإمّا البصريّ: وهم ثلاثة طوائف كما ذكرت خديجة الحديثي:«من ظلّ بصريّا(الزّجّاج، ابن السّرّاج، الزّجّاجي، ابن درستويه...)، من ظلّ كوفيّا(أبو موسى الحامض، ابن الأنباري...)، من خل بين المذهبين(ابن قتيبة، ابن كيسان، الأخفش الصّغير، نفطويه...)»[1].

2/**ظاهرة الاختيّار والابتكار**: وعُرف هذا الشّكل من أشكال الخلاف عند أصحاب المدرسة البغداديّة حيث كان موقفهم من المدرستين موقف التّرجيح لإحداهما أو الخروج برأي جديد مستدرك على رأي المدرستين ومُبتكر عنهما، نابع عن التّعمّق في الدّراسة النّحويّة، والإلمام بشواهد لم يعرفها أعلام المدرستين سابقا.[2]

3/**كتب الخلاف المحايدة**:و«هي مصنّفات ظهرت بعد عصر المدرستين، محايدة نسبيّا في عرضها المسائل الخلافيّة، ومنها مثلا:الخلاف بين النحويّين للرّمّاني، كفاية المتعلّمين في اختلاف النحويّن لابن فارس، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين لابن الأنباري، التّبيين على مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين للعكبري...إلخ»[3].

هـ): كتب الخلاف النّحوي: لما اتّسع الخلاف وتطوّر بين النّحاة وشاع بينهم، وكثُرت المسائل لتي جرى فيها، أُفردت له مصنّفات وكتب خاصّة استقلّت بتناول قضايا الخلاف تلك، وكتب الخلاف النّحوي، هي مصنّفات اعتنت بمسائل الخلاف و ماورد فيها من وجهات نظر متباينة لكل فريق، وما استند إليه فيما ذهب إليه من رأي، وقد يختار المؤلّف منها ما يناسب فهمه ويلائم استيعاته[4].

والتّأليف في الخلاف النّحوي قديم جدا، فمنها ما أُلّف في زمن المدرستين، ككتاب : اختلاف النّحويين لثعلب(ت291هـ)، وهو أوّل كتاب ألّف كاملا وخُصّص للحديث عن الخلاف[5]، ومنها ما جاء بعدهما، ككتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري(ت577هـ)، ومنها المخطوط الذي لم يصلنا ككتاب ثعلب السّابق، ومنها المطبوع الذي وصلنا، ككتاب الإنصاف.

ويمكن تقسيم كتب الخلاف النّحوي حسب أطراف الخلاف ثلاثة أقسام:

---

[1] المدارس النّحويّة، خديجة الحديثي، ص219-225.

[2] ينظر، الخلاف النحوي بين النحويين، رزق الطويل ، ص101،102.

[3] المرجع نفسه، ص103.

[4] ينطر،المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين في إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه(دراسة وصفية تحليلية)، إيمان إياد إبراهيم عبد الجواد، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص18.

[5] ينطر، الخلاف النحوي بين النحويين، رزق الطويل، ص98.

1/- كتب الخلاف بين نحاة المذهبين: ومنها: المهذّب لأبي جعفر الدّينوري(289هـ)، اختلاف النّحويين لثعلب (291هـ)، المسائل على مذهب النّحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان(320هـ)، المقنّع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النّحاس(338هـ)، الردّ على ثعلب في اختلاف النّحويين لابن درستويه(347هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري(577هـ)، التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري(616هـ)، ومن أحدث الكتب في ذلك: الخلاف النّحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف لمحمد خير الحلواني وغيره[1].

2/- كتب الخلاف بين نحاة المذهب الواحد: ومنها مثلا:الانتصار لسيبويه على المبرّد لأبي العبّاس محمد بن ولّاد (332هـ)، الخلاف بين سيبويه والمبرّد للرّمّاني(384هـ)، ومن أحدثها:مسائل خلافيّة بين الخليل وسيبويه لفخر صالح قباوة، الخلاف النّحوي بين الكسائي والفرّاء لحسين محمد القهوجي...إلخ[2].

3/- كتب الخلاف عند النّحويّ نفسه: فقد تتعدّد وتختلف آراء النّحويّ نفسه في المسألة الواحدة، وذلك قد يعود لعامل الزّمن أو المكان، أو للتّوسّع وزيّادة الاطّلاع، أو لاختلاف الأساتذة المأخوذ عنهم، ومن مثل ذلك: مسائل الخلاف النّحويّة والصّرفيّة في كتاب الأصول لإبراهيم بن صالح الحندود، الخلاف النّحوي في التّبيين لأبي البقاء العكبري، لسنيّة بنت عبد الرحمان العكش، وهي رسالة مسجّلة بجامعة أمّ القرى، الخلاف النّحوي في همع الهوامع للسيوطي لعلي أحمد الكيسي، وهي أطروحة دكتوراه مسجّلة بجامعة أمّ القرى...إلخ[3].

[1] ينظر، الخلاف النّحوي، نشأته، أسبابه، مظاهره، أكرم ناصر ناصر حسين، ص168.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص168.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص168.

الفصل الأوّل:

آراء ابن جنّي بين المذهبين: البصريّ والكوفيّ.

أوّلا: ابن جنّي مع البصريّين.

ثانيّا: ابن جنّي مع الكوفيّين.

توطئة: لقد أسلفت القول سابقا إنّ ابن جنّي في آرائه النّحويّة إنّما كان من الذين خلطوا بين المذهبين، إذ كان ينتقي لنفسه ما استصوبه ورآه حسنا منها، سواء أكان ذلك الرّأي للبصريّين أم كان للكوفيين، ولم يكن من المتعصّبين لمذهب ما على الآخر، وحسبي في هذا الفصل أن أبرز هذا الأمر، وذلك من خلال بعض النّماذج التي انتقيتها من مجموع المسائل الخلافيّة الواردة في كتابه **اللّمع**، والتي ناصر في بعضها البصريّين تارة، ووافق الكوفيّين في بعضها الآخر تارة أخرى.

أوّلا: ابن جنّي مع البصريّين: وفي هذا الجزء نقف على بعض مسائل الخلاف التي والى فيها مذهب البصريّين:

01): الخلاف في معنى الواو في العطف:

والعطف في عرف النّحاة تابع من التّوابع ويعني إشراك الثّاني في حكم الأوّل، وله في ذلك حروف عدّة، ولكلّ منها معنى خاصّا يؤدّيه في الاستعمال،وأكثر هذه الحروف ورودا واستعمالا "**الواو**".

1-1): مذهب البصريّين: وقد اختلف البصريّون مع الكوفيين في معناها، فقال البصريّون بأنّها حرف يفيد مطلق الجمع دون ترتيب، بينما رأى الكوفيّون أنّها تفيد الجمع مع التّرتيب.

ورأي ابن جنّي في **اللّمع** من رأي البصريّين، إذ يقول:«فمعنى الواو الاجتماع، تقول:"قام زيد وعمرو"، أي اجتمع لهما القيّام، ولا تدري كيف ترتيب حالهما فيه».[1]

هذا وقد أدلى بالرّأي نفسه في كتابه سر صناعة الإعراب، حيث قال:« وأمّا واو العطف فنحو قولك:"قام زيد وعمرو"، وليس فيها دليل على المبدوء به في المعنى، لأنّها ليست مرتّبة فيه».[2]وهذا مذهب البصريّين فيها، وعلى رأسهم إمام النّحاة سيبويه، إذ يقول في ذلك:«وذلك قولك:"مررتُ برجل وحمار"، قبل، قالوا أشركت بينهما فى الباءِ فجريا عليه، ولم تَجعلْ للرَّجل منزلةً بتقديمك إيّاه يكون بها أَوْلَى من الحمار...و ليس في هذا دليل على أنّه بدأ بشيء قبل شيء ولا بشيء بعد شيء».[3]وأضاف أيضا أنّ الفاء هي التي ترتّب، أمّا الواو فتجمع دون ذلك، يقول:«وممّا يدلّك أيضا على أنّ الفاء ليست كالواو، قولك "مررت بزيد وعمرو" و "مررت بزيد فعمرو"تريد تُعلم بالفاء أنّ الآخر مُرّ به بعد الأوّل »[4]، وذلك لم تفده الواو. وأوضح ذلك بقول الشّاعر:أبي الأسود الدّؤلي(البسيط) :

---

[1] اللمع في العربية، ابن جني، ص149.

[2] سر صناعة الإعراب، ابن جني، ص632.

[3] الكتاب، سيبويه، تح:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1، ص438،437..

[4] المصدر نفسه، ج3، ص42.

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[1]

حيث قال فيه:«إنّه لو دخلت الفاء هاهنا لأفسدت المعنى، وإنّما أراد لا يجتمعنّ النّهي والإتيان».[2]وعدم مجيء الفاء مكان الواو دليل على أنّ الواو جامعة فقط، وأنّ الفاء مرتّبة معقّبة.

وتبعه في ذلك المبرّد(210، 285هـ)، إذ قال في معنى الواو:«ومعناها إشراك الثّاني فيما دخل فيه الأوّل، وليس فيها دليل على أيّهما كان أوّلا، نحو قولك:"مررت بالكوفة والبصرة"، فجائز أن تكون البصرة أوّلا».[3]

و اختار هذا المذهب أيضا أبو إسحاق الزّجّاجي(340هـ) حيث ذكر في معنى الواو:«تكون عطف، ولا دليل فيها على أنّ الأوّل قبل الثّاني».[4]

كما وافق البصريّين في رأيهم ابن الأنباري(577هـ) حين قال:«وأصل حروف العطف الواو، لأنّ الواو لا تدلّ على أكثر من الاشتراك فقط، وهي تقتضي الجمع دون التّرتيب».[5]

والرّأي ذاته أكّده ابن عصفور(669هـ)، حين قال:«فأمّا الواو فللجمع بين الشّيئين من غير ترتيب ولا مهلة، فإذا قلت:"قام زيد وعمرو"احتمل الكلام ثلاثة معان، أعني أن يكون زيد قام قبل عمرو، أو عمرو قام قبل زيد بمهلة أو بغير مهلة، أو أن يكونا قد قاما معا ».[6]ومن خلال قوله يتّضح أنّ الواو أشركت الاسمين في الفعل لكن لم تفد ترتيب حالهما فيه.

وقد احتجّ البصريّون على مذهبهم-ومعهم ابن جني-بأدلّة سماعيّة من القرءان الكريم ومن الشّعر العربيّ الفصيح، وممّا احتجّوا به من القرءان الحكيم قوله تعالى:﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾.[7]وقوله تعالى في آية أخرى:﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾.[8]فلو كانت الواو تفيد التّرتيب لما تقدّم ما في الآية الثّانيّة ما تأخّر في الآية الأولى، ولما تأخّر في الآية الثّانية ما تقدّم في الأولى، ومثل ذلك يُقال في قوله تعالى:﴿يَا

---

[1]ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه: أبو سعيد الحسن السكري، تح: محمد حسن ال ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط2، 1998، ص404.

[2]الكتاب، سيبويه، ج3، ص42.

[3] المقتضب أبو العباس المبرد، تح:محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، د.ط، 1994، ج1، ص147.

[4]حروف المعاني، أبو إسحاق الزجاجي، تح:علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، الأردن، ط2، 1986، ص36.

[5] أسرار العربيّة، ابن الأنباري، تح: حسين شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1997، ص159.

[6] شرح جمل الزّجّاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تح:فواز الشعار بإشراف اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص179.

[7]سورة البقرة، الآية58.

[8]سورة الأعراف، الآية161.

مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[1]، والسّجود كما هو معلوم يأتي بعد الرّكوع، وليس العكس، فلو كانت مرتّبة ما تقدّم السّجود على الرّكوع.

وممّا احتجّوا به من الشّعر قول لبيد:(الكامل):

أَغْلِي السِّبَاءَ بِكُلّ أَدْكَنَ عَاتِقٍ *** أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وَفُضّ خِتَامُهَا[2]

و الجونة هي القدر، وقُدحت-كما ذكر ابن جنّي-بمعنى غُرفت، ومنه سميّت المغرفة مقدحة، وفضّ ختامها أي فُتح رأسها[3] وكُشف غطاؤها. و القدر تُغرف بعد كشفها أو فتح غطائها وإزالتها، وعليه فلو فلو كانت الواو مرتّبة لتقدمت فضّ ختامها على قوله قُدحت لا العكس.

ومن ذلك أيضا، قول الصّلتان العبدي:(المتقارب):

فَمِلّتُنَا أَنَّنَا المسْلِمُو نَ عَلَى دِينِ صِدّيقِنَا وَالنّبي [4]

و الشّاهد في هذا البيت، أنّ "الواو" لم تفد التّرتيب، لأنّها لو كانت كذلك لقُدّم النّبي لشرفه على الصّدّيق، لأنّه هو من بلغّ الدّين الذي ندين به.

ومن ذلك أيضا، قول حسّان بن ثابت (الطّويل):

بَهَالِيلُ مِنْهُم جَعْفَرٌ وَابْنُ أُمِّهِ *** عَلِيٌّ وَمِنْهُم أَحْمَدُ المُتَخَيُّر[5]

فلو كانت "الواو"هنا كذلك للتّرتيب، لوجب تقديم ذكر النّبي عليه الصّلاة والسّلام على جعفر وعليّ.

ومن حججهم كذلك، قول امرئ القيس(الطّويل):

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ *** وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ[6]

قال ابن عصفور:«ولو كان للتّرتيب لقدّم كلكل وهو الصّدر، ثم الجوز وهو الوسط، ثم الأعجاز وهي المؤخّرة، وبه فد ثبت إذا ما ادّعيناه أنّها لغير التّرتيب».[7]

واحتجّ ابن الأنباري وابن الخبّاز على ذلك بقولهما:"اختصم زيد وعمرو"، فلو كانت للتّرتيب، لما جاز أن تقع هاهنا، لأنّ ذلك يُفرد الأوّل بالفعل، وهذا محال،لأنّ"اختصم"يدلّ على المشاركة فلا يقع ألّا على اثنين،

---

[1] سورة آل عمران، الآية 43.

[2] ديوان لبيد مع السيرة والأقوال والنوادر، تح:محمد عبد الرحيم، دار الرتب الجامعية، لبنان، ط1، 2008، ص189.

[3] ينظر، سر صناعة الإعراب، ابن جني، 632.

[4] الكامل في اللغّة والعرب، أبو العباس المبرد، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1997، ج3، ص135.

[5] ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تح: عبد الله شندة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص237.

[6] ديوان امرئ القيس، تح، عبد الرحمان المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2004، ص48.

[7] شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ص181.

ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، ومنه فهي تفيد الجمع دون ترتيب.[1]

وأضاف الواسطي الضّرير حجّة قيّاسيّة يدعم بها البصريّين في رأيهم، وهي أنّ "الواو"نظير التّثنيّة، فكما أنّ التّثنيّة لا ترتّب فكذلك الواو، وإنّما كان العطف نظير التّثنيّة من قبل أنّ الاسمين إذ اتّفقا لم يجز إلّا التّثنيّة، كقولك"جاءني الزّيدان"ولا تقول"جاءني زيد وزيد"، فإن اختلف الاسمان قلت "جاءني زيد وعمرو" [2] .

وقد تابع البصريّين في ذلك الفرّاء وثعلب-رغم ما نُسب إليهما أنّهما مع الكوفيّين- يقول الفرّاء:«فأمّا الواو، فإنّك إن شئت جعلت الآخر هو الأوّل، والأوّل لآخر، فإذا قلت"زرت عبد اللّه وزيدا"فأيّهما شئت كان هو المبتدأ بالزيّارة».[3]و هو برأيه هذا ينفي عن نفسه ما نسبه إليه المرادي في جناه حين قال:«وعن الفرّاء أنّها للتّرتيب»[4]وقد تابع الفرّاء-من الكوفيين- ثعلب في مجالسه إذ قال : «إذا قلت "قام زيد وعمرو"، فإن شئت كان عمرو بمعنى التّقديم على زيد،وإن شئت كان بمعنى التّأخير، وإن شئت كان قيامهما معا، فإذا قلت"قاما معا"، كانا فيه سواء لا غير».[5]وبصريح قوله هذا يتّضح أنّ مذهبه أيضا من مذهب البصريّين، وبه يُرد على المرادي نقله : «وذهب قوم إلى أنّها للتّرتيب، وهو منقول عن قطرب وثعلب وابن عمر الزّاهد غلام ثعلب و الرّبعي».[6]

1-2): **مذهب الكوفيّين**: وقد أقرّ بعض الكوفيّين كذلك أنّ "الواو"تفيد الجمع مع التّرتيب، ومن القائلين بذلك من أوردهم هشام الأنصاري(761هـ) في كتابه مغني اللّبيب إذ قال:«وقول السّيرافي "إنّ النّحويّين واللّغويّين أجمعوا على أنّها لا تفيد التّرتيب" مردود، بل قال بإفادتها إياه قطرب و الرّبعي والفرّاء وثعلب وأبو عمرو الزّاهد وهشام والشّافعي »[7]، ونقل المرادي عن هشام وأبي جعفر الدينوري قولهما إنّ الواو لها معنيان:«معنى اجتماع، فلا تبالي بأيهما بدأت، نحو:"اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيدا وعمرا"إذا

[1] ينظر، أسرار العربية، ابن الأنباري،ص160؛ وكتاب التوجيه لابن الخباز، ص284.

[2] ينظر،المباحث اللّغويّة في شرح اللمع للواسطي الضّرير دراسة وتحليل، عمار أحمد حسن الحمداني مذكرة ماجستير، جامعة ديالي، 2012، ص143.

[3]الخلاف النحوي الكوفي، ص471.

[4] الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تح:فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1992، ص159.

[5] مجالس ثعلب، أحمد بن يحي ثعلب، تح: محمد عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 2008، ص386.

[6]المصدر السابق ، ص159.

[7]مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، هشام الأنصاري، تح:محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، د.ط، 1991، ص409.

اتّحد زمان رؤيتهما، ومعنى اقتران بأن يختلف الزّمان، فالمتقدّم في الزّمان يتقدّم في اللّفظ، ولا يجوز أن يتقدّم المتأخّر».[1]

و قال الزّاعمون لهذا الرّأي-وهم كما ذكرهم السيوطي:قطرب والرّبعي وهشام وثعلب وغلامه أبو عمر الزاهد وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدّينوري-«إنّ التّرتيب في اللّفظ يستدعي سببا، والتّرتيب بالوجود صالح له، فوجب الحمل عليه».[2]

وقد دافع الكوفيّون عن مذهبهم ذاك-إفادة الواو التّرتيب-بما ورد في القرءان الكريم، ومن ذلك قوله تعالى:﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا (1) وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا (2) وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا﴾[3] ، فرأوا أنّ الواو هنا يفيد التّرتيب، حيث إنّه تزلزل الأرض أوّلا ثم تُخرج أثقالها ليتساءل الإنسان إذ ذاك مالها؟.

كما احتجّوا بقوله أيضا:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[4]، والسّجود إنّما يأتي بعد الرّكوع، وبه فقد أفادت التّرتيب.

وقد تابعهم في ذلك الإمام الشّافعي، قال ابن الخبّاز:«وحكوا عن الشّافعي أنّه ذهب إلى ترتيب الأعضاء في الوضوء»[5]، وذلك من قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[6].وبناء على احتجاجه بهذه الآية ، فإنّه —كما جاء عن ابن جني-« يلزم عند أبي حنيفة وأصحابه تقديم بعض الأعضاء على بعض في الغسل»[7].

وقد ردّ ابن عصفور على الكوفيّين استشهادهم بآيات الزّلزلة على أنّ معنى الواو الجمع والتّرتيب، حيث قال«وهذا عندنا خطأ، وإنّما فُهم معنى أنّ زلزال الأرض وإخراجها أثقالها عن طريق المعنى»[8]فلم تفد بذلك الواو.

كما يُردّ عليهم استشهادهم بآية سورة الحجّ، بحكم تقديم السّجود على الرّكوع في آيات أخرى في القرءان الكريم، فلو كانت للتّرتيب ما وقع ذلك.

---

[1] الجنى الداني، المرادي، ص159.

[2] همع الهوامع في جمع الجوامع، السيوطي، تح:عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د.ط، 1979، ج5، 224.

[3] سورة الزلزلة، الآية 1-3.

[4] سورة الحج، الآية77.

[5] التوجيه في شرح اللمع، ابن الخباز، ص274،275.

[6] سورة المائدة، الآية06.

[7] سر صناعة الإعراب، ابن جني، ص633.

[8] شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ص179.

و-بحسب رأيي-فالرّاجح في هذه المسألة الخلافيّة-وإن لم يعدّها بعضهم كذلك(السّيرافي كما مرّ بنا)-هو ما ذهب إليه ابن جنّي متابعا في ذلك البصريّين، فلو كانت تفيد التّرتيب لصدقت دعوى المتبنّين لذلك -على الأقلّ- في القرءان الكريم والحديث الشّريف، أمّا من القرءان الكريم، فقد سلف الإتيان على بعض الآيات التي تفنّد ذلك، و أمّا من الحديث النبويّ، «فقد سأل الصّحابة النّبي صلى اللّه عليه وسلّم في أمر الصّفا والمروة بم نبدأ؟ فقال: ابدؤوا بما بدأ اللّه به، فلو فهم أهل اللّسان منها التّرتيب لما سألوه»[1]، هذا بالإضافة إلى الحجج التي قدّمها البصريّون -سماعيّة كانت أم قيّاسيّة-والتي تقرّ في مجملها أنّ معنى الواو إنما هو الجمع والاشتراك في الأمر دون التّرتيب فيه.

02:"نعم وبئس" بين الفعليّة والاسميّة:

وهي مسألة من بين أهمّ المسائل الخلافيّة بين المذهبين ومن أشهرها، يدور الخلاف فيها في تحديد أيّ أقسام الكلمة تنتميان إليه، الاسم أم الفعل؟

2-1): مذهب البصريّين: ذهب البصريّون إلى أنّهما فعلان ماضيان، فيما ذهب الكوفيّون إلى القول باسميّتهما، يقول ابن الأنباري (577هـ): « وذهب البصريّون إلى أنّهما فعلان ماضيّان لا يتصرّفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيّين ».[2]وقال في أسراره أيضا:«اختلف النّحويّون في ذلك، فذهب البصريّون إلى أنّهما فعلان ماضيّان لا يتصرّفان، واستدلّوا على ذلك من ثلاثة أوجه،[3] فيما عزا العكبريّ الرّأي القائل بالاسميّة للكوفيّين، وترك الآخر دون نسبة لأصحابه، حيث قال:«نعم وبئس فعلان ماضيّان غير متصرّفين، وقال الكوفيّون هما اسمان ...وحجّة الأوّلين من أوجه»[4]، وربّما لم ينسب الرّأي الآخر للبصريّين لأمرين: أحدهما أنّ ذلك قد يُعلم مباشرة بعد عزو الرّأي الثّاني لأصحابه، وثانيهما أنّه قد يكون تحاشا قصدا نسبته للبصريّين كون أنّ هذا الرّأي لم يقتصر عليهم فقط، بل وافقهم فيه الكسائي والفرّاء وهما من الكوفيّين، ولذلك أطلقه دون نسبة وأورد حججهم بقوله"حجج الأوّلين".

وقد ذهب ابن جنّي في كتابه **اللّمع** في هذه المسألة مذهب البصريّين، وذلك بدليل قوله:«اعلم أنّ"نعم وبئس"فعلان ماضيّان غير متصرّفين»[5]، وهو بنصّه هذا يوّافق إمام البصرة سيبويه الذي يقول في

---

[1] ينظر، التّوجيه في شرح اللمع ، ابن الخباز، ص284.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّن والكوفيين، ابن الأنباري، تح:جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002، ص86.

[3] أسرار العربية، ابن الأنباري، ص69.

[4] التبيين على مذاهب النحويين البصريّن والكوفيّن، العكبري، تح:عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص274،276.

[5] اللمع في العربية، ابن جني، ص200.

في ذلك:«وأمّا"نعم وبئس"ونحوهما ، فليس فيهما كلام... لأنّهنّ أفعال...»[1]،ويقول في موضع آخر:«ومثل ذلك:نعم وبئس، إنّما هما فعل، وهو أصلهما»[2]، ويؤيّده في ذلك المبرّد، ويظهر ذلك جليّا من خلال عنونته بابا له في مؤلّفه بعنوان:«ما وقع من الأفعال للجنس على معناه، وتلك الأفعال:"نعم وبئس"وما وقع في معناهما»[3]، وكذا قوله:«وأمّا قولك"الرّجل والدّابّة والدّار-في قولنا:نعم الرّجل زيد، نعم الدّار دارك، وإن شئت قلت نعمت دارك، وبئست الدّابّة دابّتك-فمرتفعات بنعم وبئس لأنّهما فعلان يرتفع بهما فاعلهما»[4].وبه قال الفارسي أيضا«نعم وبئس فعلان ماضيان، وفاعلهما على ضربين:أحدهما أن يكون الفاعل مضمرا قبل الذّكر فيفسّر بنكرة منصوبة، والآخر أن يكون مظهرا»[5].

ومن أنصار هذا الرّأي أيضا: ابن مالك(672هـ)، حين قال:«وليسا باسمين فيليا عوامل الأسماء خلافا للفرّاء، بل هما فعلان لا يتصرّفان»[6]، غير أنّه نسب للفرّاء في قوله هذا مذهبا غير مذهبه، إذ أنّه تابع البصريّين في رأيهم بالقول بفعليّة نعم وبئس في عدّة مواضع، ومن بينها جعله «نعم رجلا وبئس رجلا»[7] رجلا»[7] بمنزلة الفعل ساء وكبر في قوله:﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾[8]، وقوله أيضا:﴿كَبُرَ أيضا:﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[9].

واحتجّ هؤلاء لرأيهم من ثلاثة أوجه:

2-1-أ):اتّصال الضّمير المرفوع بهما كاتّصاله بالأفعال المتصرّفة ظاهرا أو مضمرا: وهو قول محكيّ عن الكسائي، يقول ابن عقيل:«...نحو قولك"نعما رجلين الزّيدان، ونعموا رجالا الزّيدون، ونعمن نساء الهندات؛ حكاه الكسائي و الأخفش»[10]،وتابعه في ذلك الفرّاء حين قال:«ويجوز أن تذكّر الرّجلين فتقول:بئسا رجلين وبئس رجلين، وللقوم: نعم قوما، ونعموا قوما»[11]، وإن لم يكن فاعلهما ظاهرا كان مضمرا، وقد بيّن ذلك أبوعلي حين قال:«فالمضمر نحو: نعم رجلا عبد اللّه، وبئس غلاما عمرو، ففي كلّ واحد من نعم وبئس فاعل أُضمر قبل الذّكر، فلزم تفسيره بالنّكرة ليكون هذا التّفسير في تبينه

---

[1]الكتاب، سيبويه، ج3، ص266.

[2]المصدر نفسه، ج4، ص116.

[3]المقتضب، المبرد، ج2، ص138.

[4]المصدر نفسه، ص139.

[5]الإيضاح، أبو علي الفارسي، تح:كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1996، ص110.

[6]تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح:محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، د.ط، 1967، ص126.

[7]معاني القرءان، الفراء، عالم الكتب، بيروت،ط3، 1983،ج1، ص267.

[8]سورة النساء، الآية38.

[9]سورة الصف، الآية03.

[10]المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تح:محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982، ص120.

[11]معاني القرءان، الفراء،ج1، ص268.

المضمر بمنزلة تقدّم الذّكر له»[1]، كما أنّهما يعملان في الضّمير بعدهما رفعا ونصبا بدليل قول الفرّاء:«وبناء نعم وبئس ونحوهما أن ينصبا ما وليّهما من النّكرات، وأن يرفعا ما وليّهما من معرفة غير مؤقّتة، وما أضيف إلى تلك المعرفة، وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرّفع والنّصب»[2]،فاتّصال الضّمير بهما بهما وعملهما فيه دليل على فعليّتهما لأنّ ذلك لا يتحقّق مع الأسماء.

2-1-ب): اتّصال تاء التّأنيث السّاكنة بهما كاتّصالها بسائر الأفعال: وذلك نحو قولك:"بئست الانتخابات المزوّرة"و"نعمت الصّديقة الوفيّة"، فالتّاء فيهما تاء تأنيث ساكنة كما الموجودة في الأفعال(قامت هند)، وهي تختلف عن التي في ليرة وجنّة وجُبّة، والتي يمكن الوقف عليها هاءً، يقول ابن الأنباري:«والدّليل على أنّهما فعلان:اتّصالهما بتاء التّأنيث السّاكنة التي لا يقلبها أحد من العرب هاءً، كما قلبوها في نحو:رحمة وسنة وشجرة، وذلك قولهم: نعمت المرأة وبئست الجاريّة؛ لأنّ هذه التّاء يختصّ بها الفعل الماضي ولا تتعدّاه، فلا يجوز الحكم باسميّة ما اتّصلت به»[3]وهو ما ذكره سيبويه سابقا إذ قال:«اعلم أنّ نعم تؤنّث وتذكّر، وذلك قولك: نعمت المرأة»[4]كما أكّد ذلك ابن يعيش قائلا:«ويؤنّث قائلا:«ويؤنّث الفعل ويثنّى الاسمان ويُجمعان، نحو قولك:نعمت المرأة هند»[5].

وقد اعتُرض على هذا الرّأي بحجّة اتّصال هذه التّاء ببعض الحرف (ربت، وثمّت، ولات)، وبذلك فهي لا تختصّ بالفعل، وإن كانت قد اتّصلت بالحرف فذلك لا يمنع اتّصالها بالاسم أيضا، وبذلك فنعم وبئس اسمان، يقول الشّاعر عبده بن الطّيب(البسيط):

ثمّتَ قُمْنَا إِلَى جُردٍ مُسَوّمَةٍ *** أَعْرَافُهُنَّ لَأَيْدِينَا مَنَادِيلُ[6]

وقال تعالى:﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[7]

وقد رُدّ على هذا الطّرح من وجهين: أحدهما أنّ التّاء اللّاحقة بنعم وبئس لحقته لتأنيث الاسم المسند إليه الفعل، أمّا التّاء في"ربت وثمّت" فهي لتأنيث الحرف، ودليل ذلك أنّك تقول:"ربت رجل أهنت، وربت امرأة أكرمت"،فهي موجودة مع المذكّر والمؤنّث، ولو كانت كتاء نعمت وبئست لجاز قولك"نعمت الرّجل التقيت"كما تقول "نعمت المرأة زرت" وهذا غير جائز مع المذكّر،[8] فتسقط مع

---

[1]الإيضاح، أبو علي الفارسي، ص110.

[2]معاني القرءان، الفراء، ص267.

[3]الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص91.

[4]الكتاب، سيبويه، ج2، ص178.

[5]شرح المفصل، ابن يعيش، تح:حواشي نفيسة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ط، د.ت.ط، ج7، ص136.

[6]المفضليات، المفضل الضبي، تح: محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، د.ت.ط، ص141.

[7]سورة ص، الآية03.

[8] ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص92.

المذكّر وتثبت مع المؤنّث، وفي ذلك يقول العكبري:«ويدلّ على الفرق بينهما أنّ التّاء في"نعمت"تدلّ على تأنيث الفاعل، كدلالة التّاء في"قامت"، والتّاء في"ثمّت"و"ربّت"تدلّ على تأنيث الكلمة في نفسها لا على التّأنيث في غيرها».[1]

وقد جوّز البعض مجيء"نعم"مع المؤنّث دون تاء، نحو قولك"نعم المرأة فلانة"، وقالوا بأنّها غير لازمة فيه، يقول ابن حني:«فإن كان الفاعل مؤنّثا، كنت في إلحاق العلامة وتركها مخيّرا، تقول"نعم المرأة هند"وإن شئت قلت: "نعمت المرأة هند"، فمن ألحق العلامة، قال:هذا فعل كسائر الأفعال، ومن لم يلحقها أراد معنى الجنس»[2]ا وهو ما أشار إليه تلميذ الفيروز أبادي أبو بكر الشّرجي الزّبيدي(806هـ) حيث قال:«ومن جوّز حذفها في"نعم المرأة هند"، فلأنّ التّأنيث واقع على الجنس،كقولهم:الرّجل أفضل من المرأة، أي جنس الرّجال أفضل من جنس النّساء».[3]بل وهناك من تعدّى جواز إسقاطها إلى استحسانه، وقد صرّح ابن يعيش بذلك قائلا:«وقيل إنّما حسُن إسقاط علامة التّأنيث من نعم وبئس إذا وليّهما المؤنّث من قِبل أن المرفوع بهما جنس شامل فجرى مجرى الجمع، والفعل إذا وقع بعده جماعة المؤنّث جاز تذكير الفعل كقولك:جاء النّسوة، فصار قولك:نعم المرأة بمنزلة نعم النّساء، فلهذا حسن تذكير هذين الفعلين»[4]، وأمثلة ذلك مع الأفعال كثير، منه قوله تعالى:﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾[5]، وعلى ذلك، فإنّ ورود"نعم" دون تاء ليس دليل على اسميّتها.

أمّا الوجه الآخر؛فهو أنّ التّاء اللّاحقة بنعم وبئس تاء ساكنة تتحرّك فقط عند التقائها ساكنا آخر، كقولك : "نعمتِ المرأة زينب"، أمّا تاء"ربّت وثمّت" فهي ساكنة [6] .

أمّا "لات"؛ فتاؤها تختلف عن تاء"نعم وبئس"من وجهين–إضافة إلى الوجهين السّابقين في ربّت وثمّت –أحدهما: أنّه يوقف عليها هاءً، وهو قول محكي عن الكسائي، واحتجّ على ذلك بسؤال أبا فقس الأسدي عنها فقال:"ولاه".[7]

---

[1] التبيين على مذاهب النحويين، العكبري، ص275.

[2]اللّمع في العربية، ابن جني، ص201.

[3]ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، أبو بكر الشرجي الزبيدي، تح:طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، د.ب.ن، ط1، 1987، ص117.

[4]شرح المفصل، ابن يعيش، ج7، ص137.

[5]سورة يوسف، الآية30.

[6]ينظر، الائتلاف في النصرة، أبو بكر الزبيدي، ص116.

[7]ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص93.

أمّا الوجه الآخر؛ فهو أنّ التّاء فيها لا تتّصل بها، إنّما بما بعدها(لا تحين)، قال ابن جنّي:«ثمّ إنّه زاد التّاء في "تحين"...وقال أبو زيد:حسبك تلآن، يريد الآن فيزيد التّاء»[1].فالتّاء تزيد على:"حين، الآن، و أوان"، قال جميل بثينة (الخفيف): فَوَلِّي قَبْلَ نَأْيٍ دَارِ جُمَانَة *** وَصِلِينَا كَمَا زَعَمْتِ تَلانَا[2]

وقال أبو وجزة السّعدي(الكامل): العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مَنْ عَاطَفٍ *** وَالمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ المَطْعَمِ[3]

وقال أبو زيد الطّائي(الخفيف): طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأْوَانَ *** فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءُ[4]

2-1-ج): **بناؤهما على الفتح**: واحتجّ البصريون على مذهبهم في فعليّة "نعم وبئس"، «بأنّهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضيّة، ولو كانا اسمين كما لما بُنيا على الفتح من غير علّة»[5]ففي اتّفاق النّحاة أنّ أنّ الأسماء حقّها الإعراب، أمّا الأفعال فحقّها البناء، وقد يخرجان عن أصلهما لعلّة ما، ولا علّة لنعم تخرجها من البناء إلى الإعراب، فلزومها البناء علامة على فعليّتها، قال العكبري:«اسم يُبنى إذا شابه الحرف، ولا مشابهة بين نعم والحرف، فلو كانت اسما لأُعربت.»[6]، وعطفا على ذلك، يقول ابن يعيش:«و أيضا فإنّ آخرها مبني على الفتح من غير عارض لهما، كما تكون الأفعال الماضيّة»[7].

2-2:**مذهب الكوفيّين**: أمّا الكوفيّون فرأوا أنّ "نعم وبئس" اسمان لا فعلان، يقول ابن الأنباري:«ذهب الكوفيّون إلى أنّ"نعم وبئس" اسمان مبتدآن »[8]، وقال في أسراره أيضا:«وذهب الكوفيّون إلى أنّهما اسمان، واستدلّوا على ذلك من خمسة أوجه»[9]، وكذلك فعل العكبري حين قال:«وقال الكوفيّون هما اسمان...واحتجّ الكوفيّون من ستّة أوجه»[10]، يقول أبو جعفر النّحّاس في ذلك:«سمعت العرب تقول:فيك نعمت الخصلة، فجعلها مبتدأ خبره: فيك»[11].

واستدلّوا على ذلك من عدّة أوجه:

2-2-أ): **دخول الجارّ عليهما**: فقبول الكلمة حرف الجرّ ودخوله عليها دليل على اسميّتها، يقول ابن مالك(الرّجز):

---

[1] سر صناعة الإعراب، ابن جني، ص164.

[2] ديوان جميل بثينة، تح:إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ط، 2006، ص196.

[3] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القاردر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، ط4، 1997، ج4، ص179.

[4] المصدر نفسه، ج4، ص183، وقد رُويتـ "لات" منفصلة عن "أوان".

[5] أسرار العربيّة، ابن الأنباري، ص69.

[6] التّبيين على مذاهب النحويين، العكبري، ص276.

[7] شرح المفصّل، ابن يعيش، ج7، ص126.

[8] الإنصاف، ابن الأنباري، ص86.

[9] أسرار العربية، ابن الأنباري، ص69.

[10] التبيين، العكبري، ص274.

[11] المساعد، ابن عقيل، ج2، ص120.

بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَ النِّـدَا وَالْـ *** وَمُسْنَدٌ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَل[1]

ونعم وبئس–حسب الكوفيّين– يقبلان دخول حرف الجرّ عليهما، واستدلّوا على ذلك بأمثلة من كلام العرب(نثر وشعر).

أمّا النّثر فقد حُكيّ عن بعض فصحاء العرب قوله:«نعم السّير على بئس العير»[2]، وذكر ابن عقيل أيضا:«قول رجل من بني عقيل وُلدت له بنت، فقيل له:نعم الولد، فقال: واللّه ماهي بنعم الولد، نصرها بكاء، وبرّها سرقة»[3].

و أمّا من الشّعر؛ فكقول حسّان بن ثابت(الطويل):

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارِ يُولِفُ بَيْتَهُ *** لِذِي العُرْفِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُعْدَمَا[4]

وقد دلّ على فساد هذا الرّأي ما ذهب إليه الأنباري، حين قال:«فقلنا هذا فاسد، لأنّحرف الجرّ إنّما دخل عليهما على تقدير الحكاية، فلا يدلّ على أنّهما اسمان، لأنّ حروف الجرّ إنّما تدخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة»[5]، يقول خالد القنّاني(الرجز): وما زيد بنام صاحبه ولا مخالط اللّبان جانبه[6]

والشّاهد فيه دخول حرف الجرّ على"نام"، و"نام"فعل، ودخول الجار عليه لا يدلّ على أنّه اسم، إنّما ذلك جائز على تقدير الحكاية، لأنّ الأصل فيه: وما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه، وهنا حلّت الصّفة مقام الموصوف المحذوف، والأمر نفسه بالنّسبة لقولهم:"نعم السّير على بئس العير"، فالتّقدير فيها:"نعم السّير على مقول فيه بئس العير"، والأمر نفسه يتكرّر في قولهم:"واللّه ماهي بنعم الولد"، فالتّقدير فيها:"واللّه ما هي بنعم المولودة مقول فيها نعم المولودة"[7] فيه، والأمثلة في ذلك من القرءان الكريم كثيرة، كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر: قوله تعالى:

﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[8]أي؛ "يقولان" ربّنا نقبّل منّا، فالأصل في ذلك كلّه أنّ حرف الجرّ لم يدخل على الفعل"نعم وبئس"، بل على تقدير

[1] متن ألفية ابن مالك، تح: عبد اللّطيف بن محمد الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط1، 2006، ص1.

[2] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تح:محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955، ج2، ص370.

[3] المساعد، ابن عقيل، ج2، ص120.

[4] ديوان حسان بن ثابت، ص237.

[5] أسرار العربيّة، ابن الأنباري، ص70.

[6] خزانة الأدب، البغدادي، ج9، ص389.

[7] ينظر، الإنصاف، ابن الأنباري، ص96.

[8] سورة البقرة، الآية، 127.

الحكاية فيه، يقول أبو بكر الشّرجي الزّبيدي:«و أمّا دخول حرف الجرّ عليهما، فليس بحجّة، لأنّ الحكاية فيه مقدّرة، وحرف الجرّ على تقدير الحكاية، فهو واقع على مجرور محذوف».[1]

ومن ثمّ فالقول بأنّ دخول الجار على"نعم وبئس"دليل على اسميّتهما قول فاسد، لأنّه إنّما دخل على تقدير الحكاية لا على الفعلين ذاتهما.

2-2-ب):**جواز دخول حرف النّداء عليهما**: ودخول حرف النّداء على الكلمة وجواز ندائها دليل على اسميّتها، وقد ورد ذلك مع"نعم وبئس"، وبه احتجّ الكوفيون على مذهبهم، فقد نُقل عن العرب قولهم:«يا نعم المولى ويا نعم النّصير، فدخول"يا" على نعم دليل على أنّها اسم، كون النّداء من خصائص الأسماء، فلو كان فعلا لما توجّه نحوه بالنّداء»[2].

والردّ على ذلك من وجهين: أوّلهما: «أنّ المقصود بالنّداء محذوف للعلم به، والتّقدير فيه:"ياالله نعم المولى ونعم النّصير أنت"»[3]، فهي إذا-يا- دخلت على محذوف هو"الله لا على:نعم"، وقدّره ابن يعيش يعيش أيضا بقوله:«أمّا النّداء فعلى تقدير حذف المنادى، والمعنى:يا من هو نعم المولى ونعم النّصير.»[4]، النّصير.»[4]،

ومنه قول ذي الرّمّة:(الطّويل):

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البلَى *** وَلَا زَالَ مُنْهلاً بِجَرْعَائِكِ القِطْرُ.[5]

كما أنّ النّداء لا يدخل على الجملة، و"نعم الرّجل"عندهم جملة، وهو لا يكون إلّا مع المفرد، فكما لا يجوز قولك:"يا زيد المنطلق"، لا يجوز قولك: "يا نعم الرّحل"إلّا بتقدير المنادى المحذوف[6].

أمّا الوجه الآخر لحرف النّداء الدّاخل على نعم؛ فهو أنّه قد يكون للتّنبيه فقط، فإذا دخلت"يا" على الحروف والأفعال للتّنبيه لم تحتج إلى التّقدير، كما أنّ"ها"تدخل للتّنبيه في قولك: ها إنّ زيدا قائم[7]، ومنه ومنه قول النّابغة الذّبياني (البسيط): هَا إنّ ذِي عَذْرَةٍ إلّا تَكُنْ نَفَعَتْ *** فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ[8]

---

[1] ائتلاف النصرة، اليمني، ص117.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف،ابن الأنباري، ص87.

[3] أسرار العربية، ابن الأنباري، ص71.

[4] شرح المفصل، ابن يعيش، ج7، ص128.

[5] ديوان ذي الرمة، تح:أحمد حسن سبج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1995، ص102.

[6] ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص100.

[7] ينظر، التبيين العكبري، ص278.

[8] ديوان النابغة الذبياني تح: حمدو طماس، دار المعرفة،بيروت، لبنان، ط2، 2008، ص68.

فالياء هنا دخلت على"إنّ" وهي للتّنبيه فقط، والأمر نفسه قد يكون مع"يا" في نعم، كما وردت"يا" مع الفعل في غير ما موضع في القرءان الكريم، ومنه قوله تعالى:﴿قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾[1]، وكذا قوله تعالى:﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾[2]، و"ليت"فعل وسبقها حرف نداء، ولا يدلّ ذلك على أنّها اسم، وبذلك فإنّ استدلالهم على اسميّة نعم وبئس بدخول النّداء عليهما أمر مردود، وذلك بالنّظر إلى الحجج التي فنّدت هذا الرّأي وأبطلته.

2-2-ج): عدم اقترانها بالزّمان كسائر الأفعال، ومفارقتها لها في التّصريف: فمن علامات الأفعال اقترانها بالزّمان، كقولك:"أتيتك أمس وألتقيك غداً"، كما أنّها تتصرّف، فيكون منها الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل والمفعول...وذلك لا يحسن مع"نعم وبئس"، فلا تقول:"نعم الرّجل أمس"، ولا"بئست المرأة غداً"، وتلك حجّة اعتدّ بها الكوفيّون لإثبات رأيهم.

وقد ردّ أغلب النّحاة على ذلك بأنّهما إنّما وُضعا لغاية المدح والذّم، وبحكم ذلك مُنعتا من الصّرف والاقتران بالزمان، يقول سيبويه:«وأصل نِعْم وبِئْس: نَعِمَ وبَئِسَ، وهما الأصلان اللّذان وُضعا للرّداءة والصّلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى»[3].وعطفا على كلامه بقول أبو إسحاق الزّجّاجي:«اعلم أنّ"نعم" للمحمدة والثّناء، و"بئس" للذّم، وهما فعلان ماضيان ضعيفان غير متصرّفين، لأنّهما أزيلا عن مواضعهما، وذلك أنّ"نعم" منقول من قولك:"نعم الرّجل"إذا أصاب نعمة، و"بئس"منقول من قولك:"بئس الرّجل" إذا أصاب بؤسا، فنُقلا إلى الثّناء والذّم، فضارعا الحروف فلم يتصرّفا، فهذا وجه ضعفهما»[4]، فاختصاصهما بإنشاء المدح والذّم كان علّة في منعهما التّصرّف والاقتران، وهما بذلك أشبهتا الحروف فجمدتا، يقول العكبري :«إنّما يُقرن بالفعل الزّمان ليصبح المراد به، ويُفصل بالزّمان بين الماضي والمستقبل، وهذا مستغنى عنه هاهنا، لأنّ"نعم وبئس" يستوفيّان غاية المدح والذّم، وهذا لا يكون إلّا ممّا هو موجود، لأنّه المتيقّن، فلمّا اختصّا بهذا المعنى، عُلم زمانهما، ولهذا لم يتصرّفا، ويدلّ على فساد ما قالوه، أنّ"عسى"فعل عند الجميع، ولا يقترن بها زمان ولا تتصرّف لدلالتها على معنى القرب، وبهذا أشبهت هذه الأفعال الحروف حتى جمدت، لأنّها دلّت على معنى زائد على الحدث والزّمان»[5].

---

[1] سورة يس، الآية26.

[2] سورة الأحزاب، الآية66.

[3] الكتاب، سيبويه، ج2، ص179.

[4] الجمل في النحو، أبو إسحاق الزجاجي، تح:علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت،ودار الأمل، الأردن ط1، 1984، ص107.

[5] التبيين على مذاهب النحويين، العكبري، ص270.

وعليه فلما كانت الغاية من وضع"نعم وبئس"هي المدح والذّم بما هو كائن، لم تحتاجا لأن تتصرّفا وتقترنا بالزّمان، ويذلك يبطل استدلال الكوفيّين على اسميّتهما بعدم التّصرّف والاقتران.

2-2-د): **مجيء نعم على نعيم**: و"فعيل" وزن من أوزان الأسماء، وورود"نعم على هذا الوزن دليل عند الكوفيّين على اسميّتها، ودليلهم على ذلك «قول العرب:نعيم الرّجل زيد، وهي رواية لقطرب»[1].

وقد ردّها ابن الأنباري ووصفها بالشّاذّة قائلا:«هذه رواية شاذّة، تفرّد بها قطرب وحده، ولئن صحّت فليس فيها حجّة، لأنّ هذه الباء نشأت عن إشباع الكسرة، لأنّ الأصل قي"نعم":**نَعِمَ** بفتح النّون وكسر العين، وأُشبعت الكسرة فنشأت الياء»[2].أي أنّ وزن"فعيل"إنّما نشأ فقط عن إشباع كسرة عين:"نَعِمَ"وهي أصل"نعم"، لأنّ فيها لغات أربعة، يقول المبرّد:«اعلم أنّ"نِعم وبِئس"كان أصلهما"نَعِم وبَئِس"، إلّا أنّه ما كان ثانيه حرفا من حروف الحلق ممّا هو على"فَعِلَ"، جازت فيه أربعة أوجه اسما كان أو فعلا، وذلك قولك: نَعِمَ وبَئِس/ نِعِمَ وبِئِسَ/نِعْم وبِئْسَ/نَعْمَ وبَئْس».[3]وفي ذلك من الشّعر أمثلة كثيرة منها قول امرىء القيس(الطّويل):

كَأَنِّي بِفَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ لَقُوَّةٍ *** صُيُودٌ مِنَ العُقْبَانِ طَأْطَأْتُ شِمْلَالِي[4]

ويروى:"على عجل منّي أطأطىء **شمالي**"، فقال:"شيمالي"بإشباع كسرة الشّين، فأصلها"شمالي"، وهي مثل:"نعيم"التي أصلها"نعم"، وعلى ذلك فقولهم إنّ مجيء"نعم"على"نعيم"دليل على اسميّتها، رأي مردود، لأنّه مجرّد إشباع فقط.

2-2-هـ): **دخول اللّام على نعم وبئس**: وهو وجه أو دليل لم يبسطه ابن الأنباري، ولم يأت على ذكره، وأضافه العكبري قائلا:«والوجه الخامس أنّ اللّام تدخل عليه إذا وقع خبرا، لأنّ قولك"إنّ زيدا لنعم الرّجل"، ومعلوم أنّها لا تدخل إلّا على الاسم أو الفعل المضارع، ونعم ليست فعلا مضارعا، والماضي لا تدخل عليه، فثبت أنّها اسم»[5]، فدخول اللّام على"نعم" دليل على اسميّتها حسب الكوفيّين، وقد أبطل العكبري هذا الرّأي بأن قال:«وأمّا دخول اللام عليها، فلا يدلّ على أنّها اسم، ألا ترى أنّ اللّام قد دخلت على الحرف، وإنّما حسُن ذلك لأنّها لما جمدت وأشبهت الأسماء، دخل عليها ما يدخل على الأسماء من حروف التّوكيد».[6]كقوله تعالى:﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[7]، كما أنّه قد

---

[1]الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص102.

[2] أسرار العربية، ابن الأنباري، ص71،72.

[3]المقتضب، المبرّد، ج2، ص138.

[4]ديوان امرئ القيس، ص139.

[5] التبيين، العكبري، ص277.

[6]المصدر نفسه، ص280.

[7]سورة الضحى، الآية05.

قد ورد دخول هذه اللّام على الفعل الماضي أيضا في كلام العرب، من ذلك مثلا قول امرئ القيس(الطّويل):

حَلَفْتُ لَهَا بِاللّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ *** لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ[1]

وعليه، فإنّ حجّة دخول اللّام عليها للتّدليل على اسميّتها، حجّة واهيّة، لها ما يبطلها من القرءان الكريم ومن فصيح كلام العرب.

هذا وقد اتّخذ البعض مذهبا آخر مخالفا للمذهبين في"نعم وبئس"، وهو القول بحرفيّتهما، وذلك بالنّظر إلى جمودهما والتزامهما معنىً وهو المدح والذّم، ومن القائلين بذلك:ابن أبي الرّبيع(688هـ) في كتابه البسيط، ويتّضح ذلك من قوله:«فأمّا"نعم وبئس"، فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث، وإنّما جيء بهما تعظيما أو تحقيرا للاسم الذي بعدها، وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك، هذا إنّما هو للحروف وهو الدّلالة على معنى في الغير»[2]، بينما اتّخذ المحدثون مذهبا وسطا في الحكم في قسم الكلمتين"نعم وبئس"، فلئن قال البصريّون بفعليّتهما، وقال الكوفيّون باسميّتهما، فقد اتّجه بها المحدثون قسما وسطا، إذ صنّفوه ضمن قسم لا هو بفعل ولا هو باسم، وذلك لقبولهما علامات الفعل تارة، وعلامات الاسم تارة أخرى، ومن القائلين بهذا، الدكتور تمام حسان في خلاصته التي قال فيها:«نعم وبئس لفظتان صيغا للدّلالة على المدح والذّم(أسلوب)، يقبلان تاء التّأنيث كالأفعال، ويدخل عليهما حرف الجرّ كالأسماء...فإن كان لابدّ من تصنيفهما، فهما من الخوالف التي لا هي بالأسماء ولا بالأفعال».[3]

وقد ناقشهم في رأيهم هذا، الباحث أحمد الزّاملي، رادا إيّاه لفكرة العامل النّحوي وإلغائه، وذلك من خلال طرحه سؤالين هما: كيف لا تُعدّ"نعم وبئس" من الأفعال ولا من الأسماء، وهما قد عملا فيما بعدهما؟ وكيف توّجّهون عمل هاتين الصّيغتين إذا لم يكونا فعلين؟[4] ، و السّؤالين ذاتهما يمكن طرحهما على مذهب ابن أبي الرّبيع القائل بحرفيّتهما.

وخلاصة القول في هذه المسألة والرّاجح فيها من المذاهب- بالنّظر إلى حججه وبراهينه سماعيّة كانت أو قيّاسيّة- هو رأي ابن جنّي والبصريّين قبله، وهو المذهب القائل بالفعليّة، ذلك أنّ أمارات "نعم وبئس" في الاستعمال إنّما هي من أمارات الفعل وعلاماته ، ونتيجة لذلك عدّا فعلين من الأفعال.

---

[1] ديوان امرئ القيس، ص137.

[2] البسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع، تح: عياد بن عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، ج1، ص180.

[3] الخلاصة النّحويّة، تمام حسان، عالم الكتب، د.ب.ن، ط1، 2000، ص150.

[4] ينظر، الخلاف النحوي في شرح المحصول لابن اياز، أحمد قاسم الزاملي، ص119.

03: **الخلاف في ناصب المفعول معه**: ومسائل الخلاف في العوامل كثيرة، ومن بينها: العامل في نصب المفعول معه، وهو كما يعرّفه ابن جنّي:«كل ما فعلت معه فعلا، وذلك قولك:"قمت وزيدًا" أي؛ مع زيدٍ»[1]، والملفت للنّظر في هذه المسألة، أنّ الخلاف فيها لم يكن بين جمهور البصريّين وجمهور الكوفيّين فقط، بل حتى بين نحاة المذهب الواحد، وعلى ذلك فهي مسألة تعدّدت فيها وجهات النّظر، وتباينت فيها الرّؤى والأقوال، فكانت المذاهب فيها خمسة، وهي كالتّالي:

1/ مذهب جمهور البصريّين؛ ويرون أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسّط الواو.

2/ مذهب الكوفيّين؛ ويرون أنّه منصوب على الخلاف.

3/ مذهب الأخفش؛ والقائل بأنّ المفعول معه انتصب انتصاب الظّرف.

4/ مذهب أبي إسحاق الزّجّاج؛ ويرى أنّ ناصبه فعل مقدّر بعد الواو.

5/ وآخرها: مذهب الجرجاني، والقائل بأنّ العامل في نصبه هو الواو التي قبله (واو المعيّة).

وفي مايلي تفصيل لهذه المذاهب، وعرض لحججها ومناقشتها:

3-1):**مذهب جمهور البصريّين**: وهو المذهب القائل بأنّ ناصب المفعول معه هو الفعل قبله بتوّسط الواو، يقول سيبويه:« وذلك قولك: "ما صنعت وأباك؟"، و"لو تركت النّاقة وفصيلَها لرضعها"، إنّما أردت: ما صنعت مع أبيك؟، ولو تركت النّاقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغيّر المعنى، ولكنّها تُعمِل في الاسم ما قبلها».[2]فهو يرى أنّ الواو لم تعمل الاسم (المفعول معه)، بل قوّت الفعل الذي قبلها، فعمل فيما بعدها بتوسّطها.

وقد تابع **ابن جنّي** في هذه المسألة رأي البصريّين، وذلك بصريح قوله في اللّمع:«...قمت وزيدًا، أي: مع زيدٍ، و"استوى الماء والخشبةَ"، أي:"مع الخشبة"...فلمّا حذف "مع"، أقام الواو مقامها ، فانتصب ما بعدها بالفعل الذي قبلها، لأنّها قوّته، فأوصلته إليه».[3]أي أنّ الواو قوّت الفعل السّابق فأعملته في الاسم بعده، وهو الرّأي نفسه الذي قال به في سرّ صناعة الإعراب، حين أورد قول الشّاعر:(الوافر)

فَكُونُوا أَنْتُم وَبَنِي أَبِيْكُم *** مَكَانَ الكِلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ[4]

قال:«فأوصلوا هذه الأفعال إلى ما بعد هذه الواو، بتوسّط الواو وإيصالها للفعل إلى ما بعدها من الأسماء».[1]

---

[1] اللمع في العربية، ابن جني، ص115.

[2]الكتاب، سيبويه، ج1، ص297.

[3]المصدر السّابق، ص115.

[4]البيت من أبيات الكتاب، وقائله مجهول، وهو من شواهد الكتاب ج1، ص296؛ وسر صناعة الإعراب ج1، ص126؛ اللمع، ص115؛ شرح المفصل ج2، ص48.

وإلى هذا الرّأي ذهب جمهور البصريّن، ومن بينهم ابن السّرّاج، يقول:«اعلم أنّ الفعل إنّما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسّط الواو »[2]، وكذا أبي علي الفارسي في كتابه الإيضاح:«الاسم الذي ينتصب بأنّه مفعول معه، يعمل فيه الذي قبله بتوسّط الحرف»[3]، وبه قال كثيرون:(ابن يعيش، ابن الأنباري، السيوطي ، ابن الخشاب، ابن مالك، ابن عقيل، و الأشموني).

وحجّة البصريّن في ذلك-الفعل بتوسّط الواو-أنّ الفعل لما كان غير متعدّ، قوّته الواو، فأوصلته إلى الاسم وعدّته إليه، وشأنها في ذلك شأن الفعل اللّازم المعدّى بالهمزة أو بحرف الجرّ، كقولك:"سقط التّكليف"، فتقوّيه وتعدّيه، فتقول مثلا:"أسقطت التّكليف عنك" أو تقول مثلا:"مضى زيد"، فتعدّيه بحرف الجرّ، كقول الشاعر:(الوافر)

أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تحِيا *** كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ [4]

فالهمزة وحرف الجرّ المحذوف هنا عدّيا الفعل وأوصلتاه إلى الاسم فعمل فيه ونصبه، والأمر نفسه بالنّسبة للواو هنا، قوّت الفعل فأوصلته إلى الاسم بعدها فنصبه، وبه فقد انتصب المفعول بالفعل بتوسّطها، يقول ابن الخشّاب:«واللّازم لا ينصب مفعولا صريحا، ولا يتعدّى إليه بنفسه، وإنّما يتعدّى بمقوّ، فأقيمت الواو مقام "مع"، لتقاربهما في الدّلالة، لأنّ معنى القرب قريب من معنى المصاحبة،إذ لا مصاحبة إلّا باجتماع، يقوّي الفعل بالواو، فنصب الاسم الذي كانت "مع" مضافة إليه، فكان مجرورًا ب"مع"، فصار منصوبا بالفعل»[5]، وفعلهم هذا قيّاسا على ما حصل في الاستثناء، إذ كان الفعل قبل"إلا" لازما، ففقوّوه ب"إلا"، فأوصلته إلى الاسم بعدها فنصبه، قال ابن جنّي:«...و قالوا أيضا: قام القوم إلا زيد، ومررت بالنّاس إلا بكرا، فأوصلوا الفعل إلى ما بعد"إلا" بتوسّط"إلا"بين الفعل وبين ما بعدها من الأسماء، وذلك لضعف الأفعال قبل"الواو"و"إلا" عن وصلوها إلى مابعدهما، كما ضعفت الأفعال قبل حروف الجرّ عن مباشرتها الأسماء ونصبها إيّاها»،[6] وقد اعتُرِض عن هذا الرّأي أو شكّك فيه بعض الباحثين أمثال الدّكتور صالح فاضل السّامرّائي، فالقول بأنّ الفعل هو النّاصب بتوسّط الواو لا يتحقّق أن لم يكن في الجملة فعل أو ما يجري مجراه، فكثيرا ما نجد بعض الجمل بها مفعول معه دون أن يتقدّمها فعل، يقول السّامرّائي مشكّكاً في رأي البصريّن:«وفي هذا الشّرط نظر، فقد ورد المفعول معه مع غير الفعل، ومع غير ما فيه معنى الفعل وحروفه، نحو قوله:"مالَك وخالدًا؟، و"ما شأنك ومحمّدا؟"و"كيف أنت

---

[1] سر صناعة الإعراب، ابن جني، ص126.

[2] الأصول في النحو، ابن السراج، تح:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996، ج1، ص209.

[3] الإيضاح، أبو علي الفارسي، ص168.

[4] ديوان جرير، تح:نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة،،ط3، 2009، ص278.

[5] المرتجل، ابن الخشاب، تح:علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1972، 183،184.

[6] سر صناعة الإعراب، ابن جني، 126.

والنّحو؟"و"ما أنت وسعيدًا"».[1]فكلّها مفعولات معه، لكنّها لم تقع بعد فعل، فكيف ينصبها وهو غير موجود؟، وقد رُدّ على الاعتراض بوجود تقدير لذلك، يقول عبّاس حسن:«وقد تأوّل النّحاة هذه الأمثلة، وقدّروا لها أفعالا مشتقة من الكون وغيره، مثل:"ما تكون والبحر؟"و"كيف تكون والبرد؟فالكلمتان مفعولان معه، منصوبان بالفعل المقدّر عندهم».[2] ولعلّه هنا يقصد قول سيبويه:«وزعموا أنّ أُناساً يقولون:كيف أنت وزيداً؟ و ما أنت و زيداً؟، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على"ما ولا كيف"، ولكنّهم حملوه على الفعل، على شيء لم يظهر حتى يلفظوا به، ولم ينقص ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على"ما و كيف"، كأنّه قال:كيف تكون وقصعة من ثريد؟ و ماكنت وزيدا، لأنّ"كنت و تكون يقعان ها هنا كثيرا، ولا ينقصان ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام وكأنّه قد تكلّم بهما وإن كان لم يلفظ بهما لوقوعهما ها هنا كثيراً»[3]، وذلك ما يُفهم أيضا من كلام الشّيخ خالد ابن عبد اللّه الأزهري(905) في تصريحه، قال:«فإن قلت:فقد قالوا:"ما أنت وزيدا؟ وكيف أنت وزيدا"، تنصب زيدا بهما ولم يتقدّم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه، قلت:...والأصل:ما يكون؟ و:كيف تصنع"؟ففي"تكون وتصنع"ضمير مستتر وُجوبا مرفوع على الفاعليّة، فلما حذف الفعل وحده وهو"تكون وتصنع"،برز ضميره وانفصل لتعذّر اتّصاله»[4].وبذلك فقد ردّ النّحاة هذا الاعتراض على مذهبهم، غير أنّ هذا التّقدير لم يستصغه البعض ولم يقبله،كالسّامرّائي مثلا،الذي ردّ النّصب إلى الأذاتين لا للفعل المقدّر على تقدير النّحاة، ورأى أنّه فعل قبيح ومتكلّف فيه[5]، والموقف نفسه اتّخذه عبّاس حسن في ردّ هذا التّقدير قائلا:«و الحقّ أنّه لا داعي لهذا التّقدير، فقد كان بعض العرب ينصب المفعول معه بعد الأذاتين السّالفتين»[6]، كما عدّ هذه الأمثلة أمثلة شاذّة قليلة، ولقلّتها لا يصحّ القيّاس عليها، قال:«وقد وردت أمثلة مسموعة –لا يصحّ القياس عليها لقلّتها–وقع فيها المفعول معه منصوبا بعد"ما أو كيف"الاستفهاميّتين، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه في الفعل».[7] هذا من جهة، ومن جهة أخرى ، اعتُرض على رأي البصريين بأن قيل:«إنّ المفعول المفعول معه يأتي بعد الفعل اللّازم والفعل المتعدّي، مثل:رافقتك وزيدا، فالقول بتقويّة الواو للفعل لا

[1]معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، القاهرة، ط2، 2003، ج2، ص204.

[2]النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، 1974، ج2، ص308.

[3]الكتاب، سيبويه، ج1، ص302.

[4] شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص530.

[5] ينظر، معاني النحو، فاضل السامرائي، ص204.

[6]النحو الوافي، عباس حسن، ص308.

[7]المرجع السّابق، ص308.

معنى له أيضا، لأنّ الواو تأتي مع المتعدّي، وكان لأولى الاستغناء عنها أيضا، لأنّ المتعدّي لا يحتاج إلى تقويّة على مذهب النّحويين».[1] و هي في رأينا حجّة منطقيّة ومعقولة، فإن كان الفعل متعديا، نصب المفعول معه بنفسه ولم يحتج لواسطة توصله إليه.ولم نقف-حسب اطّلاعنا- على ردّ لهذا الاعتراض الوجيه.

3-2):**مذهب الكوفيين**: و المفعول معه انتصب في-رأي الكوفيين-«على الخلاف، نحو قولهم: استوى الماء والخشبةَ، و"جاء البرد والطّيالسةَ»[2] ، والخلاف عند الكوفيين، عامل معنوي، يعني مخالفة الأصل، وهو حسبهم عامل نصب، يعمل فيما بعده، كالظّرف الواقع خبرا في قولنا:"زيد خلفك" [3] وحجّتهم على ذلك(نصبه على الخلاف):«أنّه إذا قلنا:استوى الماء والخشبةَ"لا يحسن تكرير الفعل، فيقال:استوى الماء واستوت الخشبة، لأنّ الخشبة لا تكون معوّجة فتستوي، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نُصب على الخلاف»[4]، وهو ما بيّنه العكبري حين نسب إلى الكوفيين قولهم:«إنّ الاستواء منسوب إلى الماء، غير منسوب إلى الخشبة، فصار معناه:ساوى الماء الخشبة».[5]

وليس ببعيد عن هذا الرّأي، نجد الفرّاء ينصب المفعول معه بالصّرف، وهو«أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوّله حادثة، لا يستقيم إعادتها على ما عُطف عليها، فإذا كان ذلك فهو الصّرف»[6]، والمفعول معه مسبوق بواو، وهو منصوب بالصّرف لعدم استقامة إعادة الحادثة، وهذا المعنى قريب من معنى مصطلح الخلاف، الذي لا يحسن فيه تكرار الفعل على ما ذكر الكوفيّون، وبه نُصب المفعول معه، بل وجعله المحدثون –الصّرف-مرادفا للخلاف، وبذلك يرون أنّ رأي الفرّاء القائل بنصب المفعول معه بالصّرف، هو نفسه الرّأي القائل بالنّصب على الخلاف.[7]

وقد رَدّ هذا الدَّليل كثيرون وضعَّفوه، وذلك من ثلاثة أوجه:

3-2-أ): أن الخلاف معنى من المعاني (عامل معنوي) ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ،وهو ردّ أدلى به السيوطي.[8]

---

[1] الخلاف النحوي في كتاب المحصول في شرح الفصول لابن إياز، أحمد قاسم الزاملي، ص73.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص206.

[3] ينظر، التبيين على مذاهب النحويين، العكبري، ص376.

[4] شرح المفصل، ابن يعيش، ج2، ص49.

[5] المصدر السابق، ص381

[6] معاني القرءان، الفراء، ج1 ، ص34.

[7] ينظر، المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص199.

[8] ينظر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،جلال الدّين السيوطي، ج3،ص239؛ وينظر أيضا: الجنى الداني، المرادي، ص155.

3-2-ب): ما ذكره العكبري قائلا:«ويدلّ على فساد ما ذهبوا إليه، أنّ الخلاف لو أوجب النّصب، لجاز نصب المبتدإ، لأنّه مخالف للخبر، وهذا لا سبيل إليه»[1]، وبه ردّ ابن يعيش رأي الكوفيّين، وذلك حين قال:«وأمّا ما ذهب إليه الكوفيّون فضعيف جدّا، لأنّه لو جاز نصب الثّاني لأنّه مخالف للأوّل، لجاز نصب الأوّل لأنّه مخالف للثّاني، لأنّ الثّاني إذا خالف الأوّل، فقد خالف الأوّل الثّاني، فليس نصب الثّاني في المخالفة أولى من نصب الأوّل».[2]وهو دليل منطقي ومعقول، لأنّ الخلاف بين الأمرين يعني أنّ كلاهما مخالف للآخر.

3-2-ج): أنّ الخلاف لا يوجب النّصب، ولو كان كذلك لجاز نصب ما بعد "لكن و لا"، كون ما بعدهما يخالف ما قبلهما، ونصبه أولى من نصب ما بعد واو العطف، التي تشرك ما بعدها في حكم ما قبلها، وتجمع بينهما، يقول ابن الأنباري:«هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين، نحو قولك:"ماقام زيد لكن عمرو "...وما بعد"لكن يخالف ما قبلها... فلو كان كما زعمتم، لوجب ألّا يكون ما بعدها إلا منصوبا، لمخالفته الأوّل، وإذا كان الخلاف ليس موجبا للنّصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها، كان ذلك من طريق الأولى»[3]، وذلك ما ردّ به السيوطي على الكوفيّين:«وبأنّه لو كان الخلاف ناصبا، لقيل:ماقام زيد لكن عمرا، ويقوم زيد لا عمرا، ولم يقله أحد من العرب»[4].

كما احتج الكوفيّون على أنّ المفعول معه لم ينصبه الفعل قبله، بدليل أنّه قد يكون لازما(استوى،حاء)، واللّازم لا يجوز أن ينصب هذا النّوع من الأسماء[5]، وهو دليل ضعيف لأنّ الفعل اللّازم هاهنا إنّما قويّ بالواو بعده، فأوصلته إلى ما بعدها، وأعملته فيه، وقد سبق ذكر ذلك مع حجج البصريّين.

3-3): **مذهب الأخفش**: أنّ المفعول معه إنّما انتصب انتصاب الظّرف لأنّ"مع" التي حذفت وأقيمت الواو محلّها، كانت منصوبة على الظّرف، معنى ذلك، أنّك لو قلت:"أكلت وأخي"، أي:مع أخي، يقول أبو الحسن الأخفش على لسان ابن جنّي:«فلما حُذفت مع وقد كانت منتصبة على الظّرف، ثم أقمت الواو مقامها، انتصب زيد بعدها على معنى انتصاب"مع" الواقعة الواو موقعها، وإذا كان ذلك كذلك وقد كانت"مع" منصوبة بنفس "قمت"-قمت وزيدا-بلا واسطة، فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو المقامة مقامها جاريا مجرى انتصاب الظّروف، والظّروف ممّا يتناولها"قمت" بلا واسطة حرف»[6] ، فالواو

---

[1] التبيين، العكبري، ص378.

[2] شرح المفصل، ابن يعيش، ح2، ص49.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص209.

[4] همع الهوامع ، السيوطي، ج3، ص239.

[5] ينظر، الإنصاف، ابن الأنباري، ص207.

[6] سر صناعة الإعراب، ابن جني، ص128.

هنا أقيمت مقام مع، لجعل الاسم ينتصب انتصاب الظّرف، لا لتقويّة الفعل للعمل في الاسم بعدها، وقد نسب أبو حيان هذا الرّأي للكوفيّين يقول : «وذهب الأخفش ومعظم الكوفيّين إلى أنّ الواو مهيّأة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظّرف»[1].

وقد ردّ ابن الأنباري هذا الرّأي بدليل أنّ"مع"ظرف، بينما المفعول معه ليس بظرف، فلا يجوز جعله منصوبا على الظّرف[2]،وبه ردّ العكبري هذا المذهب إذ قال:«والجواب على قول الأخفش، أنّ"مع"تنتصب على الظّرف، ومعنى الظّرفيّة فيها موجود، ولا معنى للظّرفيّة في الواو ولا فيما بعدها فيمتنع، وأكثر ما في هذا القول، أنّ الواو بمعنى "مع"، والحروف لا تعمل بالمعاني».[3]

3-4): **مذهب أبي إسحاق الزّجاج**: وهو المذهب القائل بأنّ ناصب المفعول معه، فعل مضمر بعد الواو، تقديره"لابس"أو ما في معناه، يقول أبو حيان:«وذهب الزّجّاج إلى أنّه منصوب بمضمر بعد الواو، فإذا قلت: ما صنعت وأباك؟فالتّقدير عنده:و"لابست أباك"»[4]، وقد كان دليله على ذلك «أنّ الفعل لا لا يعمل في المفعول وبينهما واو»[5]، وهو مذهب ضعيف فاسد على رأي الكثيرين من النّحاة، يقول ابن ابن يعيش:«وأمّا ما ذهب إليه الزجاج من أنّه منصوب بإضمار فعل، فهو ضعيف، لا يحمل عليه ما وجد منه مندوحة، وقوله الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو، فهو مذهب فاسد»[6]، وقد ردّوه بمجموعة من الأدلّة:

3-4-أ): أنّ الفعل يعمل في المفعول على وجهين:إن كان متعدّيا عمل بنفسه، وإن كان لازما عُدّيّ وقوّيّ بواسطة، وكانت الواو هنا واسطة أوصلته إلى المفعول معه وأعملته فيه، فكيف نجعل الواو التي هي سبب العمل سببا في عدمه؟[7]

3-4-ب): وهي حجّة أوردها ابن مالك، وتخصّ الجمع بين الفعلين في الاستفهام أو عدمه، يقول:«وممّا يبيّن فساد تقدير الزجاج، أنّه إمّا أن يقصد تشريك"صنعت و لابست"في الاستفهام، وإمّا ألّا يقصده، فإن قصده لم يصح، لأنّ شرط صحّة عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام جواز الاستغناء بالثّاني عن الأوّل، والأمر بخلاف ذلك في التّقدير المذكور، إذ لا معنى لقول القائل: ما

---

[1] ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د.ط، د.ت.ط. ص1484.

[2] ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف،ابن الأنباري، ص209.

[3] التبيين، العكبري، ص382،381.

[4] ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص1484.

[5] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري ص208.

[6] شرح المفصل، ابن يعيش، ج2، ص49.

[7] ينطر، الإنصاف، ابن الأنباري، ص208.

لابست أباك؟ وإن لم يقصد التّشريك لم يصحّ أيضا، إذ لا يعطف جملة خبريّة على جملة استفهاميّة مع استقلال كل واحدة منهما، فألّا يجوز ذلك مع الاستقلال كما في المثال المذكور أحقّ وأولى»[1]، أي: "ما صنعت ولابست أباك؟".

3-4-ج): وهي حجّة أدلى بها ابن إيّاز في شرحه، فال:«...فالأصل في قولك:قمت وزيدا:قمت وصاحبت زيدا، وهو ضعيف لوجهين: الأوّل: ادّعاؤه الحذف عند الاستغناء عنه، والثّاني:أنّ هذا الفعل المقدّر لم يظهر في شيء من كلامهم»[2]، أي أنّه لم يُؤثر عن العرب تقدير فعل ناصب للمفعول معه بعد الواو.

3-4-د): أنّه لو كان النّاصب فعلا مضمرا، لم يحتج إلى الواو عند إظهاره، يقول ابن مالك:«وأيضا لو كان ما بعد الواو منصوبا بفعل مضمر، لم يحتج إلى الواو كما لا يحتاج إليها مع إظهاره، ألا ترى أنّك لو أظهرت فعل الملابسة في"ما شأنك وزيدا؟" قلت"ما شأنك تلابس زيدا" دون واو فيلزم من حكم بإضمار تلابس الاستغناء عن الواو كما يستغني عنها مع الإضمار، فالاستغناء فيها باطل، وما أفضى إلى الباطل باطل»[3]فإظهارها بعد التّقدير، يدلّك على فساد رأيه ويبطله، ويدلّك في الآن نفسه على أنّ الفعل إنّما يقوى بها، فينصب ما بعدها بتوسّطها.

3-4-هـ): ما استشهد به المرادي في جناه، على أنّ تقدير فعل ناصب يحيل المفعول معه مفعولا به، يقول : «وتقديره في:ما صنعت وأباك؛ وتلابس أباك، وهو ضعيف، لأنّ فيه إحالة لباب المفعول معه، إذ المنصوب ب"تلابس"مفعول به»[4]معنى ذلك أنّ المفعول معه بعد إظهار الفعل المضمر يصبح مفعولا به، به، فقولك:قمت وصاحبت زيدا، فزيد مفعول به للفعل"صاحبت"، ولعلّ في ذلك إشارة وجّه بها ابن الخبّاز رأيه بالقول إنّ الزّجاج أسقط المفعول معه[5]، كونه قدّر فعلا فصيّر المفعول معه مفعولا به.

والجدير بالذّكر في هذا المذهب أمران:

*: أنّ للفرّاء رأيا آخر غير الذي قال به آنفا، وهو يقارب فيه الزّجّاج، ولم يُذكر في بعض كتب الخلاف التي مررنا بها، واستقرأنا فيها المسألة(الإنصاف والتبيين مثلا)، ويظهر ذلك حين قدّر فعلا ناصبا في قوله

---

[1] شرح التسهيل، ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، د.ط، د.ت.ط، ج2، ص، 250،249.

[2] المحصول في شرح الفصول، ابن إياز البغدادي، تح: شريف عبد الكريم النجار، دار عمّار، الأردن ، ط1، 2010، مج 1، ص521.

[3] المصدر السابق، ص250.

[4] الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص155.

[5] ينظر، توجيه اللمع، ابن الخباز، ص165.

تعالى:﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[1]، إذ قال:«ونصبت الشّركاء بفعل مضمر، كأنّك قلت:فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم، وكذلك هي قراءة عبد اللّه»[2].

* أنّ المفعول معه ينصب بفعل مضمر هو رأي الزّجاج، أمر مزعوم فقط، وهو ليس رأيه، بل نسب إليه فقط، وتلك شهادة أدلى بها الدّكتور منصور صالح الوليدي من خلال ما وجده في كتاب معاني القرءان وإعرابه، حيث غلّط الزّجاج فيه من زعم أنّ المعنى من قوله تعالى:﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُم﴾[3]أجمعوا أمركم و ادعوا شركاءكم، كما جوّز في قوله تعالى:﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[4]نصب الطّيرَ على معنى"مع"كما في قولك:قمت وزيدا، أي:مع زيد[5].

ويمكن ها هنا نحاول تفسير أمر هذه النّسبة بتأويلين:فإمّا أن يكون النّحاة قد أخطأوا في نسبة هذا الرّأي للزّجاج، وأنّه قد يكون لآخر، وإمّا أن يكون الزجاج قد قال بهذا الرّأي ثم تراجع عنه وغيّره، لكن يبقى قوله في كتابه أثبت في الاستشهاد على مذهبه، وأولى بالتّصديق من غيره.

3-5): **مذهب عبد القاهر الجرجاني**: وهو المذهب الذي يقول بأنّ ناصب المفعول معه هو الواو نفسها، وهي التي عملت فيه، وذلك بحسب ما ذكره السيوطي:«والقول الثّاني أنّ ناصبه الواو، وعليه الجرجاني».[6]وحجّته في ذلك أنّها تختصّ بالأسماء، وعليه فقد عملت في الاسم بعدها، يقول ابن عقيل:«وكأنّه لما رأى اختصاصها بالاسم ، ادّعى أنّ النّصب بها ك إنّ»[7].

وقد رُدّ هذا القول من نواح ثلاثة:

3-5-أ): عدم اتّصال الضّمير بها:يقول المرادي:«وهو ضعيف، لأنّ الواو لو كانت عاملة لاتّصل فيها الضّمير في نحو:سرت وإياك»[8]، فلا يجوز قولك:سرت و ك، أي:وإياك.

3-5-ب): اشتراطها وجود فعل قبلها: فلو كانت هي النّاصبة، لم تشترط وجود فعل أو ما يجري مجراه قبلها، لأنّ ذلك غير مشروط مع باقي النّواصب.[9]

---

[1]سورة يونس، الآية71.

[2]معاني القرءان، الفراء، ج1،ص473.

[3]سورة يونس، الآية71.

[4]سورة سبأ، الآية10.

[5]ينظر، الخلاف النحوي في المنصوبات، صالح الوليدي، جدار الكتاب العلمي، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص30.

[6]همع الهوامع، السيوطي، ج3، ص238.

[7]المساعد على شرح التسهيل، ابن عقيل، ج1، ص540.

[8]الجنى الداني، المرادي، ص155.

[9]ينظر، شرح التسهيل، ابن مالك، ج2، ص250.

3-5-ج):عدم شبهتها الفعل أو ما يشبهه: فالحروف التي تنصب الاسم تكون شبيهة بالفعل ليحقّ لها العمل كفرع عنه(مثل"لا" المشبّهة بإنّ)، يقول ابن مالك:«والحكم بكون الواو ناصبة حكم لما لا نظير له،إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلّا وهو يشبهه أو يشبه ما يشبهه، ك"لا" المشبّهة بإنّ، والواو مرادفة"مع"لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل، فلا يصحّ جعلها ناصبة للاسم».[1]

وما ينبغي ذكره هاهنا، هو ما ذكره الجرجاني في المقتصد، حيث نجده يقول برأي غير ما نُسب إليه آنفا، أو أنّه قد غيّر قوله ذاك وعدل عنه، وهو رأي البصريّن، وذلك بدليل قوله:«اعلم أنّك إذا قلت:ما صنعت وزيدا؟ فإنّ"زيد"ينتصب بالفعل الذي هو"صنعت"بوساطة الواو، وذلك أنّك لما قلت:ما صنعت لم يمكنك أن بعدّيه إلى زيد، وتوقعه عليه...فلمّا جئت بالواو وصار متوسّطا بينهما وأوصل الفعل إلى الاسم، والو لا عمل له، وإنّما يعمل الفعل بإعانتها له النّصب».[2]

والرّاجح من المذاهب في هذه المسألة -حسب ما قدّمه من حجج، وحسب مارُدّ عليه-، هو رأي البصريّن، وهو الرّأي الذي أخذ به أغب النّحاة واستصوبوه ورأوه حسنا،سواءً المتقدّمين منهم أو المتأخّرين(ابن الأنباري، العكبري، أبو بكر الزّبيدي، المرادي، السيوطي، ابن الخشّاب، ابن مالك، ابن عقيل...وغيرهم).

[1]المصدر نفسه، ص250.

[2]المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني،تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 2009، مج1، ص589.

ثانيّا:ابن جنّي مع الكوفييّن: لقد أشرت سابقا إلى أنّ ابن جني من الذين جمعوا بين المذهبين، يوّافق البصرييّن تارة، ويخالفهم أخرى، وفي هذه الجزئيّة، وقعنا في هذا الكتاب-اللّمع- على نموذج واحد والى فيه ابن جنّي رأي الكوفييّن، وهو الخلاف في رافع الخبر، وفيما يلي نبسط أطراف الخلاف، ونعرض حججهم ونناقشها.

01: الخلاف في رافع الخبر: والخلاف في رافع الخبر مسألة من بين مسائل الخلاف في المرفوعات بين البصرييّن والكوفييّن، والتي لعب فيها العامل دورا كبيرا، حيث تباينت فيها الآراء، واختلفت وجهات النّحاة فيها وتخريجاتهم حسبه، وفيما يأتي عرض لمختلف المذاهب فيها وسرد لحججها ومناقشتها، وتبيين في أثناء ذلك لرأي ابن جني وموقفه إبّان هذا الخلاف.

1-2): مذهب الكوفيين: وهو المذهب القائل بأنّ رافع الخبر هو المبتدأ، وقد جاء قولهم هذا بعد أن رفعوا المبتدأ بالخبر كذلك، فهما عندهم يترافعان، قال ابن الأنباري:«ذهب الكوفيّون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان»[1].

ومن ثمّ فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدإ، ونسب إليهم هذا الرأي كذلك ابن يعيش[2]، والسيوطي[3]...فيما نسبه العكبري للفرّاء في مسألة رافع الخبر، وإن كان قد نسبه لعموم الكوفيين في مسألة رافع المبتدإ.[4]

وقد تابع **ابن جنّي** في هذه المسألة في كتابه اللّمع رأي الكوفييّن-وإن كان قد اختلف معهم في الرّافع للمبتدإ- إذ يقول في باب خبر المبتدإ:«فإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى ، وهو مرفوع بالمبتدإ، تقول:"زيد أخوك"، و"محمد صاحبك"، فزيد هو الأخ ومحمد هو الصّاحب»[5].وممّن نسب إليه هذا الرّأي: العكبري حين قال:«وقال أبو علي وابن جني يرتفع بالمبتدإ»[6]، وكذا فعل أبو حيان والسيوطي – وإن كانا قد نسبا له القول برأي الكوفييّن في المبتدإ أيضا- ؛ قال أوّلهما:«وهذا مذهب الكوفييّن، وأقول: والذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفييّن، وهو أنّهما يرفع كل منهما الآخر، وهو اختيار ابن جنّي»[7]،وأما الآخر ففي قوله:«والمختار-وفاقا للكوفيّة وابن جني وأبي حيان- ترافعا»[8].

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص 40.
[2] ينظر، شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص84.
[3] ينظر، الهمع، السيوطي، ج2، ص08.
[4] ينظر، التبيين، العكبري، ص225،230.
[5] اللمع في العربية، ابن جني، ص72.
[6] المصدر السابق، ص229.
[7] ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص1087.
[8] الهمع، السيوطي، ج2، ص07،08.

هذا وإن كان رأي ابن جني في خصائصه مخالفا لما تبنّاه في لمعه، إذ كان يقول بالرّفع بالابتداء و المبتدإ جميعا، موّافقا في ذلك بعض البصريّين كما سيأتي لاحقا، وذلك بدليل قوله:«وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأمّا الخبر فلم يتقدّم عندنا على رافعه، لأنّ رافعه ليس المبتدأ وحده، وإنّما الرّافع له المبتدأ والابتداء جميعا، فلم يتقدّم الخبر عليهما معا، وإنّما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ»[1]، ومنه يتّضح لنا أنّ الرّفع عنده بالمبتدإ

رأي آخر أثبته في لمعه، وربّما يكون قد تراجع عن رأيه في خصائصه بعد أن استصوب رأي الكوفيّين واستحسنه، فقال به واستقرّ عليه، وتلك صفة من صفاته العلميّة، وهي عدم التّعصّب لأي رأي من آراء المذهبين على حساب الآخر،وذلك ما يبرّر نقل بعض المؤلّفين عنه هذا الرّأي–المبتدأ رافع الخبر– ونسبه إليه، على غرار قوله في الخصائص والذي أوردناه سابقا.

ومن البصريّين القائلين بهذا الرّأي أيضا إمامهم سيبويه، الذي خالفه تلامذته إن صحّ التّعبير في رأيه– كما سنبيّنه لاحقا–وذلك من خلال قوله في الكتاب:«فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو، فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك:عبد اللّه منطلق، ارتفع"عبد اللّه"لأنّه ذُكر ليُبنى عليه "المنطلق"، وارتفع "المنطلق" لأنّ المبني على المبتدإ بمنزلته»[2].ومعنى قوله هذا: أنّ "الذي يُبنى عليه شيء" يقصد به"المبتدأ"، وأمّا قوله:"هو هو " فيعني به"الخبر"، وهو عنده المبتدأ في المعنى، أمّا البني عليه فهو "الخبر"، وأمّا قوله:يرتفع به؛ أي يرتفع الخبر بالمبتدإ، وخلاصة قوله:"أنّ المبتدأ يُبنى عليه الخبر، فإنّ الخبر يرتفع بالمبتدإ كما ارتفع المبتدأ بالابتداء."

وقد نسب إليه القول بهذا الرّأي: ابن عصفور حين قال:« ومنهم من ذهب إلى أنّ المبتدأ هو الرّافع للخبر ...وإلى هذا المذهب ذهب سيبويه».[3]

وكذا فعل ابن مالك حين أورد قوله:«ومذهب سيبويه أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدإ»[4]،

مستشهدا ومستدلّا على ذلك بقول سيبويه السّابق، والأمر نفسه فعله ابن عقيل[5] في شرحه التسهيل والسيوطي في همعه[6].

وممّن قال بهذا الرّأي من البصريّين المتأخّرين أيضا: ابن مالك في الألفيّة، يقول في باب الابتداء:(الرّجز)

---

[1] الخصائص، ابن جني، ج2، ص385.

[2] الكتاب، سيبويه، ج2، ص127.

[3] شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ص341.

[4] شرح التسهيل، ابن مالك، ج1. ص269.

[5] ينظر، المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ج1، ص205.

[6] ينظر، همع الهوامع، السيوطي، ج2، ص08.

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَاء* * * كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأ [1] –ونسبه الأشموني لسيبويه–[2]

والرّأي نفسه أدلى به في شرحه التّسهيل، يقول: « ومذهب سيبويه أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدإ، صرّح بذلك في مواضع كثيرة، وقوله هو الصّحيح»[3].

و المنحى ذاته سلكه ابن عقيل في هذه المسألة، إذ يقول في ثنايا شرحه على الألفيّة:«والعامل في الخبر لفظي،وهوالمبتدأ وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله،وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي، وقيل المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ وقيل ترافعا ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ وأن المبتدأ رفع الخبر وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهو الأول وهذا الخلاف مما لا طائل فيه»[4].

وقد احتجّ القائلون بهذا الرّأي بأدلّة تؤيّد رأيهم وتثبته، فقال الكوفيّون إنّه رُفع بالمبتدإ لأنّ الخبر لابدّ له من مبتدإ،كما أنّ المبتدأ لابدّ له من خبر، فكلّ منهما يلزم الآخر ولا ينفكّ عنه، ولا يتمّ الكلام إلّا بجمعهما معا، لذلك فكما رفع المبتدأ الخبرُ عندهم، رفع الخبرَ المبتدأُ، وعمل كلّ منهما في الآخر[5].وقد شبّهوا عمل المبتدإ في الخبر بمجموعة من الآيات، كقوله تعالى:﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[6]، وقوله أيضا:﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾[7]، وقوله أيضا﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[8] ،ف"أيّا"و"أينما" أسماء شرط جازمة وهي هنا في محلّ نصب مفعول به بالأفعال بعدها "تدعوا وتكونوا وتولوا"أفعال مضارعة مجزومة بأسماء الشّرط قبلها، فكل منهما عمل في الآخر، والأمر شبيه ها هنا بعمل المبتدإ والخبر، كلاهما عمل في الآخر، فالمبتدأ عامل في الخبر وفي الوقت نفسه معمول له وكذلك الأمر بالنّسبة للخبر.

كما احتجّ القائلون بهذا الرّأي بدليلين آخرين،نسبهما محقّق كتاب التّبيين لأبي علي وابن جنّي وعموم الكوفيّين[9] ؛أحدهما:«أنّ المبتدأ لفظ هو أحد جزأي الجملة، فعمل فيما يلزمه، كالفعل مع الفاعل، وإنّم قلنا ذلك لأنّ اللّفظ أقوى من المعنى، ولأنّ الابتداء يقتضي المبتدأ والمبتدأ يقتضي الخبر،... فأضيف

[1] الألفية، ابن مالك، ص08.

[2] شرح الألفية، الأشموني، ص90.

[3] شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص269،270..

[4] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة؛دار مصر للطباعة، ط20، 1980، ص201.

[5] ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص41.

[6] سورة الإسراء، الآية، 110.

[7] سورة النساء، الآية78.

[8] سورة البقرة، الآية115.

[9] ينظر، التبيين، العكبري، ص231.

العمل إلى أقرب المقتضيين وأقواهما»[1] .فللمبتدإ الأولويّة في العمل، لأنّه عامل لفظي أوّلا، ثم لأنّه أقرب للخبر ثانيا. وثانيهما؛ أنّ المبتدأ لا يبطل عمله بدخول العامل على المبتدإ، كما هو الحال مع الابتداء، كقولك:"كان زيد قائما"، بطل فيه عمل الابتداء بدخول كان، أمّا معنى المبتدأ فلا يبطل لأنّه هو المخبَر عنه، وما لا يبطل أولى بالعمل مما يبطل.[2]

وأضاف القائلون بذلك أيضا:«أنّ الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف، فلا يعمل في شيئين (المبتدأ والخبر) كالعامل اللّفظي».[3]وبذلك فالرّفع بالمبتدإ أولى من الرّفع بالابتداء.

و قد رُدّ على هذا المذهب بنخبة من الأدلّة التي تضعّفه، ونذكر منها ما يأتي:

2-1-1):أنّ المبتدأ اسم والأصل في الأسماء ألّا تعمل، وبذلك فليس المبتدأ أولى بالعمل في الخبر ولا الخبر أولى بذلك في المبتدإ[4]، وعلى ذلك فالخبر لم يرتفع بالمبتدإ لأنّه اسم.

2-1-2): وأمّا ما استشهد به الكوفيّون من آيات على أنّهما يتبادلان العمل، وشبّه ذلك بعمل المبتدإ والخبر، فردّه ابن الأنباري من ثلاثة أوجه:[5]

2-1-2-أ):أنّ الأفعال بعد"أياما"و"أينما" لم تُجزَم بها، بل ب"إن"، ونابت عنها هذه الأسماء لفظا، فلم يعملا شيئا.

2-1-2-ب): أنّهما نائبتان عن"إن" لفظا وعملا، ولكن جاز أن يعمل كلّ منهما في الآخر لاختلاف عملهما(أسماء الشّرط تجزم، والأفعال تنصب)، ولم يعملا من وجه واحد(كالتّرافع بين المبتدإ والخبر)، ولأنّهما مختلفان في العمل جاز أن يتبادلا العمل في بعضهما بخلاف عمل المبتدإ والخبر اللّذان يشتركان في الرّفع.

2-1-2-ج): أنّهما هاهنا عمل كل واحد منهما في الآخر لأنّه عامل، فاستحقّا العمل، أمّا المبتدأ والخبر ها هنا فهما اسمان، والأصل في الأسماء ألّا تعمل إلّا فرعا.

2 -1-3): أنّ المبتدأ قد يكون اسما جامدا، نحو:"زيد"، والعامل إذا كان غير متصرّف لم يجُز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، فدلّ ذلك على أنّه غير عامل فيه.[6]

---

[1] ينظر، المصدر السابق، ص231.

[2] ينظر، التبيين، العكبري ص231.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص43 ،وهي حجّة أسندها للقائلين بأنّ رافع المبتدإ الابتداء، ورافع الخبر المبتدأ.

[4] ينظر، شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص85؛ وينظر،الإنصاف، ص45.

[5] ينظر، المصدر نفسه، ص44،45.

[6] ينظر، شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ص342.

2-1-4): وأضاف العكبري ردّا آخر وهو أنّ«قولهم:هو(المبتدأ) أحد جزأي الجملة لا يقتضي العمل،فإنّ الفاعل أحد جزأي الجملة ولا يعمل في الجزء الآخر.»[1]، فقولنا مثلا:قام عمر، عمر فاعل مرفوع بالفعل لكنّه لم يعمل في الفعل، وقولنا:يقول عمر الحق، عمر فاعل مرفوع بالفعل، ولم يعمل فيما قبله ولا ما بعده، ومنه فالقول بأنّ المبتدأ أحد جزأي الجملة لا يوجب عمله في الخبر.

2-1-5): أنّ المبتدأ لو كان عاملا لم يبطل عمله لدخول عامل آخر عليه، كقولنا مثلا:كان زيد قائما، فكان هي العامل في المبتدإ والخبر، و بها زال عمل المبتدإ، فلو كان عاملا مازال عمله، كما أنّ الابتداء لم يزل بدخول العامل عليه، بل لوجود ما هو أقوى منه، ولو قدّرنا بطلان معنى الابتداء للزم منه بطلان معنى المبتدإ، لأنّ المبتدأ لم يكن مبتدأ إلا لوجود معنى الابتداء، وإذا زال الموجِب زال الموجَب.[2]وبه ردّ ابن الأنباري ذلك حين فقال:«إنّ العامل في الشّيء مادام موجودا لا يدخل عليه عامل غيره، لأنّ عاملا لا يدخل عليه عامل، فلما جاز أن يقال:كان زيد أخاك، وإنّ زيداً أخوك، وظننت زيداً أخاك، بطل أن يكون أحدهما عاملا في الآخر.»[3]وبه بطل عمل المبتدإ.

2-1-6): وأضاف ابن عصفور«أنّ المبتدأ قد يرفع فاعلا، نحو قولك:"القائم أبوه ضاحك" ولو كان رافعا للخبر لأدّى ذلك إلى إعمال واحد في مفعولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر، وذلك لا نظير له»[4]، وأقوى العوامل –الأفعال–لا يعمل رفعين دون أن يكون أحدهما تابعا للآخر.

كما ردّ ابن الأنباري قولهم بضعف عمل الابتداء في المبتدإ والخبر لأنّه معنوي، لا يقوى على ذلك، فأحيل العمل للعامل اللّفظي–المبتدأ–بأنّه احتجاج ضعيف، لأنّه متى عمل الابتداء في المبتدإ عمل في الخبر، لأنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى، كقولنا:قام زيد العاقل، العاقل في المعنى هو "زيد"، كما أنّ الخبر يتنزّل منزلة الوصف، لأنّ الوصف في المعنى هو الموصوف، كقوله تعالى:﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[5]؛أي يتنزّلن منزلتهنّ في الحرمة والتّحريم، فلمّا تنزّل الخبر منزلة الوصف، كان تابعا للمبتدإ في الرّفع، كما تتبع الصّفة الموصوف، وكما أنّ العامل في الوصف هو العامل في الموصوف سواء أكان العامل قويا أم ضعيفا، فكذلك الأمر بالنّسبة للخبر، ارتفع بما يرتفع به المبتدأ لأنّه هو[6].

---

[1] التبيين، العكبري، ص232.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص232.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص44.

[4] شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ص341؛ وينظر همع الهوامع، السيوطي، ج2، ص8.

[5] سورة الأحزاب، الآية06.

[6] ينظر، الإنصاف ، ابن الأنباري، ص43.

2-1-2): **مذهب البصريّين**: وقد اختلف البصريّون في الرّافع للخبر، وكانوا في ذلك فريقين:القائلون بالرّفع بالابتداء، والقائلون بالرّفع بالابتداء و المبتدإ.

2-1-2-1): **القائلون بالابتداء**: وهذا الفريق من البصريّن ذهبوا إلى أنّ الابتداء رفع الخبر كما رفع المبتدأ، وقد نُسب هذا الرّأي في أغلب المصادر[1] إلى أبي الحسن الرّمّاني و الأخفش وابن السّرّاج، يقول الأخفش:«فإنّما رفع المبتدأ ابتداؤك إياه، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم...وقال بعضهم:رفع المبتدأ خبره، وكل حسن، والأوّل أقيس»[2]، فالأخفش هنا اختار الرّفع بالابتداء، واستحسن الرّفع بالمبتدإ، أمّا ابن السّرّاج فقد أدلى في أصوله برأي آخر غير ما نسب إليه.

وحجّة هؤلاء، أنّ الابتداء طالب للمبتدإ والخبر، و«لما وجب أن يكون عاملا في المبتدإ، وجب أن يكون عاملا في الخبر،وذلك قياسا على العوامل اللّفظيّة التي تدخل على المبتدإ»[3]، مثل"إنّ وكان وظنّ وأخواتها"، فظنّ مثلا تدخل على المبتدإ والخبر فتنصبهما معا، وذلك قولك في:زيد قائم: ظننت زيدا قائما، عملت فيهما معا، والأمر ها هنا مشابه لعمل الابتداء فيهما. و أضاف ابن يعيش أنّ الابتداء عمل فيهما لأنّه يقتضيهما معا شأنه في ذلك شأن "كأنّ" التي تقتضي مشبّها ومشبّها به، فعملت في الجزأين، وكذلك الأمر ها هنا بالنّسبة للابتداء.[4]

وقد ردّ على ذلك بأنّ التّسليم به يؤدّي إلى ما لا نظير له، إذ يعمل عامل واحد في معمولين رفعا دون إتباع أحدهما للآخر، والأفعال أقوى العوامل ولم تعمل رفعين دون إتباع، وإذا كان الأمر كذلك مع العامل اللّفظي، فهو أولى منه في العامل المعنوي[5].

وقد أجاب العكبري عن هذا الرّدّ بأنّ الابتداء وإن كان أضعف من العامل اللّفظي، فإنّ ذلك لا يمنع من العمل في اسمين، لأنّ علّة عمله هو الاقتضاء، والاقتضاء في الابتداء كاقتضاء "كان وإنّ"، فهما أضعف من الفعل المتعدّي، وقد عملا في اسمين كما عمل"ضرب" في الفاعل والمفعول.[6]

---

[1] ينظر، التبيين، العكبري، ص229؛ و الهمع، السيوطي، ج2، ص09؛والمساعد، ابن عقيل، ج1، ص205.

[2] معاني القرءان، أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تح:هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1990، ص09.

[3] أسرار العربية، ابن الأنباري، ص60.

[4] ينظر، شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص85.

[5] ينظر، التبيين، العكبري، ص230؛الهمع، السيوطي، ج2، ص8؛شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ص341؛ شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص270؛ المساعد، ابن عقيل، ج1، ص205.

[6] ينظر، المصدر السابق، ص230.

وردّ على جواب العكبري بأنّه لو جرى العامل المعنوي مجرى اللّفظي، لعمل في الظّروف والأحوال مثله، وأجاب نفسه على ذلك بثلاثة أجوبة:[1]

أوّلها:أنّ العامل في الظّرف هو الفعل أو اسم الفاعل، وهو أقوى من الابتداء، فلا حاجة لعمله.

ثانيها:أنّ الابتداء لا يقتضي الظّروف والأحوال، لأنّ ذلك من اختصاص الأفعال لا الابتداء، وذلك بخلاف الخبر، الذي له اختصاص بالابتداء، فلا يوجد ابتداء إلّا وله مبتدأ، ولا مبتدأ إلّا وله خبر مخصوص.

وآخرها: أنّ الابتداء يفارق العامل اللّفظي لفظا ويوافقه في العمل في الاسمين ك"كان وإنّ" اللّذان تعملان في الاسمين لا الظّروف.

وأضاف ابن مالك ردّين يضعّف بهما هذا المذهب؛ الأول:«أن الابتداء معنى قائم بالمبتدإ لأنّ المبتدأ مشتقّ منه، والمشتقّ منه يتضمّن معنى ما اشتقّ منه، وتقديم الخبر على المبتدإ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملا في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدإ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع فما ظنّك بالأضعف؟»[2]،والثّاني؛ أنّ رفع الخبر عمل وُجد بعد معنى الابتداء، ولفظ المبتدإ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشّرط والاسم الذي تضمنّه، كقولنا:أينما تجلس أجلس، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشّرط بل للاسم الذي تضمّنه(أينما)، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدإ.[3]

أمّا الكوفيون فإذا ردّوا رفع الابتداء للمبتدإ فالأمر أولى بالنّسبة لرفعه الخبر، وذلك لأنّ الابتداء إذا كان معناه التّعرّي من العوامل اللّفظيّة، فإذا هو عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملا، فكيف به رافعا للمبتدإ والخبر؟[4]

2-1-2-2: القائلون بالرّفع بالابتداء و المبتدإ: وذهب فريق من البصريّن للقول برفع الخبر بالعاملين: المعنوي واللّفظي، ولهذا المذهب تفسيران:

2-1-2-2-أ): الرّفع بالابتداء والمبتدأ جميعا: فيكونان معا عاملين فيه، ونُسب هذا الرّأي للمبرّد وهو رأيه في المقتضب، قال:«ونظير ذلك من الأسماء قولك:زيد منطلق، فزيد مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء

[1] ينظر، التبيين، العكبري، ص230،231.

[2] شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص270.

[3] ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص270،271..

[4] ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص41.

و المبتدإ[1]»، وقال في موضع آخر:«فأمّا رفع المبتدإ فبالابتداء...والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر»[2]، وبقوله هذا يردّ ما نسبه إليه أبو حيان بالقول بالرّفع بالمبتدإ وحده.[3]

وهو رأي ابن السّراج أيضا، الذي سبق و أن خطّأت نسبته مع القائلين بالرّفع بالابتداء، يقول في أصوله:«وهما مرفوعان أبدا، فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك:اللّه ربّنا ومحمد نبيّنا»[4]،و نسبه ابن عقيل لأبي إسحاق الزّجّاج وأصحابه[5]،كما نسبه ابن الأنباري في أسراره لسيبويه بقوله:«وذهب سيبويه وجماعة معه إلى أنّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا»[6]،وهي نسبة خاطئة خاطئة بناء على قول سيبويه السّابق.

واحتجّ الموّالون بهذا الرّأي بأن قالوا:«لأنّا وجدنا الخبر لا يقع إلّا بعد الابتداء و المبتدإ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه»[7]، فبحكم مجيء الخبر بعدهما أوجب عملهما فيه، كما «أنّ الابتداء لا ينفكّ عن المبتدإ، ولا يصحّ للخبر معنى إلّا بهما، فدلّ على أنّهما العاملان فيه»[8]، ورغم احتجاجهم على ذلك، لم لم يسلم مذهبهم من الانتقادات، وردّ من أوجه ثلاث:

أوّلها): أنّ المبتدأ اسم،والأصل في الأسماء ألا تعمل، فلا تأثير لها، والابتداء عامل له تأثير، وإذا ثبُت ذلك، فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير،لا تأثير له[9]، والأمر ها هنا شبيه بعمليّة الضّرب في الرّياضيات، الرّياضيات، فإنّ العدد إذا كان موجبا وله قيمة وضُرب في آخر مثله موجب وله قيمة، أعطى نتيجة أكبر، وكلما كان العددان كبيرين كلّما ارتفعت النتيجة، بينما لو ضربنا هذا العدد في العدد صفر الذي هو لا شيء، فإنّ النّتيجة تساوي صفرا، أي لاشيء، فكذلك الأمر بالنّسبة لإضافة ما لا عمل له إلى ما له عمل.

ثانيها): أنّه إذا كانا هما العاملين فيه، فإنّ ذلك يمنع تقديم الخبر، وتقديمه جائز بشروط ومصوّغات، والتّسليم بهذا الرّأي يبطل ذلك، فلئن جاز تقديم الخبر على المبتدإ فتقديمه على الابتداء غير جائز«لأنّه لا يتقدّم المعمول إلّا إذا كان العامل لفظا متصرّفا»[10].

---

[1] المقتضب، المبرد، ج2، ص48

[2] المصدر نفسه، ج4، ص126.

[3] ينظر، الارتشاف، أبو حيان، ص1085.

[4] الأصول في النّحو، ابن السّرّاج، ج1، ص58.

[5] ينظر، المساعد، ابن عقيل، ج1، ص205.

[6] أسرار العربية، ابن الأنباري، ص60.

[7] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص42.

[8] المصدر السابق، ص60.

[9] ينظر، المصدر السابق، ص42؛ وأسرار العربية، ص60؛ شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص85.

[10] شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ص341؛ وينظر، المساعد، ابن عقيل، ج1، ص206.

ثالثها): أنّ التّسليم بهذا الرّأي يؤدّي إلى إعمال عاملين في معمول واحد(الخبر) وهذا غير جائز، وقد ردّ ابن عصفور هذا الاعتراض، ورأى أنّ الرّدّ به على هذا المذهب غير صائب، معلّلا ذلك«بأنّه لا يجعل للابتداء عملا على انفراد أو للمبتدإ كذلك، بل يكونان إذا اجتمعا العاملين في الخبر، ويتنزّلان عنده منزلة الشّيء الواحد»[1] أي أنهما يتشاركان العمل في الخبر دون فصل أحدهما عن الآخر.

2-1-2-2-ب): **رفع الابتداءُ الخبرَ بواسطة المبتدإ**: وهو رأي لفريق من البصريّن، وظاهر رأي ابن يعيش كذلك، حيث قال:« والذي أراه أنّ العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان عاملا في المبتدإ، إلا أنّ عمله في المبتدإ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدإ، يعمل في الخبر عند وجود المبتدإ، وإن لم يكن للمبتدإ أثر في العمل إلا أنّه كالشّرط في عمله»[2]، وقياس ذلك ومثاله تقويّة الفعل بواو المصاحبة، والقول بنصب المفعول معه بالفعل بتوسّط الواو، فالمبتدأ عندهم شرط لعمل الابتداء لا عامل معه.

وحجّتهم على ذلك أنّ الابتداء عامل معنويّ ضعيف، ومثله المبتدأ، وإنّما يقويان بضمّهما معا، فيعملان في الخبر فيرفعانه، شأنهما في ذلك شأن **إنّ** الشّرطيّة التي تعمل في فعل الشّرط، ثم يعملان معا في جزائه.[3]

ورُدّ هذا المذهب من ثلاثة أوجه أيضا:

2-1-2-2-ب-1): أنّهم هنا قووا عاملا معنويا بعامل لفظي، والمعلوم غير ذلك، فإما أنّ يقوّى العامل اللّفظي بآخر لفظي، وإما أن يقوّى العامل اللفظي بآخر معنوي، لا معنوي بلفظي، قال ابن مالك: «...وهو أيضا مردود، لأنّه قول يقتضي كون العامل معنى متقويا بلفظ، والمعروف كون العامل لفظا متقويا بلفظ، كتقوّي الفعل بواو المصاحبة، وكون العامل لفظا متقويا بمعنى، كتقوي المضاف بمعنى اللام أو بمعنى من، فالقول بأنّ الابتداء عامل مقوى بالمبتدإ لا نظير له، فوجب ردّه».[4]

2-1-2-2-ب-2): أنّ استدلالهم وقياسهم تقوية الابتداء بالمبتدإ على عمل إنّ الشرطيّة، قياس خاطئ، ذلك أنّ أداة الشّرط وفعلها لفظان، فتَقَوّي أحدهما بالآخر له نظير، أما تقوي الابتداء بالمبتدإ فلا نظير له[5].

---

[1] المصدر السابق، ص341،342.

[2] شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص85.

[3] ينظر، التبيين، العكبري، ص231.

[4] شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص271.

[5] ينظر، المصدر نفسه، ص271.

2-1-2-2-ب-3): ما رُدّ به القول السّابق، من أنّ الأصل في الأسماء ألّا تعمل، وبذلك لا تجوز التّقويّة بها،والمبتدأ اسم فلا يُقَوّى به، يقول العكبري:«وأمّا قول الآخرين أنّه قوّى أحدهما الآخرَ، فليس كذلك، لأنّ المبتدأ لا يصلح للعمل، فلا يصلح أن يقوّى به العامل»[1] .

وأضافت بعض المصادر مذهبا آخر في هذه المسألة لفريق من البصريّين، وهو القول بأنّ الرّافع للخبر هو تجرّده للإسناد أو بتعريه من العوامل اللّفظيّة للإسناد، شأنه في ذلك شأن المبتدإ- ونُسب هذا الرّأي للجرمي و السّيرافي وكثير من البصريّين، ونسبه الفرّاء للخليل[2]- وهو ظاهر رأي الزّمخشري(ت538هـ) من قوله:«والمراد بتجريد المبتدإ والخبر للإسناد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإنّ وحسب وأخواتها، لأنّهما إذا لن يخلا منها تلعّبت بهما وغصبتهما القرار على الرّفع، وكونهما مجرّدين للإسناد هو رافعهما لأنّ معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث إنّ الإسناد لا يتأتّى بدون طرفين؛ مسند ومسند إليه»[3]،واختاره ابن يعيش ونسبه لسيبويه مرادفا به الابتداء[4] .

و احتجّوا لرأيهم بأنّ التّعرّي ثبُت له الرّفع، قال ابن عصفور:«ومنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع لتعرّيه من العوامل اللّفظيّة، وهو الصّحيح عندي، لأنّ التّعرّي ثبت الرّفع له بشرط أن يكون الاسم المعرّى قد رُكّب من وجه ما، وذلك أنّ سيبويه حكى أنّهم يقولون:واحد واثنان وثلاثة وأربعة، إذا عدّوا، ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها، وذلك مع التّركيب بالعطف، فإن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة، فقلت:واحد اثنان ثلاثة أربعة، وكذلك المبتدأ ارتفع لتعرّيه مع تركيبه بالإخبار عنه،إذن قد ثبُت أنّ التّعرّي رافع...وكذلك الخبر، وهو الصّحيح عندي لأنّه قد تقدّم استقرار عمل الرّفع للتّعرّي في كلامهم »[5]،وردّ ابن مالك رأيهم من ثلاثة أوجه:[6]

أ):أنّه جعل التّجرّد عاملا، والصّحيح أنّ الابتداء هو العامل، والتّجرّد شرط لصحّة عمل الابتداء.

ب): أنّه جعل للمبتدإ والخبر تجرّدا واحد، والصّحيح ليس ذلك، لأنّ تجرّد المبتدإ تجرّد الإسناد إلى ما يسدّ مسدّ مسند إليه، أمّا تجرّد الخبر فليسنَد للمبتدإ، وبين التّجرّدين اختلاف، فكيف يتّحدان؟

ج):أنّه أطلق التّجرّد ولم يقيّده، فلزم من ذلك ألّا يكون مبتدأ ولا خبر ما جرّ منهما بحرف جرّ زائدان، كقول النّابغة الذّبياني:(البسيط) :

---

[1] ينظر، النبيين، العكبري، ص232.

[2] ينظر، الارتشاف ، أبو حيان، ص1087؛المساعد، ابن عقيل، ج1، ص206.

[3] المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح:عليبوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993، ص43.

[4] شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص85.

[5] شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ص341،342.

[6] ينظر، شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص271.

وَقَفْتُ بِهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا *** عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرّبْعِ مِنْ أَحَدِ[1]

هذا وإنّ التّسليم بهذا الرّأي يؤدّي إلى إعمال عامل معنوي(التّجرّد) رفعين، وليس لأقوى العوامل اللّفظيّة ذلك، فالمعنوي في عدم ذلك أولى.

و يجدر بي في هذه المسألة بعد عرض مختلف المذاهب فيها، التّنويه على بعض الأمور:

*: أنّ رأي ابن جني فيها موالي للكوفيّين في كتابه اللّمع، وذلك بعد عدوله عن رأيه الموالي لبعض البصريّين في كتابه الخصائص.

*: أنّ بها تدبدبا واضحا جليا في نسبة الآراء لأصحابها، ومن ذلك مثلا رأي سيبويه، فقد نُسب إليه القول بجميع مذاهبها، إذ أفرد له كل مؤلّف رأيا غير ما يسنده إليه الآخر، والأمر نفسه بالنسبة لرأي جمهور البصريّين.

*: أنّها مسألة يصعب فيها التّرجيح، ذلك أنّ لكلّ مذهب فيها مناصرون اختاروا لأنفسهم مذهبا واحتجّوا له، وفي الوقت نفسه وُجّهت له ردود تدحضه وتفنّده، وذلك كلّه راجع لفكرة العامل النّحوي، التي استحوذت على النّحو العربيّ، وقيّدت النّحاة ووجّهت آراءهم، إلا أنني أرجّح الرّأي القائل بالرّفع بالمبتدإ، ذلك أنّه أقرب المذاهب للمنطقيّة والصّحة من وجهة نظرنا، إذ أنّ القول بالرّفع بالابتداء أو التّجرّد للإسناد مردود –حسب ما ذُكر–؛ أما الابتداء فيؤدّي إلى إعمال عامل **معنوي** رفعين، وذلك لا نظير له، وأما التّجرّد للإسناد فليس إلا شرطا لعمل الابتداء، أما القول بالرّفع بالابتداء و المبتدإ، فإن كان بهما معا، فلا نظير لإعمال عاملين مختلفين(معنى– لفظ) في عامل واحد، وإن كان بتوسّط المبتدإ، فذلك أيضا لا نظير له، إذ يقوّى المعنى باللّفظ، والمعلوم خلاف ذلك، ومنه فالقول بالرّفع بالعامل اللّفظي(المبتدأ) قد يكون أصحّ من الرّفع بالعامل المعنوي، أوبهما معا، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، أنّ هذا المذهب اتّفق عليه نخبة من كبار النّحاة واختاروه(سيبويه–ابن جني–السيوطي–أبو حيان–ابن مالك–والفرّاء وعموم الكوفيّين، على ما بيّنته سابقا) .

وما يستخلص من بسط مسائل هذه الجزئيّة من البحث، أنّ ابن حنّي في آرائه النّحويّة–رغم أنّه جمع بين المذهبين– كان في ذلك بصريّا أكثر ممّا كان كوفيّا، حيث إنّه وافق البصريّين في كثير من المسائل النّحويّة، وليست النّماذج التي سِيقت سابقا إلا غيض من فيض من مجموع المسائل التي وافقهم فيها في كتابه اللّمع، بينما لم يذهب مذهب الكوفيّين إلا في مسألة واحدة هي رافع الخبر كما أسلفت الذّك

[1] ديوان النابغة الذبياني، ص32.

الفصل الثّاني:

مذهب ابن جنّي بين آراء الأستاذ والاجتهاد الخاص

أوّلا: آراء ابن جنّي بين المخالفة والموافقة لآراء الأستاذ.

ثانيّا: آراء ابن جنّي الاجتهاديّة.

توطئة: وكما وقفت الدّراسة في الفصل الأوّل على آراء ابن جنّي بين المذهبين، أخصّصها ها هنا لمعاينة آرائه تجاه مذهب أستاذه أبي علي الفارسي في بعض مسائل الخلاف، وأحاول تحديد موقفه فيها إزائه، كما أسعى في هذه الجزئيّة أيضا للوقوف على بعض آراء ابن جنّي التي انفرد بها عن غيره-إن وجدت في هذا المؤلّف التّعليمي-، وبذلك(الوقوف على آرائه بين المذهبين، ومواقفه تجاه مذهب أستاذه،ومسائل الاجتهاد الخاصّ) أحاول الإحاطة علما بشخصيّة ابن جنّي العلميّة، وبمختلف آرائه في بعض مسائل الخلاف النّحويّة الواردة في كتابه هذا من خلال انتقاء بعض النّماذج المحقّقة لما نسعى إليه.

أوّلا: آراء ابن جنّي بين المخالفة والموّافقة لآراء الأستاذ:وقد وافقه في بعضها وخالفه في بعضها الآخر، وفيما يأتي نمادج لكلتا الحالتين:

01)- الخلاف في عطفيّة إمّا:

إنّ الخلاف في معاني الحروف ووظائفها أمر معروف لدى النّحاة، ومن بين ذلك الخلاف في كون إمّا حرف عطف، إذ أقرّ بعض بذلك وأنكره آخرون، والجدير بالذّكر هاهنا أمران: أنّ الخلاف فيها لم يعهد عند القدماء، بل ظهر فقط في عهد أبي علي الفارسي، إذ كان النّحاة يجمعون على أنّ حروف العطف عشرة منها إمّا، إلى أن جاء أستاذ ابن جنّي فأسقطها وعدّ الحروف تسعة فقط، قال ابن الرّبيع(688هـ):«اعلم أنّ **إمّا** اختلف الناس فيها فمنهم من ذهب إلى أنّها حرف عطف، وذهب أبو علي إلى أنّها ليست بحرف عطف».[1]، كما عدّه الجرجاني أوّل من فطن لذلك، يقول في شرحه الإيضاح:« وقد استمرّ النّحويون على جعل إمّا من حروف العطف، ولم يعرف تحقيقه غير الشّيخ أبي علي، ولهذا قال في أوّل الباب"إنّ حروف العطف تسعة، وهم يقولون إنّها عشرة لعدّهم **إمّا** في جملتها، وذلك سهو ظاهر »[2]، أمّا الأمر الثّاني فهو أنّ الخلاف هاهنا إنّما كان في **إمّا** الثّانية لا لأولى بإجماع النّحاة، يقول المرادي:«وهذا الخلاف إنّما هو في **إمّا** الثّانية، نحو:قام إمّا زيد وإمّا عمرو، ولا خلاف في أنّ الأولى غير عاطفة، لأنّها بين الفعل وعامله وذلك واضح»[3]وعلّل ابن أبي الرّبيع ذلك بعدم جواز العطف بين المسند والمسند إليه، يقول:«وأمّا الأولى فاتّفق النّحويون على أنّها ليست بحرف عطف، لأنّ زيدا فاعل بـ قام في قوله:قام إمّا زيد وإمّا عمرو، فكيف يكون معطوفا عليه، لأنّ المسند والمسند إليه لا يصحّ أن يكون أحدهما معطوفا على الآخر»[4]، وأضاف ابن هشام أنّ **إمّا** الأولى غير عاطفة لوقوعها بين العامل والمعمول، نحو"قام إمّا زيد وإمّا عمرو، وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر، نحو"رأيت

[1] البسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع، ج1، ص331.

[2] المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، الجرجاني، ج2،ص241.

[3] الجنى الداني، المرادي، ص530.

[4] البسيط في شرح الجمل،ابن أبي الربيع،ج1، ص331،332.

إمّا زيدا وإمّا عمرا، وبين المبدل منه وبدله[1]، نحو"قوله تعالى:﴿حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾[2]، وفيما يأتي أبيّن الرّأيين وأناقشهما ، وأقف من خلال ذلك على رأي ابن جني إزاء رأي أستاذه:

مذهب القائلين بالعطفيّة: وهو رأي القدماء كما سلف الذّكر، ومن بينهم سيبويه يقول:«واعلم أنّ"بل ولا بل ولكن"يشركن بين النّعتين، فيجريان على المنعوت، كما أشركت بينهما الواو والفاء، وثم و أو، ولا وإمّا وما أشبه ذلك»[3]، وبه قال ابن السراج في أصوله حين عدّ حروف العطف عشرة، يقول:«حروف العطف عشرة أحرف، يتبعن ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها»[4]، ثم يشرع في ذكرها وشرح معانيها بما في ذلك إمّا، وهو رأي ابن الحاجب أيضا، حيث قال في باب عطف النّسق:«العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة».[5]

وعلى هذا المذهب ممّن جاء بعد الفارسي، تلميذه **ابن جنّي**، إذا خالف أستاذه الرّأي ليحذو في ذلك حذو المتقدّمين، فعدّ إمّا عاطفة، يقول في لمعه في باب العطف:«وهو النّسق، وحروفه عشرة، وهي: الواو، و الفاء، وثم، و أو،ولا، وبل، ولكن-الخفيفة-، وأم، وإمّا -مكسورة مكرّرة-، وحتى، فهذه الحروف تجتمع كلها في إدخال الثاني في إعراب الأول»[6]، ليشرع بعدها في إيراد معاني هذه الحروف، بما في ذلك إما(الشّك، الإباحة والتّخيير)[7].

وقد استدلّ الرّمّاني على كونها عاطفة«بأنّ الواو للجمع، وليست هنا كذلك، لأنّا نجد الكلام لأحد الشيئين، فعلم أنّ العطف لإمّا»[8]، فلو قلنا:اضرب زيدا و عمرو، فالضّرب لكليهما،أمّا إن قلت:اضرب قلت:اضرب إمّا زيدا وإمّا عمرا، فالضّرب لأحدهما على التّخيير لا لكليهما، ومنه فالعطف إنّما كان بإمّا لا بالواو.وهو الدّليل نفسه الذي أدلى به عبد اللّه بن علي الضّميري على لسان المالقي(ت802) حين

[1] ينظر، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص75.
[2] سورة مريم، الآية، 70.
[3] الكتاب، سيبويه، ج1، ص435.
[4] الأصول في النحو، ابن السراج، ج2، ص55.
[5] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، الرضي الاسترأبادي، تح:حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1993، القسم الأول، ص2019.
[6] اللمع في العربية، ابن جني، ص149.
[7] ينظر، المصدر نفسه، ص154.
[8] الجنى الداني، المرادي، ص529.

قال في رصف المباني:« لا يصحّ أن تكون الواو عاطفة للكلام لأنّه فاسد، لأنّ الواو مشتركة لفظا ومعنى، والكلام الذي فيه إمّا ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى».[1]

كما أنّ ما بعدها يُعرب إعراب ما قبلها، وذلك شأن حروف العطف، يقول ابن الشّجري:«وإنّما ذكرها من ذكرها من النّحويّين في حروف العطف تقريبا لأنّها بمعنى أو، ولأنّ إعراب ما بعد الثّانيّة كإعراب ما قبلها »[2].

كما احتجّوا على وقوع العطف بها لا بالواو قبلها، بسقوط الواو وبقاء العطف، ونحو ذلك قول الشّاعر: (الرّجز):

لَا تُفْسِدُوا آبَالَكُم *** إِمّا لَنَا إِمّا لَكُم [3]

ومثله من البسيط أيضا قول الشّاعر: يَا لَيْتُمَا أُمّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا *** إِمّا إِلَى جَنَّةٍ إِمّا إِلَى نَارِ [4]

فسقوط الواو وبقاء العطف دليل على عطفيّة إمّا . وتلك إحدى الشّبهتين اللّتين افترضهما ابن مالك للقائلين بالعطف بها وترجيح ذلك، قال:«ومن زعم أنّ إمّا عاطفة، فله شبهتان: إحداهما أنّ الواو قد تحذف ويستغنى بإمّا ...(سبق شرحها)، والثّانيّة: أنّ"أو"تعاقبها كقراءة أبي رضي اللّه عنه:﴿وإنّا أو إياكم **لإمّا** على هدى **أو** في ضلال مبين﴾[5]،و **أو** عاطفة بإجماع، فلتكن **إمّا** كذلك ليتّفق المتعاقبان ولا ولا يختلفا»[6].

وقد رُدّ على حججهم تلك بما يلي:

أمّا عدّإشراكها الثّاني في إعراب الأوّل سببا في جعلها عاطفة، فذلك اتّساع فقط، وهو ما جاء في كتاب اللباب : «ولكنّ النّحويّين لما رأوا إعراب ما بعدها كإعراب ما قبلها، ذكروها مع حروف العطف تقريبا واتّساعا»[7]، وأما باعتبار سقوط الواو فذلك من الضّرورات النّادرة القليلة، التي لا يصحّ القيّاس على

---

[1] رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تح: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، د.ت.ط، ص100.

[2] الأمالي، ابن الشجري،تح:محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992، ج3 ص126.

[3] قائله مجهول، وهو من شواهد:ابن عقيل في المساعد برواية:لا تتلفوا آبالكم"، ج2، ص442؛ والسيوطي في الهمع، ج5، ص253، وغيرهما.

[4] البيت لسعد بن قرط، أحد بني جديعة يهجو أمّه فيه وهو من شواهد المغني لابن هشام، ص72؛ والهمع للسيوطي، ج5، ص254.

[5] سورة سبأ، الآية34.

[6] شرح التسهيل، ابن مالك، ج3، ص344.

[7] اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تح:أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلميّة بيروت،ط1، 1419، ج13، ص129.

مثلها أو الاعتماد عليها[1]، وأمّا الرّدّ على الشّبهة الثّانية، فقد قال ابن مالك:«أنّ المعاقبة التي في:قام إما زيد وإما عمرو"و"قام زيد أو عمرو"، شبيهة بالمعاقبة التي في"لا تضرب زيدا ولا عمرا"و"لا تضرب زيدا أو عمرا"، ولا خلاف في انتفاء تأثير"لا"، فليكن منتفيا مع إمّا ليتّفق المتماثلان ولا يختلفا»[2]

1-2): **القائلون بأنّ إمّا ليست عاطفة**: لقد أنكر بعض النّحويّن أن تكون إمّا حرفا من حروف العطف، وهو رأي المتأخّرين كما سبق الذّكر آنفا، إذ عدّوا حروف العطف تسعة فقط، ونُسب هذا الرّأي في أغلب المصادر ليونس وأبي علي الفارسي وابن كيسان وابن مالك[3]، وقالوا إنّ العطف بالواو التي قبلها لا بها.

وعلى رأس القائلين بهذا الرّأي؛ أبو علي الفارسي، يقول في مسائله:«فأمّا إمّا فليست من حروف العطف، وإنّما تجيء لمعنى الشّكّ، والعاطف الواو»[4]، ويقول أيضا في كتابه الإيضاح في باب حروف العطف:«وصفة حروف العطف أن يشرك الاسم والفعل في إعراب ما قبله، وهي تسعة أحرف...-شرع في ذكرها مع معانيها-، وأمّا إمّا بمنزلتها في أنّها تكون لأحد الأمرين أو الأمور، إلا أنّها تؤدن بأنّ مبنى الكلام كان على الشّكّ، و"أو"قد يجوز فيها أن يكون المبني وقع على اليقين ثم أدركه الشّكّ بعد، وليست **إمّا** بحرف عاطف»[5]، فأمّا قوله"تكون لأحد الأمرين أو الأمور"؛ فيعني أنّ معناها هنا التّخيير، نحو قولك:اشرب إمّا ماء وإمّا حليبا"أي اشرب أيّهما شئت، وأمّا قوله"إلا أنّها تؤدن...بعد."؛ فهو يفصل بين معناها ومعنى الواو، إذ أنّ الشّكّ يعترض المتكلّم في أوّل كلامه مع إمّا، فقولك"ضربت إمّا زيدا وإمّا عمرا"، فالشّكّ ينتابك من أوّل الكلام، كأنّك تقول ضربت أحدهما، أمّا مع "أو"فتكون متيقّنا ثم يعترضك الشّكّ بعده، تقول:ضربت زيدا،فأنت متيقّن من ضربك زيد، وإن أكملت وقلت: أو عمرا، فهنا انتابك الشّكّ في من ضربت فانتقلت من اليقين إلى الشّكّ، وبذلك يفصل بين إمّا و أو من جهة المعنى[6]، وعلى هذا الرّأي ابن الأنباري، قال في أسراره:«فأمّ إمّا فليست حرف عطف، ومعناها كمعنى أو، إلا أنّها أقعد في الشّك من أو»[7]وعليه استقرّ ابن الشّجري حين قال في أماليه-المجلس الثّامن

[1] ينظر، المساعد في تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ج2، ص442.

[2] شرح التسهيل، ابن مالك، ج3، ص345.

[3] ينظر، شرح المفصل، ابن يعيش، ج8، ص89؛الارتشاف، أبو حيان، ص1979؛ الجنى الداني، المرادي، ص529؛ المغني، ابن هشام، ص71

[4] المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، تح: عبد الكريم النجار، دار عمار، د.ب.ط، د.ر.ط، د.ت.ط، ص42.

[5] الإيضاح، الفارسي، ص221-321.

[6] ينظر، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، الجرجاني، ج2، ص239.

[7] أسرار العربية، ابن الأنباري، ص160،161.

والسّبعين-:«ومن الفرق بينهما أنّ **إمّا** ليست من حروف العطف، كما زعم بعض النّحويّن»[1]، ووافقهما الرّأي ابن مالك ، وذلك ظاهر قوله في باب المعطوف عطف النّسق:«وهو المجعول تابعا بأحد حروفه، وهي الواو والفاء، وثم وحتى، وأم و أو وبل ولا ، وليس منها لكن وفاقا ليونس، ولا **إمّا** وفاقا له ولابن كيسان وأبي علي»[2]، وقال أيضا في موضع آخر:«ونفيت أن يكون **إمّا** حرف عطف لأنّها أيضا لا يليها معطوف إلا و قبلها الواو»[3]،كما استحسن المرادي هذا المذهب بقوله:«ونقل عن يونس وأبي علي وابن كيسان أنّها ليست بعاطفة، وبه أقول، تخلّصا من دخول عاطف على عاطف»[4]، وعلى هذا كثيرون.

وقد استدلّوا على قولهم المفضي بأنّ العطف بالواو لا بها بما يلي:

1-2-أ): إنّ حروف العطف تعطف المفرد على المفرد أو الجملة على الجملة، وليس ذلك في إمّا، يقول أبو علي : «وليست إمّا بحرف عطف، لأنّ حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة، وأنت تقول"اضرب إمّا زيدا وإمّا عمرا، فتجدها عاريّة من هذين القسمين»[5].

1-2-ب): إنّ القول بعطفها يستوجب اجتماع المثلين(إمّا /أو)، وذلك غير معهود، فالعطف هنا بالواو، يقول ابن الشّجري:«جعلت إمّا الثّانيّة عاطفة لأنّ الواو معها، والواو هي الأصل في العطف، فإن جعلت إمّا عاطفة فقد جمعت بين عاطفين »[6].

وهو ما اعترض به أبو علي على العطف بها، يقول:«وتقول:وإمّا عمرا، فتدخل عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى»[7].

وذكر ابن عصفور في هذا الشّأن «بأنّها لما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو، فقلت:و إمّا عمرا، وحرف العطف لا يدخل عليه حرف عطف»[8].

1-2-ج): إنّ شأن"وإمّا"في العطف، شأن"ولا"، وإن اتّفق العطف بالواو مع"لا"، فالأمر نفسه مع إمّا، قال ابن مالك:«و أيضا فإنّ توسّط الواو بين إمّا وإمّا كتوسّطها بين"لا و لا"في نحو:"زيد لا بخيل

[1] الأمالي، ابن الشجري،ج3، ص126.
[2] شرح التسهيل، ابن مالك، ج3، ص343.
[3] المصدر نفسه، ص344.
[4] الجنى الداني، المرادي، ص529.
[5] الإيضاح، الفارسي، ص224.
[6] الأمالي، ابن الشجري، ج3، ص126.
[7] المصدر السابق، ص224.
[8] شرح الجمل، ابن عصفور، ص175.

ولا جبان، والعطف قبل لا بالواو بإجماع، فلتكن بها قبل إمّا ليتّفق المتماثلان ولا يختلفا»[1]، وهو ردّ المرادي أيضا، قال في جناه:«ولأنّ وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها، شبيه بوقوع"لا" بعد الواو مسبوقة بمثيلتها في مثل:لا زيد ولا عمرو فيها، و"لا" هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن إمّا كذلك»[2].

1-2-د): ما أورده ابن مالك من وجوب إثبات الثّابت ونفي المنفي مع الحروف، قال:«فالعطف بالواو لا بها، لأنّ عطفيّة الواو إذا خلت من إمّا ثابتة، و عطفيّة إمّا إذا خلت من الواو منفيّة، والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت، ونفي ما نُفيّ»[3].

هذا وقد ذكر ابن هشام رأيا ثالثا، وهو أنّ الواو عطفت فقط أمّا على إمّا الثّانيّة، وإمّا هي التي عطفت الاسم على الاسم، وردّ ابن هشام عطف الواو إمّا على إمّا؛ لأنّ عطف الحرف على الحرف غريب، فالعطف في الجملة بها لا بإمّا.[4]

و الرّأي الأهمّ في هذه المسألة الخلافيّة، رأي ابن جنّي إزاء رأي أستاذه ومذهبه، والظّاهر من خلال عرض أقوالهما أنّهما على خلاف في ذلك، إذ أسقط أبو علي إمّا من جملة حروف العطف، فيما عدّها تلميذه ابن جنّي من ضمنها، وقد يُفهم من ذلك أنّ ابن جنّي لم يكن إمّعة لآراء أستاذه، ولا متقيّدا بمذهبه، وتلك صفة من صفاته أو شيمة من شيّم شخصيّته العلميّة المتميّزة بالبحث والاجتهاد وعدم الانقيّاد، غير أنّني أرجّح هاهنا رأي الفارسي ومن تبعه في ذلك ممّن جاء بعده، وذلك لمنطقيّته ولسلامته من الانتقادات والرّدود بخلاف الرّأي الأوّل والذي عليه ابن جنّي تبعا للنّحويّين القدامى.

02):**"ليس"بين الفعليّة والحرفيّة**:

وهي مسألة من بين مسائل الخلاف بين النّحاة، يدور الخلاف فيها في تحديد أي قسم من أقسام الكلام تنتمي إليه لفظة "ليس"، والأمر ها هنا شبيه بالمسألة الخلافيّة التي أوردناها سابقا في تصنيف"نعم وبئس"في أقسام الكلم.

وقد كان النّحاة في"ليس"فريقين؛ إذ قال بعضهم بالفعليّة، دامجا إياها مع أخوات كان، فيما رأى الفارسي ومن تبعه خلاف ذلك، وقال بحرفيّتها، وقد أشار ابن عصفور إلى انفراد أبي علي بالقول بالحرفيّة قائلا:«فالذي يثبت من هذا الباب قد قدّمناه أولا، وهي أفعال كلها بلا خلاف، إلا"ليس"، فإنّ فيها خلافا، فمذهب الفارسي ومن أخذ بمذهبه أنّها حرف»[5]فيما أسند أبو حيان هذا المذهب لابن لابن السّرّاج ومن تلاه، قال في باب"كان وأخواتها"«...وكلّها أفعال، إلا "ليس"، وذهب ابن السّرّاج

[1] شرح التسهيل، ابن مالك، ج3، ص344.

[2] الجنى الداني، المرادي، ص529.

[3] المصدر السابق، ج3، ص344.

[4] ينظر، مغني اللبيب، ابن هشام، ص72؛ و الهمع، السيوطي، ج5، ص253.

[5] شرح الجمل، ابن عصفور، ص362.

وابن شقير والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه إلى أنّها حرف، وذهب الجمهور إلى أنّها فعل»[1]، وتبعه في عزوه ذاك ابن هشام، قال:«وزعم ابن السّرّاج أنّه حرف بمنزلة"ما"، وتابعه الفارسي في الحلبيات، وابن شقير وجماعة»[2]، وفيما يلي أعرض المذهبين، وأناقش حججهما، و أتبيّن في أثناء ذلك رأي ابن جني بالنّظر إلى رأي أستاذه أبي علي الفارسي.

2-1): **مذهب القائلين بالفعليّة**: وأقرّ هؤلاء بأنّ"ليس"فعل من أخوات كان، وعلى هذا المذهب كثيرون، ويتقدّمهم سيبويه ، وذلك في قوله في باب **الفعل** الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد:«وذلك قولك: كان ويكون، وصار وما دام وليس وما كان نحوهنّ من **الفعل** مما لا يستغني عن الخبر»[3]، فعدّها فعل من جملة تلك الأفعال المتعدّيّة. وقد أشار إلى ذلك أيضا حين أنزل "ليس" منزلة "ضرب"، وهو فعل، قال:«...وصار هنا "ليس" بمنزلة "ضرب قومَك بنو فلان"، لأنّ ليس فعل»[4]، وقد صرّح بذلك ولمّح إليه في مواضع كثيرة من الكتاب.

وعلى الرّأي نفسه من النّحاة: المبرّد، حيث ورد في باب **الفعل** المتعدّي إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد قوله:«وذلك الفعل: كان وصار وأصبح ...وما زال وليس وما كان في معناهنّ، وهذه **أفعال** صحيحة»[5]، كما أقرّ بفعليّتها في موضع الرّدّ على القائلين بحرفيّتها، محاولا الاستدلال على ذلك كما سنبيّن لاحقا[6]، وهو رأي ابن السّرّاج أيضا-وإن كان فيما سبق نُسب إليه القول بالحرفيّة-قال في أصوله:«فأمّا ليس فالدّليل على أنّها فعل وإن كانت لا تتصرّف تصرّف الفعل، قولك:لست كما تقول: ضربت»[7]، كما والى هؤلاء النّحاة في رأيهم ابن الأنباري أيضا، قال في أسراره:«إن قال قائل:أي شيء كان وأخواتها من الكلم؟ قيل: أفعال، وذهب بعض النّحويّين إلى أنّها حروف وليست أفعال،...والصّحيح أنّها أفعال، وهو مذهب الأكثرين»[8]، وغير هؤلاء ممن على هذا المذهب كثيرون(العكبري، الزمخشري، ابن الشجري، ابن يعيش، ابن عصفور، أبو حيان، المرادي، ابن هشام...إلخ).

---

[1] ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص1148.

[2] مغني اللبيب، ابن هشام، ص324.

[3] الكتاب، سيبويه، ج1، ص45.

[4] المصدر نفسه، ج2، ص37.

[5] المقتضب، المبرد، ج4، ص86.

[6] ينظر، المصدر نفسه، ج4، ص86.

[7] الأصول في النحو. ابن السراج، ج1، ص82.

[8] أسرار العربية، ابن الأنباري، ص85.

وقد تابع **ابن جني** في لمعه في هذه المسألة مذهب النّحاة السّابقين ووافقهم القول بفعليّة"ليس"، وذلك إنّما يظهر من خلال ذكره إيّاها مع أخوات كان معبّرا عنها بالأفعال، يقول في باب كان وأخواتها :«وهي كان، وصار، وأصبح، وظلّ، وبات، وأضحى، ومادام، ومازال، ومانفكّ، ومافتئ، ومابرح، وليس وما تصرّف منهنّ وما كان في معناهن، ممّا يدلّ على الزّمان المجرّد من الحدث، فهذه **الأفعال** كلّها تدخل على المبتدإ والخبر، فترفع المبتدأ ويصير اسمها، وتنصب الخبر ويصير خبرها»[1].

وقد استدلّ هؤلاء على مذهبهم بأمور ثلاث:

2-1-أ): **اتّصال الضّمير بها**: وتلك خصيصة من خصائص الأفعال، لا الحروف، يقول المبرّد:«أمّا الدّليل على أنّها فعل فوقوع الضّمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها، نحو: لسْتُ، ولسْتما، ولسْتنّ/ و"ليست أمة اللّه ذاهبة" كقولك:ضربوا، وضربت»[2].

وقد أشار إليه سيبويه قبل في تشبيه أهل الحجاز ليس بـ:لات قائلا:«ولم تمكّن تمكّنها، ولم يستعمل إلا مضمرا فيها، لأنّها ليست ك"ليس"في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول:لستَ ولستِ وليسوا، وعبد اللّه ليس ذاهبا، فتبني على المبتدإ وتضمر فيه، ولا يكون هذا في"لات"، لا تقول:عبد اللّه لات منطلقا، ولا قومك لاتوا منطلقين»[3]، وبه قال ابن هشام مستدلا على فعليّة ليس:«والصّواب الأوّل، بدليل:لسْتُ، ولسْتما ولسْتن، وليْسا وليسوا وليْستْ، ولسْتَ».[4]

2-1-ب):**اتّصال تاء التّأنيث السّاكنة بها**: وهي كذلك علامة من علامات الأفعال، إذ لا تلحق هذه التّاء الاسم ولا الحرف، تقول: لسْتِ كما تقول: أكلْتِ وضربْتِ وغيرها من الأفعال، قال العكبري:«والدّليل على الأوّل-الفعل-أنّه لفظ يتحمّل الضّمائر، وتتّصل به تاء التّأنيث السّاكنة على حسب اتّصال ذلك بالأفعال المتصرّفة، فكان فعلا قياسا على: عسى، وبيان الوصف أنّك تقول:لسْتُ ولسْتَ ولسْتِ كما تقول: قلتَ وقلتَ وقلْتِ...وإذا ثبُت هذا، حُكم بأنّها فعل لما تقرّر أنّ الحروف لا تتّصل بها هذه العلامات، وكذلك الأسماء، وإذا اختصّت هذه العلامات بهذا اللّفظ، حُكم بكونه فعلا، لبُطلان كونه من القسمين الآخرين»[5]، وعطف على كلامه قال ابن عصفور:«فإن قيل وما الذي يدلّ على أنّها فعل ؟فالجواب:إنّ الذي يدلّ على ذلك لحاق علامة التّأنيث لها على حدّ ما تلحق الفعل، أعني أنّها تثبُت مع المؤنّث، وتسقط مع المذكّر نحو:"ليس زيد قائما"، و"ليست هند قائمة"، كما تقول:

[1] اللمع في العربية، ابن جني، ص85.
[2] المقتضب، المبرد، ج4، ص87.
[3] الكتاب، سيبويه، ج1، ص57.
[4] مغني اللبيب، ابن هشام، ص323.
[5] التبيين، العكبري، ص308،309.

"قام زيد" وقامت هند"، وليس لحاق علامة التّأنيث الحرف كذلك، بل تلحق مع المؤنّث والمذكّر، نحو:"ثمّة عمرو وثمّة هند"»[1].

2-1-ج): **تحمّلها الضّمير المستكنّ كسائر الأفعال**: فمن علامات الفعل أن يتحمّل ضميرا مسكنّا، يقول ابن يعيش:«و ممّا يدلّ أنّها فعل وليست حرفا أنّها تتحمّل الضّمير كما أنّه يتحمّل الضّمير، فتقول:زيد ليس قائما، فيستكنّ في ليس ضمير من زيد، ولا يكون مثل ذلك في "ما"، فلا يُقال:زيد ما قائما، فيجعل في "ما"ضمير زيد»[2].

2-2): **المذهب القائل بالحرفيّة**: وهو مذهب الفارسي كما أنف الذّكر، وذلك بفصيح قوله وصريحه في مسائله،(المسألة السّابعة والأربعين بعد المائة الثّانيّة) حيث قال فيها:«أمّا ليس، فقد اختلف أصحابُنا فيها، فقال قوم إنّها فعل بدلالة أنّ الضّمير يتعلّق بها ويتّصل بها، وهذا لا يلزم ...فإذا كان هذا هكذا، وتعرّت ليس من المعنيين جميعا، عُلم أنّها ليست فعل»[3]،ونُسب هذا الرّأي لابن السّرّاج، وهي نسبة مغلوطة على ما بيّنّا من قوله في أصوله، ولابن شقير ولجماعة من النّحويّين[4].

وقد استدلّ الفارسيّ على ذلك من وجهين:

2-2-أ):إنّ اتّصال الضّمير بها لا يقطع بفعليّتها، فمثلا"ها"حرف وقد اتّصل بها الضّمير(هاءِ، هاءُ، هاءَ)، والأمر ها هنا شبيه ب"ليس"، قال: «فقال قوم إنّها فعل بدلالة أنّ الضّمير يتعلّق بها ويتّصل بها، وذلك قولك :ليسا ولسن ولست، وهذا لا يلزم، ذلك أنّ "ها"وهي حرف يتّصل بها الضّمير، وذلك قولك: هاؤم و هاؤمو، فلمّا اتّصل هذا بها ولم يكن ضميرا، فكذلك يتّصل بليس ولا يكون ضميرا»[5]، وردّه العكبري من وجهين: أوّلهما؛ أنّ هاؤم اسم فاعل،وهي اسم باتّفاق بخلاف ليس، فهي ليست كذلك(اسم)، وثانيهما؛ إنّ العلامات فيها(هاءَ، هاءُ، هاءِ) قد لا تدلّ على مثل ما تدلّ عليه العلامات مع باقي الأفعال، فقد زيدت الميم مثلا في "هاؤم" لغاية الأمر، وليس في فعل الأمر ميم مثل ذلك ، كقولك: خذ وخذوا لا ميم فيه، وبذلك لا شبهة لاتّصال الضّمير ب"ليس" باتّصاله بالهاء، ولا مجال للاستدلال بذلك على هذا[6].

2-2-ب): وأمّا الحجّة الثّانيّة لأبي علي، فهي في ثبوت دلالة ليس على النّفي مثل ما النّافيّة، وخلوّها من دلالة الحدث والزّمان كسائر الأفعال، يقول أبو علي:«وممّا يدلّ على أنّها ليست بفعل، أنّها تدلّ

---

[1] شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ص363،364.

[2] شرح المفصّل، ابن يعيش، ج7، ص112.

[3] المسائل المنثورة، أبو علي، ص220،221.

[4] الارتشاف، أبو حيان، ص1148؛ والمغني، ابن هشام، ص324.

[5] المصدر السابق، ص220.

[6] ينظر، التبيين، العكبري، ص310.

على النّفي، ولا تدلّ على حدث ولا زمان، والأفعال منها ما يدلّ على حدث وزمان، ومنها ما يدلّ على زمان فقط، فإذا كان هذا هكذا وتعرّت ليس من المعنيين جميعا، عُلم أنّها ليست بفعل»[1] ، وبه قال في كتابه الحلبيات مستدلا على حرفيتها، قال:«...ليس وإن كانت قد رفعت ونصبت، فليست فعلا على الحقيقة؛ ألا ترى أنّ الفعل لا يخلو من أحد الأمرين: إمّا أن يكون دالا على الحدث وأحد الأزمنة الثّلاث، وإمّا أن يكون دالا على أحد الأزمنة الثّلاثة مجرّدا من الحدث، فإذا لم يخل الفعل من أحد هذين القسمين، ولم تكن"ليس" من واحد منهما، ثبُت أنّه ليس بفعل وإن كان فيه بعض الشّبه منه...فليس لما لم تدلّ على حدث فيما مضى ك"ضرب وعلِم"، ولا على ما مضى من الحدث كأخواتها كانت بمنزلة "ما"»[2]، وردّ العكبري كذلك عليه بأن شبّه خلو ليس من الدّلالة على ذلك بكان وأخواتها، إذ الأصل أن تدلّ على الحدث والزّمان كونها أفعال، إلا أنّه خُلعت عنها دلالة الحدث وبقيت دلالة الزّمان فقط، كما قد تأتي زائدة، فتُجرّد منهما معا، وإن حدث ذلك مع كان وتجرّدت من الدّلالة عليهما جميعا، فالأمر مع ليس أولى، لأنّ نفيها يبقى وإن أُلغيت عن العمل.[3]ومنه فتجرّدها منهما لا ينفي عنها الفعليّة.

وأضاف ابن عصفور أنّ أبا علي استدلّ على حرفيّتها بأمور ثلاث:إنّها لا تتصرّف ولا تقبل علامات الفعل (قد مثلا) ، وإنّها لا مصدر لها كالأفعال، وآخرها إنّها ليست على وزن من أوزان الأفعال وليست على صيغة من صيغه المعهودة[4].وأجاب النّحويّون على ذلك بما يلي:

أمّا كونها جامدة لا تتصرّف ولا تقبل علامات الفعل كدخول قد عليها مثلا، فذلك لا ينفي عنها الفعليّة، ومردّ ذلك لأربعة أوجه:

أمّا الوجه الأوّل فبيّنه ابن الخشاب، وهو أنّه لمّا وُضعت للنّفي كانت لذلك المعنى فقط، فبُنيّت عليه ولم تصرف لغيره، قال في ذلك:«وإنّما جمدت لأنّ لفظها لفظ الماضي، ومعناها نفي الحال، فلم يتكلّف لها بناء آخر، إذ لا فائدة من ذلك، فاستُعملت على لفظ واحد»[5]، وهي في ذلك شبيهة بـ نعم وبئس، فلمّا وُضعتا لغاية المدح والذّم جمدتا ولم تتصرّفا،وكذلك ليس وُضعت للنّفي فجمدت ولم تحتج التّصرّف.

أمّا الوجه الثّاني؛ فوجود بعض الألفاظ التي لزمت صورتها ولم تصرف ومع ذلك هي أفعال، ومثالها: عسى وحبّذا، وأفعل التّعجّب، فكلّها أفعال جامدة لا تقبل التّصرّف، قال ابن الأنباري:«ليس وعسى

---

[1] المسائل المنثورة، أبو علي، ص221.

[2] المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط1، 1987، ص210،211.

[3] ينظر، التبيين، العكبري، ص313.

[4] ينظر، شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ص362.

[5] المرتجل، ابن الخشاب، ص126.

وإن كانا أشبهتا فعل التّعجّب في سلب التّصرّف فإنّهما قد فارقاه من وجهين»[1]، وعليه فليس وإن كان جامدا فهو فعل لوجود نظيره في ذلك، كما أنّها ذلتها لا تقبل دخول قد عليها وهي أفعال، فكذلك الأمر مع ليس، فوجود مثيلاتها في ذلك وهن أفعال دليل عل أنّها فعل هي الأخرى[2].

وأمّا الوجه الثّالث في الرّد على عدم تصرّفها؛ فراجع لشبهتها بـ ما النّافيّة، قال ابن الأنباري:«...ما عدا ليس، وإنّما لم يدخلها التّصرّف لأنّها أشبهت ما، وهي تنفي الحال كما أنّ ما تنفي الحال، ولهذا تجري ما مجرى ليس في لغة أهل الحجاز، فلمّا أشبهت ما وهي حرف لا بتصرّف، وجب ألّا تصرّف».[3]

وأمّا الوجه الرّابع؛ فهو وضعها لسلب المعنى بخلاف الأصل في الأفعال إذ هو الإيجاب، قال ابن الخشاب: «و لأنّها خالفت بقيّة الأفعال في أنّها وضعت سالبة للمعنى، والأفعال ليس من أصلها أن توضع لسلب المعنى، إنّما توضع لإيجابه، فتنزّلت في هذا الحكم منزلة الحرف، وجمدت ولم تتصرّف»[4].

وأمّا الرّدّ على أنّه لا مصدر لها فمن ثلاثة أوجه كذلك؛ أولها إنّها أشبهت ما في النّفي وأنّها وضعت لذلك المعنى فلم يكن منها مصدرا، قال العكبري:«وأمّا امتناع كونها صلة لما المصدريّة، فلأنّها وُضعت على النّفي كالحرف فلا يكون منها مصدر»[5]، وأمّا الوجه الثّاني؛ فراجع لكونها أفعال غير حقيقية، والمصدر إنّما يأتي من الأفعال الحقيقيّة وذلك ما أثر عن ابن الأنباري من قوله:«وأمّا قولهم: إنّها لا تدلّ على المصدر، ولو كانت أفعالا لدلّت على المصدر، قلنا: هذا إنّما يكون في الأفعال الحقيقيّة، وهذه الأفعال غير حقيقيّة، ولهذا المعنى تسمّى أفعال العبارة...على أنّهم قد جبروا هذا الكسر، وألزموها الخبر عوضا عن دلالتها على المصدر، وإذا وُجد الجبر بلزوم الخبر عوضا عن المصدر كان في حكم الموجود الثّابت»[6]، وآخرها؛ وجود نظير ذلك من الأفعال التي لا مصدر لها، كـ:نعم وبئس وحبّذا...وغيرها، وبالقياس على ذلك وبالنّظر إليه، فليس فعل وإن لم تتصرّف.

وأمّا الرّدّ على عدم مجيئها على وزن من أوزان الفعل(فعِل، فعُل، فعَل)؛ فقيل إنّ أصله **فعِل** بكسر عينه، أي **لِيس**، كصيِد البعير، ثم أسكنت تخفيفا، ولزمت السّكون حتى صارت في حكم ياء ليت، ولولا ذلك لوجب حسب حكم التّصريف قلبها ألفا لمجيئها متحرّكة وما قبلها مفتوح، وإنّما لم تُحمل على فعَل لأنّ مفتوح العين لا يخفّف فيسكّن إلا ما جاء نادرا من ضرورة شعريّة، كما لم يأت على فعُل لأنّه

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص118.
[2] ينظر، التبيين، العكبري، ص314.
[3] أسرار العربية، ابن الأنباري، ص85.
[4] المرتجل، ابن الخشاب، ص126.
[5] التبيين، العكبري، ص314.
[6] أسرار العربية، ابن الأنباري، ص85.

لم يُعهد مجيء ما عينه ياءً على الضّمّ، وإذا بطُل مجيؤها على فعَل أو فعُل لزم أن تكون على فعِل بكسر العين[1].

وبين رأيي المذهبين؛ القائل بالحرفيّة، والقائل بالفعليّة، اتّخذ المالقي لنفسه رأيا وسطا يجمع بينهما، فقال بأنّها تحتمل القسمين، فترد حرفا كما قد ترد فعلا، قال:«اعلم أنّ ليس ليست محضة في الاسميّة ولا محضة في الفعليّة، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي»[2]، وإنّما أقرّ بذلك(أنّها حرف وفعل) بأن رأى أنّ ليس تحتمل خصائص الفعليّة فتكون فعلا، كما تحتمل خصائص الحرفيّة فتكون بذلك حرفا، وعلى ذلك يكون تصنيفها حسب ما اختصّت به في الكلام الواردة فيه، فإن تحلّت بخصائص الفعل فهي فعل، وإن تحلّت بخصائص الحرف فهي حرف، يقول في ذلك:«فالذي ينبغي أن يُقال فيها إذا وُجدت بغير خاصيّة من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعليّة: إنّها حرف لا غير، كما النّافيّة، وإذا وُجدت بشيء من خواص الأفعال–التي ذكرناها قبل–قيل:إنّها فعل لوجود خواص الأفعال فيها»[3]،واستشهد على حرفيّتها لتجرّدها من خواص الفعل ببيت للنّابغة الذبياني، يقول فيه:(البسيط):

تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا * * * إِلَّا ابْتِدَارٍ إِلَى الْمَوْتِ بِإِلجَامِ[4]

و من خلال عرضي لهذه الآراء، ومن خلال وقوفي على رأي الفارسي في هذه المسألة، ثم رأي تلميذه ابن جني، لاحظت من ذلك أنّهما على خلاف، إذ قال الأستاذ بالحرفيّة، بينما أقرّ تلميذه بالفعليّة.

و بدوري ها هنا أرجّح الرّأيين وآخذ بهما معا، متّبعة في ذلك المالقي، وذلك أنّ"ليس"قد ترد في الكلام حرفا، وقد ترد فيه فعلا، ومن ثمّ لا يمكن نفي أحد الصّنفين عنها وضمّها في صنف واحد على حساب الآخر، بل ينبغي الجمع بينهما لوجود ما يدعو إلى ذلك–وإن كنت أميل في وسطيّتي تلك إلى القول بالفعليّة، وذلك لقوة براهينه ولقربها أكثر من الصّحة والمنطقيّة، ولكونه الوصف الغالب على ليس في الكلام.

---

[1] ينظر، المرتجل، ابن الخشاب ص127.

[2] رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تح:أحمد محمد الخراط، ، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، د.ت.ط، ص300.

[3] المصدر نفسه، ص301.

[4] ديوان النّابغة الذبياني، ص105.

03): الخلاف في إعراب الأسماء السّتّة:

وهي مسألة من بين أشهر المسائل الخلافيّة بين النّحاة، حيث كثرت فيها الأقوال ودارت حولها العديد من الآراء، فبلغ عددها اثني عشرة مذهبا[1]، وحسبنا هاهنا أن نورد أهمها والأشهر من بينها، محاولين في ذلك أن نقف على مذهب ابن حني بالنّظر إلى رأي أستاذه، وقد قصرت القول فيها على خمسة مذاهب، وفيما يأتي تفصيل لها ومناقشة لحججها وأدلّتها.

3-1): رأي جمهور البصريّين: والرّأي عندهم أنّ الأسماء السّتّة معربة من مكان واحد، وحروف المدّ عندهم هي حروف إعراب، حيث يأخذ كلّ حرف مكان الحركة التي تجانسه، فيكون الألف نائبا عن الفتحة في حال النّصب، وتكون الواو نائبة عن الضّمّة في حال الرّفع، كما تكون الياء عوضا عن الكسرة في حال الجرّ.

وقد عزى ابن الأنباري هذا الرّأي لجمهور البصريّن، قال:«وذهب البصريّون إلى أنّها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين.»[2]، وكذلك فعل اليمنيّ في الائتلاف[3] ، بينما نسبه العكبري لقطرب وأبي إسحاق الزيادي(249هـ)[4] ، فيما أضاف السيوطي إليهما الزّجاجي من البصريّن وهشام من الكوفييّن، قال:«في إعراب الأسماء السّتّة مذاهب:أحدها: وهو المشهور، أنّ هذه الحروف نفسها هي الإعراب، وأنّها نائبة على الحركات، وهذا مذهب قطرب والزّيّادي، والزّجّاجي من البصريّن، وهشام من الكوفييّن»[5].

واستدلّ هؤلاء على مذهبهم بما يلي:

3-1-أ): إنّ إعرابها بالحروف إنّما هو ميزة لها عن باقي الأسماء، وتكون بذلك نظيرة للتّثنيّة والجمع في الإعراب، ومجلبة للأنس في إعرابها، قال ابن الخشّاب:«وذلك أنّهم لما اعتزموا إعراب التثنيّة والجمع الذي على حدّها بالحروف-لما اعتزموا-توهّموا نفور النّفوس والطّباع من ذلك، إذ كان المألوف في الإعراب أن يكون بحركة لا بحرف، فغيّروا أجزاءً من الأسماء المفردة المعتلّة هذا التّغيير-وهي هذه-(أي الأسماء السّتّة)، وجعلوا إعرابها بالحروف لتقع الأنسة بها، فتأتي التّثنية والجمع في الإعراب بالحروف على قاعدة قد استقرّ منها جزء من المفردات .»[6]، وإلى ذلك أشار العكبري في لبابه:«وإِنَّمَا أعربت هَذِه الْأَسْمَاء بالحروف، لِأَنَّهَا مُفْرَدَة تحْتَاج فِي قِيَاس التَّثْنِيَة وَالْجمع إِلَيْهَا، إِذْ كَانَت التَّثْنِيَة وَالْجمع معربة بالحروف ضَرُورَة وَهِي

[1] تنظر هذه المذاهب في الهمع، السيوطي، ج1، ص123.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص13.

[3] ائتلاف النصرة، اليمني، ص28.

[4] التبيين، العكبري، ص194.

[5] همع الهوامع، السيوطي، ج1، ص123.

[6] المرتجل، ابن الخشاب، ص55.

فروع والأسماء المفردة أصُول، فَجعلُوا ضربا من الْمُفْرَدَات معرباً بالحروف ليؤنس ذَلِك بالتثنية وَالْجمع وإِنَّمَا اخْتَارُوا من الْمُفْرَدَات هَذِه الْأَسْمَاء لأنّها لِأَنَّهَا تلزمها الْإِضَافَة فِي الْمَعْنى، إِذْ لَا أَب إلا وَله ابْن وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا، وَلُزُوم الْإِضَافَة لَهَا يشبهها بالتثنية، إِذْ كَانَ كلّ وَاحِد مِنْهُمَا أَكثر من اسْم وَاحِد».[1]

3-1-ب): إنّ إعرابها بالحروف إنّما كان عوضا لها عن حذف لاماتها، مثلا"فو"أصلها فوه، فلمّا حُذفت هاؤها كان إعرابها بالحروف عوضا أو بدلا عن ذلك، قال ابن يعيش:«وإنّما أُعربت هذه الأسماء بالحروف لأنّها أسماء حّذفت لاماتها في حال إفرادها، وتضمّنت معنى الإضافة، فجُعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها»[2].

3-1-ج): إنّ هذه الحروف تتغيّر بتغيّر العامل الداخل عليها، فتُرفع بالواو وتنصب بالألف وتُجرّ بالياء، وذلك شأن الإعراب، إذ هو ما يختلف باختلاف العامل، وبذلك كانت بنفسها حروف إعراب.[3]

3-1-د): كما احتجّ القائلون بإعرابها من مكان واحد لحصول الفائدة منه فلا حاجة لإعرابها من مكانين-الحركات والحروف-قال ابن الأنباري:«وأما البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا:إنّما قلنا إنّه معرب من مكان واحد لأنّ الإعراب إنّما دخل الكلام في الأصل لمعنى، وهو الفصل وإزالة اللّبس، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعليّة و المفعوليّة إلى غير ذلك».[4]فقولنا مثلا:"جاء أبوك"تدلّك الواو على أنّه مرفوع لكونه فاعل، وفي قولك: "مررت بأبيك ورأيت أباك"تدلّك الياء على الجرّ والألف على النصب للمفعوليّة، وبما أنّ هده الحروف أزالت اللّبس وفرّقت بين المعاني المختلفة كانت بذلك إعرابا لهذه الأسماء، واستغنيّ بها عن الحركات، شأنها في ذلك شأن جمع المؤنّث السّالم، يقول ابن الأنباري:«ألا ترى أنّهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة، نحو: مسلمات وصالحات، وأنّ الأصل فيه مسلمتات وصالحتات، لأنّ كلّ واحدة من التّاءين تدلّ عليه الأخرى من التّأنيث، وتقوم مقامها، فلم يجمعوا بينهما، فكذلك هاهنا».[5]

3-1-هـ):إنّ هذه الحروف تختلف باختلاف ما تدلّ عليه{فاعل-مفعول}فتبيّنه، لأجل ذلك تُعرب بها هذه الأسماء، قال ابن مالك:«لأنّ الإعراب إنّما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل

[1] اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تح: عبد الاله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995، 95.
[2] شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص52.
[3] ينظر، التبيين، العكبري، ص198.
[4] الإنصاف، ابن الأنباري، ص16.
[5] المصدر نفسه، ص17.

مقدّر متنازع فيه دليلا،وإلغاء ظاهر واف بالدّلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف، لأنّ الحرف المختلف البيان صالح للدّلالة، أصلا كان أو زائدا»[1].

ورُدّ على هذا المذهب باعتراضات ثلاثة:

1): إنّ القول بإعرابها بالحروف يؤدّي إلى الوقوع فيما لا نظير له، إذ يبقى بعض منها على حرف واحد، قال ابن عصفور:«فأمّا من ذهب إلى أنّها معربة بالحروف، فمذهبه فاسد، لأنّ الإعراب زائد على الكلمة، ومن جملة هذه الأسماء:فوك وذو مال، فيؤدّي ذلك إلى بقائها على حرف واحد، واسم معرب على حرف لا يوجد في كلام العرب»[2].

2): إنّ إعرابها مفردة يتغيّر عمّا يؤول إليه بعد الإضافة، قال ابن أبي الرّبيع:«وأمر ثان أنّ هذه الأسماء قبل الإضافة تعرب بالحركات، فكيف تعرب بالحروف بعد الإضافة؟لا نظير لهذا لا تجد اسما يتغيّر إعرابه عند الإضافة عمّا كان يعرب قبل الإضافة».[3]

3):إنّ القول بأنّ اختلاف هذه الحروف وتغيّرها تبعا للعامل دليل على أنّها إعراب قول خاطئ، ذلك أنّ الحركات هي التي تتغيّر لا الحروف، قال العكبري:«والجواب أنّ هذه الحروف لم تحدث عن عامل، وإنّما الحركات الموجبة لقلبها هي الإعراب الحادث عن عامل»[4]، وذلك قولك:رأيت أباك ومررت بأبيك، فحركة الباء هي التي تتغيّر بتغيّر موقع كلمة الأب، فأوجدت الحرف المناسب لها{أما واوا أو ألفا أو ياء}ومن ثمّ فإن" الحركات هي الإعراب الحادث عن العامل لا الحروف.

4): فقد ردّ السيوطي هذا المذهب بدليل وجود الواو في بعض هذه الأسماء قبل العامل، وبذلك فهي أصل لا حرف إعراب، قال:«ورُدّ بثبوت الواو قبل العامل»[5]، فالأصل في:أب-حم-فو-أخ-ذو:أبَو-حَمَو-فوه-أخَو-ذوي/ذوو، شأنها في ذلك شأن:يد-دم...فأصلها: يدي-دمو.

2-3): **مذهب سيبويه**: والرّأي عنده أنّها أسماء معربة بحروف المدّ، والإعراب مقدّر على تلك الحروف، فالأصل في قولك:جاءني أخوك، جاءني أخَوُك، وحُذفت الضّمّة من على الواو لثقلها في النّطق، وكذلك الأمر في قولك ناصبا:رأيت أخاك، أصلها: رأيت أخَوَك، تحرّكت الواو فتحا وقبلها فتح، فقُلبت ألفا فصارت:أخاك، وأما قولك: مررت بأخيك، فالأصل: مررت بأخَوِك، حَذفت الكسرة من أسفل الواو لثقلها فسكنت، فقلبت لتناسب ما قبلها، وقد تمّ ذلك بإتباع حركة ما قبل هذه الحروف إليها، قال ابن الخشّاب:«ثم إنّهم سلبوا الحرف الذي قبل الواو التي هي حرف الإعراب-وهو الباء والخاء من "أبيك

[1] شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص43.
[2] شرح الجمل، ابن عصفور، ص51.
[3] البسيط، ابن أبي الربيع، ص190.
[4] التبيين، العكبري، 198.
[5] الهمع، السيوطي، ج1، 124.

وأخيك"حركته، فسكن فضمّوه إتباعا لحركة الواو، كما قالوا: هذا عمرو، فأتبعوا الرّاء حركة الهمزة وهي حرف الإعراب كالواو...ثم حذفوا حركة الإعراب استثقالا لها على الواو ، لتؤول الحال بهم إلى الصورة التي أرادوها من التّوطئة للتّثنيّة والجمع»[1]، وقد أشار نفسه إلى أنّ هذا المذهب هو مذهب سيبويه قائلا:«واعلم أنّ ما ذكرنا من هذا التغيير والإتباع هو مذهب صاحب الكتاب، على ما يُفهم من كتابه»[2] .

واختار هذا المذهب وصحّحه كثيرون، ومن بينهم العكبري، صرّح بذلك في لبابه بقوله:«ومذهب سيبويه أقوى لخروجه على القيّاس وموافقته للأصول»[3]، وهو مذهب ابن عقيل أيضا،ويظهر ذلك من قوله:«والصّحيح أنّها معربة بحركات مقدّرة على الواو والألف والياء، فالرّفع بضمّة مقدّرة على الواو، والنّصب بفتحة مقدّرة على الألف، والجرّ بكسرة مقدّرة على الياء، فعلى هذا المذهب الصّحيح لم ينْب شيء عن شيء مما سبق ذكره»[4]، وهو اختيار ابن عصفور أيضا، قال بعد أن ردّ باقي المذاهب في المسألة:«...ولم يبق إلا أنّها معربة بالحركات المقدّرات في الحروف، وهو الصّحيح قياسا على نظائرها من الأسماء المقدّرة».[5]ومن المتأخّرين القائلين بهذا الرّأي: ابن مالك في التّسهيل، رغم أنّه والى رأي جمهور البصريين في الألفيّة، قال في شرحه التّسهيل:«وإذا بطُلت تلك الأقوال صحّ ما اختاره سيبويه، وتعيّن المصير إليه»[6]، كما صحّح هذا المذهب ابن أبي الرّبيع حين ذكر في البسيط:«وإنّما هذه الأسماء معربة بالحركات مقدّرة في الحروف»[7]، وقال أيضا:«ومنهم من قال إنّها معربة بالحروف، فإن أراد ما ذكرته من الإتباع، وأنّه أطلق الإعراب على الحروف لأنّها يفهم منها ما يُفهم من الحركات لو ظهرت، فيكون صحيحا على حسب ما تقدّم، وإن أراد أنّه معرب بالحروف حقيقة، فقد مضى ذكر بُطلانه».[8]

واحتجّ سيبويه وأصحابه على ذلك بما يلي:

3-2-1):إنّ الإعراب في الأسماء يحتاج إلى محلّ يقوم عليه وهو الحرف، والصّحيح والمعتلّ في ذلك سواء، فقولنا مثلا: هذا عمرُ، الرّاء حرف الإعراب ومحلّه والضمّة حركة إعرابه، وقولنا: هذا موسى الألف

---

[1]المرتجل، ابن الخشاب، ص55.

[2]المصدر نفسه، ص55؛والمقصود من قوله:"على ما يفهم من كلام صاحب الكتاب"-سيبويه-لأنّه ليس له نص صريح في إعراب الأسماء الستة، وإنّما جاء مذهبه هذا قياسا على مذهبه في إعراب المثنى والجمع، فالأسماء السّتّة تجري في إعرابها مجرى المثنى والجمع، ينظر قوله فيها ج01، ص17،18؛ وج3، ص359.

[3]اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ص94.

[4]شرح ابن عقيل على الألفية، ج1، ص44.

[5]شرح الجمل، ابن عصفور، ص54.

[6]شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص49.

[7]البسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع، ص190.

[8]المصدر نفسه، ص193.

حرف إعرابه والإعراب مقدّر عليها، فالمعتلّ بذلك مقيس على الصّحيح، قال العكبري:«إنّها أسماء معربة، فكان لها حرف إعراب كسائر الأسماء المعربة، وإنّما قلنا ذلك لأنّ الإعراب إما معنى وإما حركة وكلاهما يفتقر إلى محلّ يقوم به كسائر الأغراض المعقولة...وبما أنّ الاسم الصّحيح لا يعرى عن حرف إعراب كذلك المعتلّ، ولذلك حكمنا على الياء في المنقوص والألف في المقصور على أنّهما حرفا إعراب»[1]، والإعراب هنا مقدّر عليها لحصول المانع فقط، فلو لم يكن مانع{ثقل أو تعذّر} لظهرت لأنّها تؤدّي معنى في الكلام قال العكبري في ذلك:«والدّلالة على أنّ الإعراب مقدّر فيها أنّ حرف الإعراب في الأسماء لا يعرى من الإعراب لفظا أو تقديرا، لأنّه معنى فوجب أن يثبت ليحصل مدلوله، فإذا لم يكن في اللّفظ ظاهرا كان مقدّرا كالأسماء المقصورة والمانع من ظهورها قائم»[2].

3-2-2):إنّ الأصل في الإعراب إنّما يكون بالحركات الظّاهرة أو المقدّرة متى أمكن ذلك، وها هنا يمكن تقدير الحركات على هذه الحروف والأولى ذلك، وهو ما أشار إليه ابن مالك حين قال:«وهو مذهب قوي من حيث القياس، لأنّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدّرة، فإذا أمكن التّقدير علو وجه يوجد معه النّظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء، فوجب المصير إليه، واقتصر القول عليه، وإذا كان التّقدير مرعيا في المقصور نحو: جاء الفتى، وفي المحكي كقولك:من زيد؟ لقائل رأيت زيدا، وفي المتبع كقراءة بعضهم: الحمدِ لله...فهو عند وجود ذلك أحقّ بالرّعاية وأولى، وهذا هو حال الأسماء الستّة على القول المشار إليه»[3]

3-2-3): إنّ هذه الأسماء معربة بالحركات في حال الإفراد تقول: جاء الأبُ، مررت بالأبِ، رأيت الأبَ، فكذلك بعد الإضافة لها حروف، وعلى ذلك، فحروف المدّ بعد الإضافة حروف إعراب تحمل الحركات المقدّرة عليها، قال العكبري:«والثّاني أنّ هذه الأسماء معربة في الإفراد على ما ذكرنا، فكانت في الإضافة كذلك كغيرها من الأسماء».[4]

3-2-4): اختلال الكلمة بحذف هذه الحروف، فلو كانت إعرابا ما اختلّ معنى الكلمة، وبذلك فهي حروف فيها حركات مقدرة هي الإعراب، حاء في اللّباب:«لو كانت إعرابا لما اختلّت الكلمة بحذفها كما لا تختلّ الكلمة الصّحيحة بحذف الإعراب».[5]

3-2-5):إنّ من هذه الأسماء ما تثبُت فيه الواو قبل العامل، ولم تكن نتيجة له فقط، وهو ما صرّح به ابن مالك في قوله مرجّحا الإعراب بالتّقدير:«ولهذا القول أيضا مرجّح آخر، وهو أنّ من الأسماء الستّة

[1] التبيين، العكبري، ص195.
[2] المصدر نفسه، ص196.
[3] شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص48،49.
[4] اللباب، العكبري، ص91.
[5] المصدر نفسه، ص91.

ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو كقولك: أبو جاد هواز...فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمّة الإعراب لساوتها في الوقف على عامل، وفي عدم ذلك دليل على أنّ الأمر بخلاف ذلك»[1].

واعتُرض على هذا المذهب بأدلّة ثلاثة:

أ):إنّ تقديرها على هذه الحروف لا يستقيم، أما الواو فهي موضع الرّفع ثم تُقلب لتقدير الحركة على ما انقلبت إليه كونها ساكنة، وأمّا في حال الجرّ والنّصب{أبوِك وأبوَك}فقد تحرّك الحرف السّابق لها بحركة الإعراب، فانقلبت ياءً أو ألفا{أبيك-أباك}والموجب لانقلابها حركة الإعراب نفسها، فكيف إذا تقدّر بعد وجود عملها أي بعد ما أوجبت الانقلاب؟[2].

ب):إنّه لو أُعربت هذه الأسماء بالحركات مقدّرة عليها لوجب من ذلك أن يكون الألف في الحالات الثلاث: الرّفع والنّصب والجرّ، لأنّ حرف العلّة إذا تحرّك وما قبله مفتوح ينقلب ألفا إذا كان على وزن فعل معتلّ اللّام[3]، فقولنا:أبَوُك-أبوِك-أبوَك، فكلّها معتلّة الواو، والواو متحرّكة وما قبلها مفتوح، فتنقلب ألفات، فيكون التّقدير في الحالات الثّلاثة عليها.

ج): إنّ زوال هده الحروف عند الإضافة إلى ياء المتكلّم ذليل على أنّها إعراب بنفسها، وإنّ هذه الأسماء معربة بها لا بحركات مقدّرة عليها[4]، فقولك مثلا:هذا غلام مرفوعة غير مضافة لياء المتكلّم، أمّا في حال الإضافة إلى ياء المتكلّم، فتقول: هذا غلامي، كُسرت الميم لتناسب ياء المتكلّم فزالت ضمّتها لذلك ،وكذلك هو الأمر بالنسبة للأسماء الستّة، تقول: هذا أبوك وفي الإضافة إلى ياء المتكلّم: هذا أبي، حُذفت الواو، ومن ثمّ فإنّ حذف هذه الحروف للإضافة دليل على أنّها إعراب وأنّه ليس فيها حركات مقدّرة.

وقوبلت هذه الاعتراضات بما يلي:

أ):أمّا قولهم إنّ التّقدير هنا لا يستقيم، فجوابه -كما بيّن العكبري-أنّ الحركة المقدّرة على هذه الحروف غير التي أوجبت الانقلاب، وذلك كونها مطلقة غير معيّنة، ولما حدث الانقلاب قُدّرت عليها الحركات، وذلك واضح في المقصور، مثل: العصا والرّحى، فالانقلاب فيها بالحركة مطلقة لا بكونها ضمّة بعينها أو بإحدى أختيها، وفي حال الرّفع تُقدّر الضّمّة على الواو السّاكنة لثقلها، وعلى الألف لتعذّرها

[1] شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص49.
[2] ينظر، التبيين، العكبري، ص196.
[3] ينظر، شرح الجمل، ابن عصفور، ص54.
[4] ينظر، البسيط، ابن أبي الربيع، ص192.

واستحالتها، وذلك نظير قولك:هذا أبوك، فقد قُدّرت الضّمّة على الواو وحُذفت لثقلها، وتقدّر الكسرة على الياء وتُحذف لثقلها، والفتحة على الألف وتُحذف لتعذّرها .[1]

ب): وأما الردّ على قولهم بأنّ إعرابها بالحركات المقدّرة يلزم وجود الألف في الحالات الثّلاث فهو وجود الإتباع، قال ابن عصفور:فالجواب أنّه لوما اتبع فيه ما قبل الآخر تنبيها على أنّ العين قد كانت محلّا للإعراب في حال الانفراد لكان كذلك، ونظير ذلك "ابنمن"، لأنّهم يقولون: جاءني ابنُمُن، مررت بابنِمِن، رأيت ابنَمَن، فيتبعون حركة النّون حركة الميم تنبيها على أنّ النّون قد كانت محلا للإعراب قبل زيادة الميم، فيقولون:جاءني ابنٌ، ورأيت ابنا، ومررت بابنٍ، لأنّ معنى "ابن"و"ابنمن" واحد، فإن قيل: إنّما يطّرد الإتّباع في"أخيك وأبيك وحميك و هنيك" ،ولا يطّرد في فيك ولا في ذي مال لأنّه لا يجوز إفرادهما، فالجواب أنّهما حملا على سائر أخواتها في الإتباع.[2]

ج):وأما الجواب على أنّه ليست معربة بالحركات بل بالحروف نفسها لزوالها عند الإضافة إلى ياء المتكلّم، فهو لتنزّلها منزلة الحركات التي في آخر الكلمات، وأنّها قامت مقامها في تبيين المعنى، فالواو فيها دالّة على الرّفع، والياء على الجرّ، والألف على النّصب، كما هي الحركات في كلمة"زيد"، تبيّن موضعها ومحلّها، ولمّا أخذت مكان الحركات أذهبها ما يذهب الحركات وهي الإضافة، فقولنا:هذا غلامي، حُذفت ضمّة الميم وأصبحت مكسورة لمناسبة ياء المتكلّم، والأصل، هذا غلام، وفي قولك:هذا أبو عمر، نحذف الواو في حال الإضافة لياء المتكلّم، فتصبح: هذا أبي، فهنا زالت الحروف كما زالت الحركات لوجود الإضافة لياء المتكلّم.

د):إنّ في ذلك مخالفة لنظيراتها{يد-دم}التي تُردّ فيها اللّام في حال الإضافة فتكون حينها حرف إعراب وتفيد ما تفيده الحركات، قال الرّضي في ذلك:«والاعتراض عليه: أنّه كيف خالفت هذه الأربعة منها-أعني المحذوفة اللّام-أخواتها من يد ودم في ردّ اللّام في الإضافة؟ وأيش الغرض من ردّها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف؟ وأيضا إتباع حركة ما قبل الإعراب حركة الإعراب أقلّ قليل، وأيضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظّاهر، فهلاّ نجعلها مثلها في كونها أعلاما على المعاني».[3]

3-3):**مذهب الكوفيّين**: وقولهم في إعراب الأسماء الستّة إنّه من مكانين، فتعرب بالحروف-الواو والألف والياء-كما تعرب بالحركات-الضّمّة والفتحة والكسرة-قال ابن الأنباري:«وذهب الكوفيّون إلى أنّ الواو والضّمّة قبلها علامة للرّفع، والألف والفتحة قبلها علامة للنّصب، والياء والكسرة قبلها علامة

[1] ينظر، التبيين، العكبري، ص196،197.
[2] ينظر، المرتجل، ابن الخشاب، ص54،55.
[3] شرح الرضي للكافية، ص71.

للجرّ، فجعلوه معربا من مكانين»[1]، فقولك: هذا أخوك، فهي مرفوعة بالواو والضّمّة قبلها، ورأيت أخاك، منصوبة بالألف والفتحة قبلها، ومررت بأخيك، مجرورة بالياء والكسرة التي قبلها معا.

ودليلهم على ذلك اختلاف الحركات والحروف باختلاف العوامل العارضة لها، ولأنّهما يختلفان معا بالعامل الواحد كانا معا إعراب[2]، وأضاف ابن الأنباري أنّ الكوفيّين أجمعوا على إعراب هذه الأسماء بالحركات في حال الإفراد والإضافة، وذلك بدليل تغيّر الحركات على ما قبل حروف المدّ، وجريان هذه الحروف أيضا مجرى هذه الحركات تبعا للعامل الدّاخل عليها، ففي حال الإفراد تقول: هذا أب، ورأيت أبا، ومررت بأبٍ، والأصل:أبوٌ، ولثقل الإعراب على الواو وقع على ما قبلها، وحُذفت الواو فأصبحت الضّمّة والفتحة والكسرة علامات إعراب للرّفع والنّصب والجرّ، أمّا في حال الإضافة، فتبقى هذه الحركات علامة إعراب كما كانت في الإفراد بدليل تغيّر هذه الحركات على ما قبل حروف المدّ بتغيّر العامل، وتتبعهما في ذلك حروف المدّ وتجري مجراها، وذلك دليل على أنّهما معا إعراب وبذلك تعرب من مكانين.[3]

و أضاف المصدر ذاته أنّ الأسماء الستّة قليلة الحروف، ومن ثمّ فإنّ إعرابها يكون من مكانين تكثيرا لها وزيادة للإيضاح والبيان.[4]

ورُدّ على مذهب الكوفيّين بما يلي:

3-3-1):إنّ القول بذلك يؤدّي إلى إحداث عامل واحد إعرابين في الكلمة الواحدة، قال ابن الأنباري:«وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم، فإنّه ليس في كلامهم معرب له إعرابان، فبان أنّ ما ذهبنا إليه له نظير في كلامهم، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير»[5].

3-3-2):إنّ الغرض من الإعراب إنّما هو إيضاح المعاني والتّفريق بينها، وإن كان الأمر كذلك فإنّه لا يحتاج لإعرابين، قال ابن يعيش:«وهو قول ضعيف من قبل أنّ الإعراب أمارة على المعاني، ودلك يحصل بعلامة واحدة، ولم يكن لنا حاجة إلى أكثر منها»[6]، ولذلك يمكن قصر الأمر على الإعراب بالحركات وإما بالحروف.

---

[1]أسرار العربية، ابن الأنباري، ص43،44، والإنصاف، ص13، ونسبه العكبري في التبيين واللباب للفراء، ونسبه السيوطي للفراء والكسائي معا، ج1، ص125.

[2]ينظر، التبيين، العكبري، ص200.

[3]ينظر، الإنصاف، ابن الأنباري، ص15،16.

[4]ينظر، المصدر نفسه، ص16.

[5]المصدر نفسه، ص17.

[6]شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص52.

3-3-3): إذا قلنا إنّ هذه الأسماء تعرب من مكانين، فذلك لا يصحّ مع بعضها{فو-ذو مال}، وتبقى هذه الأسماء على حرف واحد، قال العكبري:«والثّالث أنّه يفضي إلى أن تكون الكلمة كلّها إعراب، وذلك قولك:فوك وذو مال، فإنّ ضمّة الفاء والدّال والواو بعدهما هو كل الكلمة، فإن كان ذلك إعرابا فأين المعرب؟»[1].

3-3-4): إنّ هذا القول يوقع في ما لا نظير له، وما لا يصحّ القياس عليه، مثل"امرئ وابنم ، فإنّ الرّاء مثلا تابعة لحركة الهمزة وجارية مجراها{امرُؤ-امرِئ-امرَأ}وهي ليست إعرابا، والأمر شبيه بهذه الأسماء، فالحركة قبل هذه الحروف تابعة لها وليست إعرابا-وهذا على مذهب سيبويه الذي يقول بإعرابها بالحركات المقدّرة، كما أنّ ذلك يثبت الحركة في الوقف مع أنّ الإعراب يحذَف في الوقف[2]، فإذا كانت الواو إعرابا في قولنا: جاء أبو عثمان، فإنّنا في الوقف نحذفها لكونها إعرابا، وذلك لا يمكن ها هنا، فدلّ ذلك على أنّ هذه الحروف ليست إعرابا.

3-4): **مذهب الأخفش**:ورأي الأخفش أنّ هذه الحروف علامات إعراب وليست إعراب بنفسها على حدّ رأي الجمهور[3]، وقد صرّح بذلك في باب إعراب التثنيّة والجمع، وهما شبيهان بهذه الأسماء وإعرابها مقيس عليهما، قال في إعرابهما:«وجُعلت الياء للنّصب والجرّ نحو:العالمين- المتّقين فنصبهما وجرّهما سواء، كما جعلت نصب الاثنين وجرّهما سواء، ولكن كسر ما قبل"ياء الاثنين ليفرق ما بين الاثنين والجمع، وجُعل الرّفع بالواو ليكون علامة للرّفع، وجُعل رفع الاثنين بالألف»[4]، فالألف الاثنين علامة رفع المثنّى والواو علامة رفع الجمع،بينما الياء علامة النّصب والجرّ، فيهما معا، وكذلك الأمر بالنّسبة للأسماء السّتّة، حروف المدّ فيها دوال إعراب وعلامات عليه، فالواو علامة الرّفع والألف علامة النّصب، والياء علامة الجرّ.

وحجّته على ذلك من وجهين:

3-4-1):إنّ وجودها يُعلِم بحكمها الإعرابي في الحالات الثّلاث، قال العكبري:«أما مذهب الأخفش فيحتجّ له بأنّ هذه الحروف يلزم منها الحكم بالرّفع والنّصب والجرّ، فيلزم أن تكون قائمة مقام الحركات الإعرابيّة»[5]، بمعنى أنّ وجود الواو دلالة على الرّفع، والألف على النّصب، والياء على الجرّ، وهي بذلك تحلّ محلّ الحركات"الضّمّة وتدلّ على الرّفع، والفتحة للدّلالة على النّصب، والكسرة للدّلالة على الجرّ.

---

[1] التبيين، العكبري، ص200.

[2] ينظر، اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ص93.

[3] ينظر رأيه في الإنصاف ص13،17؛ التبيين، ص193؛ شرح الرضي، ص71.

[4] معاني القران، الأخفش، ص14.

[5] التبيين، العكبري، ص197.

3-4-2):إنّها ليست حرف إعراب؛ لأنّها تدلّ عليه، فحروف الإعراب في غير هذه الأسماء لا تدلّ عليه، يقول ابن الأنباري:«وأما من ذهب إلى أنّها ليست بحرف إعراب ولكنّها دلائل الإعراب، فقال لأنّها لو كانت حروف إعراب كالدّال من زيد والرّاء من عمرو لما كان فيها دلالة على الإعراب، ألا ترى أنّك إذا قلت:ذهب زيد وانطلق عمرو، لم يكن في نفس الدّال والرّاء دلالة على الإعراب، فلمّا كانت هاهنا هذه الأحرف تدلّ على الإعراب دلّ على أنّها دلائل إعراب وليست بحروف إعراب»[1]، فقولنا مثلا: هذا أبو عمرو، الواو دلالة على الرّفع، فأبو عمر"مرفوع ، أمّا قولنا: هذا زيد، فالدّال ليس فيها دلالة على الإعراب كما أفادت بذلك الواو، ولم توحي بأنّها في موضع رفع بنفسها، ومن ثمّ فهذه الحروف دلائل إعراب وعلامات إعراب في الآن نفسه.

وردّ هذا المذهب من وجهين:

3-4-1-أ): إنّ الدّالّ هاهنا هو نفسه المدلول عليه، فإذا كان الرّفع والنّصب والجرّ إعراب، وكانت هذه الحروف علامات عليه فهما سواء، يقول العكبري في ذلك:«الدّليل يفتقر إلى مدلول عليه، فالمدلول عليه هنا الرّفع والنّصب والجرّ، فإن كانت هذه المعاني هي المدلول عليه، وهي نفس هذه الحروف، أفضى إلى أن يكون الدّليل هو المدلول عليه، وإذا كان المدلول عليه غيره احتاج إلى محلّ يقوم به»[2].

3-4-1-ب):إنّ ذلك يفضي إلى ما لا نظير له، إذ تبقى بعض الأسماء منها على حرف واحد إن كانت هذه الحروف زوائد إعراب، قال الرّضي:«ويتعذّر ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد، وذلك ما لا نظير له».[3]

3-5): **مذهب أبي علي الفارسي**: وقد جمع أبو علي الفارسي في إعراب هذه الأسماء بين أمرين أو بين رأيين، وجعلهما مذهبا واحدا له، حيث رأى أنّ هذه الأحرف حروف إعراب وعلامات إعراب، ويظهر ذلك من قوله:«ألا ترى أنّ قولنا:ذو لا تخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا للإعراب أو حرف إعراب...فلا يجوز أن تكون علامة الإعراب دون أن تكون حرفه»،[4]وقال أيضا:«والدّليل على أنّ الواو في"أخيك"ونحوه حرف الإعراب الذي هو لام الفعل وليس هو بعلامة الإعراب ودلالته، قولهم...»[5]. وقد نسب إليه هذا الرّأي الرّضي حين قال:«وقال أبو علي:إنّها حروف إعراب وتدلّ على

---

[1]الإنصاف، ابن الأنباري، ص17،18.

[2]التبيين، العكبري، ص197.

[3]شرح الرضي للكافية، ص72.

[4]المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، تح: يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص219.

[5]المصدر نفسه، ص218.

الإعراب»[1]، وكذا فعل العكبري بقوله:«قال أبو علي وجماعة من أصحابه:هذه الحروف إعراب دوال على الإعراب، فجمعوا بين قول الأخفش وقول سيبويه، إلا أنّهم لم يقدّروا فيها إعراب»[2].

وقد **تابع ابن جني** في هذه المسألة في كتابه اللمع رأي أستاذه ومذهبه، فجمع في هذه الحروف هو الآخر بين رأيين-حروف إعراب ودوال عليه-، قال:«فالواو حرف الإعراب وهي علامة الرّفع، والألف حرف الإعراب وهي علامة النّصب، والياء حرف الإعراب وهي علامة الجرّ»[3].

وقد بيّن ابن الخباز معنى قولهم إنّها حروف ودوال بقوله:«فإذا قلت:جاءني أبوك،فالواو بمنزلة الدال والضّمة في قولك: جاءني زيد، فالواو حرف الإعراب وعلامة الإعراب، وكذلك الألف في قولك:رأيت أباك بمنزلة الدال والفتحة في قولك:رأيت زيدا، والياء في قولك: مررت بأبيك بمنزلة الدّال والكسرة في قولك:مررت بزيد»[4].

فأمّا دليلهم على أنّ هذه الحروف حروف إعراب لا علامات إعراب وجود نظير ذلك، وهو:امرؤ وابنم، فالرّاء والميم هنا حروف إعراب ولا تدلّان عليه، وهذه الأسماء مقيسة عليها، قال أبو علي:«والدّليل على أنّ الواو في أخيك ونحوه حرف الإعراب الذي هو لام الفعل وليس هو بعلامة الإعراب ودلالته، قولهم:امرؤ وابنم، فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب حرف الإعراب، فكما أنّ الهمزة في امرئ والميم في ابنم إعراب ليس بدلالتي إعراب، كذلك حرف اللّين في أخيك ونحوه حرف إعراب»[5].

وردّ بأنّ الهمزة مثلا في امرئ ثابتة في كلّ حالاته الإعرابيّة، أمّا حروف اللّين في هذه الأسماء فتنقلب وتتغيّر بتغيّر العامل، واحتجّ عليه أبو علي بأنّ حروف اللّين والهمزة تجريان في باب واحد"القياس المطّرد"، وإنّما تثبت الهمزة والميم وانقلبت حروف اللّين لوجوب أن تكون متحرّكة بالحركة المستحقّة للإعراب ، وإذا تحرّكت وما قبلها متحرّك أيضا وجب انقلابها وسكونها، ولما سكنت وجب فيها أن يتبع حركة ما قبله، شأنه شأن حروف العلّة المسكنة التّابعة لما قبلها من الحركة مثل: ميزان، ميقات، ومنه فهذه لحروف مثل:ابنم وتجري مجراها في الإتباع، لكنّها انقلبت فقط لما سبق ذكره.[6]

كما استدلّ على أنّها حروف إعراب ودلالات عليه ببقاء بعضها على حرف واحد في عدم القول بذلك، قال:«ويدلّ أيضا على أنّ ذلك حرف الإعراب وليس بعلامة للإعراب دون أن يكون حرفه قولهم: فوك وذو مال، ألا ترى أنّ قولنا:ذو لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا للإعراب، أو

---

[1] شرح الرضي للكافية، ص72.

[2] اللباب، العكبري، ص94؛ وينظر رأيه في التبيين، ص194.

[3] اللمع، ابن جني، ص59.

[4] توجيه اللمع، ابن الخباز، ص89.

[5] المسائل المشكلة، أبو علي، ص218.

[6] ينظر، المصدر نفسه، ص218،219..

حرف إعراب كما يذهب إليه من يقول بقول سيبويه، فلا يجوز أن يكون علامة للإعراب دون أن يكون حرفه، لأنّه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم»[1].ورُدّ هذا الدّليل بأنّ ذلك يفضي لأن يبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين، وذلك غير معهود في كلام العرب[2]، وأجاب عن ذلك بأنّ العلّة المانعة لذلك غير ثابتة هنا، قال في ذلك:«العلّة التي لها لم يجز أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف لين غير ثابتة هنا، وهو بقاء الاسم على حرف واحد لسقوط حرف اللّين، من أجل انقلابه وسكونه ولحاق التّنوين له.ألا ترى:أنّ ذلك مأمون هاهنا من أجل الإضافة، فإذا أفردوا قالوا:فمٌ، فأبدلوا الميم من الواو»[3]، ومن ذلك كلّه يظهر أنّ أبا علي جمع في هذه الحروف أمرين ، فهي عنده حروف وعلامات.

وأضاف ابن الخباز حجّة أخرى على أن هذه الحروف علامات إعراب وحروف إعراب، فقال:«وإنّما حكموا بذلك؛ لأنّ حروف العلّة لو سقطت لاختلفت معاني هذه الأسماء فهي كحروف الإعراب، وتوجد بوجود العامل وتزول بزواله فهي كعلاماته»[4]، كما استحسن العكبري هذا الرّأي بدليل إمكانية دلالة الشّيء الواحد على عدّة أشياء في الآن نفسه، بقول العكبري:«وأمّا مذهب أبي علي فهو أقرب المذاهب؛وذاك أنّه وجد هذه الحروف لامات الكلمة فمن هاهنا هي حروف إعراب، ووجدها دالّة على الإعراب فقضى بها حكما للدّليل، وغير ممتنع أن يكون الشيء الواحد ذالّا على أشياء، ألا ترى أنّ التّاء في قولك:"هيت قوم"حرف المضارعة ودليل التّأنيث وفي قولك:"أنت تقوم"هي حرف المضارعة ودليل الخطاب»[5] ، كما أيّده العلويّ حين قال:«وتسميّتها إعرابا إنّما على سبيل التّوسّع والمجاز، لأنّ حقيقة الإعراب هو الطّارئ على الكلمة بعد تمامها، وهذه الواو من نفس الكلمة، بدليل{الأخوة والأبوة والأخوين والأبوين}، وما يكون من نفس الكلمة لا يكون إعرابا، ولكنّه حرف إعراب، وعلامة الإعراب»[6]

والرّاجح في إعراب هذه الأسماء -بحسب رأيي- هو أن تعرب بالحركات تارة وبالحروف تارة أخرى، وذلك بحسب توفّرها على الشّروط اللّازمة لذلك وهو رأي جمهور البصريّين-وإن كان مذهب أبي علي وأصحابه مذهبا حسنا لما استدلّ به العكبري عليه، وهو إمكانيّة دلالة الشيء الواحد على عدّة أشياء كما بيّنته سابقا، فبكونها لام الكلمة فهي حرف إعرابها ولأنّها تدلّ على الإعراب فهي علامة عليه

[1] المسائل المشكلة، أبو علي، ص219.
[2] ينظر، المصدر نفسه، ص219.
[3] المصدر نفسه، ص 219.
[4] توجيه اللمع، ابن الخباز، ص89.
[5] التبيين، العكبري، ص199.
[6] اللمع، ابن جني، ص59.

أيضا–وهو ما أشار إليه خير الحلواني حين قال:«ولها في إعرابها مظهران لا يزالان مستعملين حتى عصرنا هذا، فهي تارة تعرب بالأحرف وتارة بالحركات، وهي في هذا تخضع لنظام خاص تنفرد به دون سائر الكلمات المعربة»[1]، فتعرب بالحروف بشروط أربعة: أن تكون مضافة {أبوك–أبوه}، أن لا تضاف إلى ياء المتكلّم، وألا تُصَغَّر، وأن تكون مفردة لا مثنّاة ولا مجموعة[2]، ففي حال توفّرت على هذه الشّروط رفعت بالواو ونصبت بالألف وجرّت بالياء، قال تعالى:﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ﴾[3]، وقال أيضا:﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾[4]، وقال أيضا:﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾[5]، فـ"أبوك" اسم كان مرفوع بالواو، و"أبيك"اسم مجرور بالياء، و"أبانا منادى منصوب بالألف، فهاهنا أعربت هذه الأسماء بالحروف لاستيفائها الشّروط الأربعة المذكورة. وتعرب بالحركات في حال سقوط أحد الشّروط السابقة، فترفع بالضّمّة، وتنصب بالفتحة، وتجرّ بالكسرة، كقول جرير(الكامل):

مُضَرٌ أَبِي وَأَبُو المُلُوكِ فَهَلْ لَكُم يَاخُزْرَ تَغْلِبَ مِنْ أَبٍ كَأَبِينَا [6]

فـ"أبي"خبر مرفوع بالضّمة المقدّرة على الباء لأنّه مضاف لياء المتكلّم، و"أبٍ"اسم مجرور بالكسرة لأنّه غير مضاف، أما"أبو" وأبينا فيعربان بالحروف لأنّهما مضافان.فلإعراب بالحروف والحركات وفق هذه الشّروط هو الغالب على هذه الأسماء.

[1] النحو الميسر، محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 2013، ص54.
[2] ينظر، شرح ابن عقيل على الألفية، ج1، ص53.
[3] سورة مريم، الآية28.
[4] سورة التوبة، الآية114.
[5] سورة يوسف، الآية11.
[6] ديوان جرير، ص388.

ثانيا: آراء ابن جنّي الاجتهاديّة: وكما سلفت الذّكر، فابن جنّي كان في بعض مسائل الخلاف صاحب مذهب مستقلّ، يتّخذ لنفسه رأيا ينفرد به عن غيره من الآراء، وفيما يأتي أمثلة لذلك:

01): الخلاف في وجود معنى "من"في جميع التّمييز: والتّمييز اسم فضلة منصوب، يأتي لتبيين ما قبله، ويعرف بأسماء ومرادفات مختلفة عند النّحويّن: التّبيين، التّفسير، التّمييز، والمبيّن، والمفسّر، والمميّز ورافع الإبهام[1]وغير ذلك، ولم يحدّد له سيبويه مصطلحا مفردا كغيره، فهو عنده تحت باب:"هذا ما ينتصب نصب كم إذا كانت منوّنة في الخبر والاستفهام، وباب ما انتصب انتصاب الاسم بعد المقادير"[2].

والتّمييز عند ابن جني«اسم نكرة، يأتي بعد الكلام التام ، يراد به تبيين الجنس، وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير»[3]؛ أمّا الأعداد فكقوله تعالى:﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[4]،وقوله أيضا:﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[5]،وأمّا المقادير؛فهي ما تقدر بها الأشياء وتقاس، وفيها أنواع ثلاثة: **المكيل**:كالمكوك*والقفيز* والكر* والإردب*...ومثاله قولك: ناولني مكوكين شعيرا وصاعا تمرا ،و**الموزون**: تقول عندي رطل سميدا، و**الممسوح**: ومن ضمنه الذّراع، الشّبر، وقدر راحة وقدر كفّ... وتقول: ما في الثّوب مصَرّ درهم نسيجا، وما في السّماء قدر راحة سحابا،وما أشبه هذه المقاييس مما وضع لغير التّقدير، وذلك كقوله تعالى:﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[6]، وقوله أيضا:﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾[7]، وقولك: عندي مثل هذا مالا[8]، ويضاف له التّعجّب نحو

---

[1] ينظر، الهمع، السيوطي، ج4، ص62؛ والارتشاف، أبوحيان، ص1621.

[2] الكتاب، سيبويه، ج2، ص172، 174.

[3] اللمع في العربية، ابن جني، ص118.

[4] سورة يوسف ، الآية4.

[5] سورة ص، الآية23.

*مكوك: اسم لمكيال، وهو المد، وقيل الصاع، ويَخْتَلِفُ مِقْدَارُهُ بِاخْتِلَافِ اصْطِلَاحِ النَّاسِ عَلَيْهِ فِي الْبِلَاد، ينظر، اللسان، ج10، ص491.

*قفيز: ثَمَانِيَةُ مَكَاكِيكَ عِنْدَ أَهل الْعِرَاقِ، وَهُوَ مِنَ الأَرض قَدْرُ مِائَةٍ وأَربع وأَربعين ذِرَاعًا،ينظر، اللسان، ج10، ص395.

*الكرّ: سِتَّةُ أَوقار حِمَارٍ، وَهُوَ عِنْدَ أَهل الْعِرَاقِ سِتُّونَ قَفِيزًا، والقَفِيز ثَمَانِيَةُ مَكَاكِيكَ، والمَكُّوكُ صَاعٌ وَنِصْفٌ، ينظر،اللسان ج5، 137.

*الإردب:مِكْيالٌ ضَخْمٌ لأَهلِ مِصْر؛ قيل: يَضُمُّ أَربعةً وَعِشْرِينَ صَاعًا، وقيلَا يُكال بِهِ، وإِنما يُكالُ بالوَيْبَةِ، والإِرْدَبُّ بِهَا سِتُّ وَيْباتٍ.ينظر، اللسان ج1، ص416.

[6] سورة آل عمران، الآية91.

[7] سورة الزلزلة، الآية7.

[8] ينظر، اللمع، ابن جني، ص119،120؛ وشرح الرضي للكافية، ص695.

قولك: ياحسنها ليلة، وناهيك رجلا، وويحه رجلا، وحسبك به فارسا[1]، وأضاف ابن جني للتّمييز ما ينتصب عليه، وهو قولك:طبت به نفسا، وضقت به ذرعا، ومنه أيضا: زيد أحسن الناس علما[2].

وقد اجتاح باب التّمييز مسائل خلافيّة كثيرة، منها: الخلاف في العامل في التّمييز، والخلاف في جواز تقديمه على عامله، والخلاف في جواز تعريفه ب:"ال"، والخلاف في جواز نقله من المفعول...إلخ، ومن مسائل الخلاف فيه أيضا: وجود معنى"من"فيه، وهي المسألة المعنيّة بالبحث ها هنا، والتي أحاول من خلالها الوقوف على رأي ابن جني بالنّظر لآراء باقي النّحاة.

وفي هذه المسألة قولان: **الأوّل**: ويقرّ بوجود معنى"من" في جميع التّمييز، و**الآخر**:يقرّ بوجودها في بعضه ويمنعها في بعضه الآخر.

2-1-1):أمّا **القول الأوّل**؛ فيتكلّف تقدير"من"في جميع التّمييز فيجوز في قولك: اشتريت رطلا عدسا: اشتريت رطلا من عسل، وفي قولك: لي خمسون دينارا: لي خمسون من دينار، وقولك: زيد أكثر الناس بخلا: زيد أكثر الناس من بخل وهلمّ جرّا .، وهو قول انفرد به ابن جني، قال في لمعه:«ولا بدّ في جميع التّمييز من معنى من، أي من شجاع، ومن فارس، ونحو ذلك»[3]، فقد قدّر ابن جني معنى من في كلّ التّمييز بحكم قوله هذا، وهو حكم انفرد به، إذ لم أجد مثله عند أحد من النّحاة-فيما رجعت إليه من كتب-غيره، ولعلّه المقصود من قول الرّضي حين أورد:«وقد تكلّف بعضهم تقدير من في جميع التّمييز عن النّسبة، نحو: طاب زيد دارا،وعلما، وليس بوجه»[4]، وقد خطّأ ابن الخباز رأي ابن جني، وردّ عليه قوله ذاك بقوله:«وقوله:"ولا بدّ في جميع التّمييز من معنى من" خطأ؛ لأنّا لا نقول:طاب زيد من نفس، ولا هو أحسن النّاس من وجه...واستهوى قول ابن جني بعض الحمقى، فزعم أنّ مميّز أفعل التّفضيل يصحّ دخول من عليه، وقول ابن السّرّاج متعين لاعتضاده بأنّ مميز الجملة وأفعل التّفضيل لا يصحّ دخول"من"عليه لأنّه فاعل في المعنى»[5].ويظهر من قول ابن الخباز أنّ"من"يمنع دخولها على أفعل التّفضيل كقولك مثلا:زيد أطيب النّاس قلبا، فلا يصحّ:"منقلب"،كما لا يصحّ مثل ذلك في مميز الجملة، وهو كما بيّنه ابن عقيل :«ما ذُكر بعد جملة فعليّة مبهمة النّسبة»[6]، نحو قولك: غرست الحقل بصلا، وتصبّب زيد عرقا ونحوهما،ف"بصل وعرق: مميز جملة، فلا يجوز فيهما قولك:"من بصل ولا من عرق".

---

[1] الهمع، السيوطي، ج4، ص62.

[2] ينظر، اللمع في العربية، ابن جني، ص119.

[3] المصدر نفسه، ص120.

[4] شرح الرضي للكافية، ص710.

[5] توجيه اللمع، ابن الخباز، ص212.

[6] المساعد، ابن عقيل، ج2، ص61.

2-1-2):أمّا **القول الآخر**: فهو المفضي بأنّ"من"في التّمييز لا تدخل على جميعه بل على بعضه فقط، وهو في ذلك قسمان:الأوّل؛ وأجاز دخول من على الأعداد والمقادير، ومنعها من باقي التّمييز، وعلى هذا المذهب أبو علي الفارسي، قال في إيضاحه:«وجميع ما يفسّر من المقادير والأعداد، فمن تدخل عليه، نحو: ما في السّماء قدر راحة من السّحاب، ولي عشرون من الدّراهم، ولله درّه من الرّجال»[1]، ومن قبله سيبويه، قال في باب نصب كم إذا كانت منوّنة في الخبر والاستفهام:«وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك: ما في السّماء موضع كفّ سحابا، ولي مثله عبدا، وما في النّاس مثله فارسا، وعليها مثلها زبدا، وذلك أنّك أردت أن تقول: لي مثله من العبيد، ولي ملؤه من العسل، وما في السّماء موضع كف من السّحاب، فحذف ذلك تخفيفا، كما حذفه من عشرين حين قال: عشرون درهما»[2]، فأبو علي وسيبويه يقدّران"من في المقادير والأعداد، ويجيزانها فيهما، ويستثنونها من غيرهما(المميّز وأفعل التّفضيل).

وأمّا القسم الآخر؛ فأضاف على منع"من" من أفعل التّفضيل ومميز الجملة، منعها من الأعداد، وعلى هذا المذهب:المبرّد، حيث ذكر:«ومن التّمييز: ويحه رجلا، ولله درّه فارسا، وحسبك به شجاعا، إلا أنّه إذا كان في الأوّل ذكر منه حسن أن تُدخل من توكيدا لذلك الذّكر، فتقول: ويحه من رجل، ولله درّه من فارس، وحسبك به من شجاع، ولا يجوز عشرون من درهم، ولا هو أفرههم من عبد»[3]، وعليه خالد الأزهري حين صرّح بذلك في قوله:«ولا يمتنع جرّ التّمييز بـ"من" إلا من ثلاث مسائل: إحداها تمييز العدد كـ:عشرين درهما...،الثّانيّة: التّمييز المحوّل عن المفعول كـ: غرست الأرض شجرا...والثّالثة: ما كان فاعلا في المعنى إن كان محوّلا عن الفاعل صناعة كـ: طاب زيد نفسا، أصله: طابت نفس زيد، أو محوّلا عن مضاف غيره كأن يكون مبتدأ، نحو: زيد أكثر مالا، فـ مالا محوّل عن مبتدإ، إذ أصله: مال زيد كثُر، فحوّل المضاف وجُعل تمييزا، وأقيم المضاف مقامه فارتفع على الابتداء مكانه»[4]، فها هنا منع الأزهري دخول"من"على العدد، وعلى مميّز الجملة(بما فيه من محوّل عن فاعل وعن مفعول وعن مبتدإ-أفعل التفضيل-).

وممّن سار على هذا المذهب ووافقه: ابن مالك حين قال شارحا قوله:«وقولي:"ويجوز إظهار"من"مع ما ذكر في هذا الأصل، إن لم يميّز عددا ولم يكن فاعل المعنى، أشرت أنّ للقائل:لي ملء الكيس ذهبا،...وأمثال ذلك أن يجرّ المميّز بمن ظاهرة، فيقول:"مذهب"و"من قمح"، و"من دقيق"و"من إبل"،

[1] الإيضاح، أبو علي الفارسي، ص182.
[2] الكتاب، سيبويه، ج2، ص172.
[3] المقتضب، المبرد، ج3، ص35.
[4] التصريح، الأزهري، ج1، ص626.

و"من شاء" و"من رجل" و"من امرئ"و"من فارس"و"من جار"، وكذلك ما أشبه، وليس له أن يفعل ذلك في مميّز العدد، نحو: أحد عشر دينارا أو عشرين دينارا، ولا فيما هو فاعل في المعنى، نحو: زيد أكثر مالا، وطيّب نفسا بتفجير أرضه عيونا»[1]، والرّأي نفسه اختاره السيوطي في باب إظهار"من"مع التّمييز، قائلا:«ويجوز إظهار"من"مع كلّ تمييز ذكر في هذا الفصل أو غيره...و يستثنى العدد، فلا يقال: عشرون من درهم، ما لم يخرج عن التّمييز بالتّعريف نحو: عشرون من الدّراهم، وأفعل التّفضيل، فلا يقال في: زيد أكثر مالا:من مال...والمنقول عن فاعل ومفعول، وهما من مميّز الجملة، فلا يقال: طاب زيد من نفس، ولا فجّرت الأرض من عيون»،[2] وعليه فإنّ "من" حسب مذهب هؤلاء، ممتنع دخولها على الأعداد ومميّز الجملة وأفعل التّفضيل.

واستدلّ الأزهري على امتناع"من" من الأمور الثّلاث السّابق ذكرها بقوله:«وإنّما امتنع دخول "من"في المسائل الثّلاثة المقدّمة، لأنّ وضع"من" المبيّنة أن يفسّر بها وبمصحوبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه، نحو:قوله تعالى:﴿أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾[3]، وامتنع ذلك في العدد لعدم صحّة الحمل، لكون العدد دالا على متعدّد، والتّمييز مفرد، وفي المحوّل عن الفاعل والمفعول لأنّ التّمييز مفسّر للنّسبة لا اللّفظ المذكور، وجاز دخولها في غير ذلك؛ لأنّ التّمييز نفس المميّز في المعنى»[4].

وصحّح ابن الخبّاز من الرّأيين رأي أبي علي واختاره قائلا:«والحق ما قاله أبو علي:"وجميع ما يفسر من المقادير فمن تدخل عليه»[5]، أي أنّه أيّد دخولها على المقادير والأعداد أيضا، ولم يستثنها كما فعل الآخرون على ما بيّنّاه أعلاه.

و بدوري أستبعد رأي ابن جنّي في وجود معنى من في كلّ التّمييز، فأستثني من ذلك وجودها في مميز الجملة وأفعل التّفضيل، وأما مع الأعداد، فالمختار رأي السيوطي، حيث يصحب دخول من على العدد التّعريف ب:"ال"،قال السيوطي:«ويستثنى العدد فلا يقال:عشرون من درهم، ما لم يخرج عن التّعريف، نحو:عشرون من الدّراهم»[6]، وإن كان ذلك رأي أبي علي، حيث أضاف "ال" التّعريف في مثاله السّابق:«لي عشرون من الدّراهم»[7]، وإن لم يشر إلى ذلك بصريح عبارة.

---

[1] شرح التسهيل، ابن مالك، ج2، ص383.
[2] الهمع، السيوطي، ج4، ص67.
[3] سورة الكهف، الآية، 31.
[4] التصريح، الأزهري، ج1، ص627.
[5] التوجيه، ابن الخباز، ص212.
[6] الهمع، السيوطي، ج4، 64.
[7] الإيضاح، أبو علي، ص182.

وعليه فـ:"من" في التّمييز يمنع دخولها على أفعل التّفضيل، ومميّز الجملة، ويجوز دخولها على المقادير و يضاف إليها الأعداد بشرط تعريفها ب"ال".

2-2:الخلاف في ناصب المنادى: وهي مسألة من بين مسائل الخلاف النّحويّة في باب النّداء ، يتعلّق الخلاف فيها بتحديد العامل النّاصب للمنادى، وهي مسألة اجتاحها شيء من الشّك فيما إن كانت مسألة خلافيّة بين المدرستين أم أنّها بين بعض النّحاة فقط بغضّ النّظر عن اتّفاق المذهبين، والمهمّ في هذه المسألة، هو رأي ابن جنّي بالنّظر لبقيّة الآراء، وتحديد موقفه إزاءها.

والنّداء أسلوب من الأساليب الإنشائيّة، الغرض منه لفت الانتباه وطلب إقبال المنادى، وذلك قولك :يا عبدَ اللّه، وإنّما قام الخلاف ها هنا في النّاصب لـ(العبدَ)، والمذاهب في ذلك ثلاثة: النّصب بالفعل المحذوف اللّازم الإضمار؛ والنّصب بحرف النّداء-على اختلاف اعتباراته(حرف، اسم فعل، فعل)-، وآخره: النّصب بالعامل المعنوي(القصد)، وفيما يلي أسعى لمناقشة هذه الآراء، وأتحرّى صدق نسبتها لأصحابها، وأسعى من خلال ذلك إلى تحديد الرّأي الأصوب وترجيح الأخذ به، دون أن أهمل هدفي الأوّل من بسط الخلاف في هذه المسألة، وهو تحديد رأي ابن جنّي حيال بقيّة المذاهب الأخرى فيها.

2-2-1):النّاصبون بالفعل المضمر: ويرى هذا الفريق من النّحويّن أنّ النّاصب للمنادى فعل محذوف تُرك إظهاره، فأصل الكلام في قولك:"يا عبد اللّه":يا أدعو عبد اللّه"، بتقدير"أدعو"أو ما جرى مجراه في المعنى (أنادي، أعني...)، وتُرك إظهاره لكثرة استعماله ولقيام"يا"مقامه، وهو رأي سيبويه وجمهور البصريّين كما أشارت إليه كثير من المصادر، قال سيبويه مقرّا بذلك:«وممّا ينتصب في غير الأمر والنّهي على الفعل المتروك إظهاره قولك:يا عبد اللّه، والنّداء كلّه،...حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار"يا"بدلا من اللّفظ بالفعل، كأنّه قال:يا أريد عبد اللّه، فحذف"أريد"وصارت"يا"بدلا منها، لأنّك إذا قلت: يا فلان، عُلم أنّك تريده»[1]، فالنّصب عند سيبويه الفعل أريد الذي بعد الياء، حُذف لكثرة استعماله ولاستغنائنا عنه بالياء قبله.

وهو رأي المبرّد رغم ما نُسب إليه من آراء مخالفة، وذلك بدليل قوله:«واعلم أنّك إذا ناديت مضافا نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبد اللّه، لأنّ"يا"بدل من قولك:أدعو عبد اللّه، وأريد، لا أنّك تخبر أنّك تفعل، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلا، فإذا قلت:يا عبد اللّه، فقد وقع دعاؤك بعبد اللّه فانتصب على أنّه مفعول تعدّى إليه فعلك»[2]، وبصريح قوله هذا يرُدّ ويبطل ما نسبه إليه ابن يعيش والرّضي من نصب المنادى بالياء،حيث قال ابن يعيش:«وكان أبو العبّاس المبرّد

[1]الكتاب، سيبويه، ج1، ص291.

[2]المقتضب، المبرد، ج4، ص202.

يقول: النّاصب نفس يا لنيابيها عن الفعل، قال ولذلك جازت إمالتها»[1]، وقال الرّضي:«وأجاز المبرّد نصب المنادى على حرف النّداء، لسدّه مسدّ الفعل»[2].

وممّن سار على هذا المذهب واختاره من البصريّين القدامى، ابن السّرّاج[3]، وابن الخشّاب[4]، وإليه ذهب أبو علي الفارسي في عسكريّاته، بدليل قوله:«أفلا ترى أنّ هذا الاسم المنتصب-يا إيّاك-لا يخلو من أن يكون العامل فيه فعلا...وهذا الاسم معرفة لأنّه مضمر، فقلت: إنّ العامل فيه الفعل، إلا أنّ ذلك الفعل مختزل غير مستعمل الإظهار»[5]، وهو بعبارته هذه يبطل ما نُسب إليه من أقوال مخالفة.كما اختار هذا المذهب ابن يعيش حين قال:«والنّاصب له فعل مضمر تقديره: أنادي زيدا أو أريد أو أدعو أو نحو ذلك، ولا يجوز إظهار ذلك ولا اللّفظ به، لأنّ يا قد نابت عنه».[6]

واستصحّه ابن الحاجب(646هـ،570هـ) بقوله:«فالوجه ما قاله النّحويّون من أنّه منصوب بفعل مقدّر دلّ عليه الحرف المسمّى حرف النّداء، وأنّه كان الأصل:يا أدعو زيدا، أو أنادي زيدا أو ما أشبهه على معنى الإنشاء، فلمّا كثر استعماله حذفوه تخفيفا، واقتصروا عليه، فكان الموجب لحذفه كثرة استعماله، ووقوع حرف يدلّ عليه في محلّه»[7]. ومن المتأخّرين القائلين بذلك أيضا؛ابن مالك، حيث قال:«المنادى منصوب لفظا أو تقديرا بـ:"أنادي" لازم الإضمار استغناء بظهور معناه مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال»[8]، وتابعه في ذلك ابن هشام والسيوطي وغيرهما.

ومن المحدثين القائلين بهذا المذهب أيضا، نجد مثلا الدّكتور عبده الرّاجحي في مذاهبه، يقول:«واعلم أنّ النّداء كل اسم مضاف فيه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره»[9].

واحتجّ هؤلاء على نصب المنادى بالفعل المحذوف باستعمال قاعدة الأصل في العمل، إذ أنّ أولويّة العمل والأصل فيه إنّما هو للفعل، لا للاسم ولا للحرف، وبذلك يكون الفعل المضمر أولى بالعمل من غيره، قال العكبري:«وأمّا من قال العامل فيه محذوف، فاحتجّ بأنّ الأصل في العمل للأفعال، والحرف ينبّه على ذلك الفعل، لا أنّه يعمل، ألا ترى أنّ أدوات الشّرط إذا حُذف عنها الفعل أُعربت بفعل

---

[1] شرح المفصّل، ابن يعيش، ج1، ص127.

[2] شرح الكافيّة، الرضي، ص408.

[3] الأصول في النحو، ابن السّراج، ج1، 333.

[4] المرتجل، ابن الخشّاب، ص195.

[5] المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، ص109،110.

[6] شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص127.

[7] الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح: موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق، د.ط، د.ت.ط، ج1، ص251،252..

[8] شرح التسهيل، ابن مالك، ج3، ص385.

[9] دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، ص34.

محذوف دلّ عليه الحرف»[1]، فالنّصب عندهم فعل مقدّر (أدعو أو ما جرى مجراه) بعد حرف النّداء، لكنّه حذف لأسباب ثلاثة:

أ): **كثرة الاستعمال**:ولكثرة استعمال هذا الفعل في الكلام حُذف واستغني عنه ب"يا"في اللّفظ لا في العمل، وهو ما أشار إليه سيبويه في قوله:«حذفوا الفعل لكثرة استعماله في الكلام، وصار يا بدلا من اللّفظ بالفعل، كأنّه قال: يا أريد عبد اللّه، فحذف أريد وصارت يا بدلا منها، لأنّك إذا قلت : يا فلان، عُلم أنّك تريده»[2]، ومثّل لذلك بقول العرب بالحذف، قال:«وممّا يدلّك على أنّه ينتصب على الفعل وأنّ يا صارت بدلا من اللّفظ بالفعل، قول العرب:يا إيّاك، إنّما قلت: يا إيّاك أعني، ولكنّهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأي بدلا من اللّفظ بالفعل»[3].

ب): **الحذف لتوخّي توهّم الإخبار**: فالفعل عمل مضمرا لأنّه لو ظهر لحال الإنشاء خبرا، فقولك: يا عبد اللّه أسلوب إنشاء، أمّا قولك أدعو عبد اللّه، فكأنّك تخبر عن دعوتك له، فيحتمل الصّدق أو الكذب، واحترازا من حدوث ذلك أُضمر الفعل، يقول ابن الخشّاب:«وحرف النّداء نائب عن الفعل، إلا أنّه فعل لا يصحّ إظهاره، لأنّه لو ظهر لكان خبرا، والنّداء ليس بخبر، لأنّه أصل من أصول الكلام، لا يحتمل الصّدق ولا الكذب»[4].

ج): **دلالة الحرف عليه**: فيا ها هنا عوّضت الفعل وحلّت محلّه وأخذت معناه، فتنزّلت منزلته لفظا لا عملا، قال ابن الحاجب:«وإنّه كان الأصل يا أدعو زيدا، وأنادي زيدا، أو ما أشبهه على معنى الإنشاء، فلما كثر استعماله، حذفوا الفعل تخفيفا، واقتصروا عليه، فكان الموجب لحذفه كثرة استعماله، ووقوع حرف يدلّ عليه في محلّه، وحذف الفعل لما يدلّ عليه ليس ببدع في اللّغة بل واقع كثيرا»[5].

ورُدّ على هذا المذهب بأنّ هذا الفعل مقدّر ولا يظهر وإن ظهر يحيل الكلام الإنشائي خبرا، قال الخوارزمي مضعّفا هذا المذهب:«وما أبرد هذا المذهب، بل ما أبطله؟! وهذا لأنّه لو كان الفعل مضمراها هنا لكان كلاما يتطرّق إليه التّصديق والتّكذيب، وشيء منه ليس بكلام فيتطرّق إليه التّصديق والتّكذيب»[6]، وهو ردّ عبده الرّاجحي كذلك، قال:«فهذا الفعل المزعوم لا يظهر مطلقا، وإذا ظهر انتفى كون الكلام جملة ندائيّة، لأنّ الجملة النّدائيّة جملة إنشائيّة طلبيّة، وهذا الفعل يجعلها جملة خبريّة

---

[1] التبيين، العكبري، ص443.

[2] الكتاب، سيبويه، ج1، 291.

[3] المصدر نفسه، ص291.

[4] المرتجل، ابن الخشاب، ص191،192.

[5] الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ص252.

[6] شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم: التخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي، تح:عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، د.ط، د.ت.ط، د.ب.ن، ج1، ص325،326.

محتملة للصّدق والكذب معا»[1]، فقولك بدل يا زيدا :أدعو زيدا، يذهب الإنشاء ويحلّ محلّه الإخبار، وردّ على هذا الاعتراض بأنّ"أدعو"وُضع على أصل الإنشاء، وهو ما أورده الرّضي بقوله:«وما أورد ها هنا إلزاما–من أنّ الفعل لو كان مقدّرا، أو كان يا عوضا منه، لكان جملة خبريّة غير لازم، لأنّ الفعل مقصود به الإنشاء»[2] أو أنّه نُقل إلى الإنشاء كما ورد عن الصّبّان في قوله:«واعترض نيابة حرف النّداء عن أدعو، بأنّ أدعو خبر، والنّداء إنشاء، وأجيب بأنّ أدعو نُقل إلى الإنشاء»[3]، واعترض مهدي المخزومي على هذا الرّدّ بأنّ يا تزيد عن معنى أدعو–إنشاء أو منقولا إلى الإنشاء– معنى التّنبيه، وهي بذلك أولى بالعمل منه، يقول في ذلك:«...وذلك لأنّ الفعل وإن كان إنشاء أصالة كما يدلّ عليه كلام الرّضي، أو منقولا إلى الإنشاء كما زعم الصّبّان، لا يدلّ على ما تدلّ عليه يا من تنبيه أو نداء، لأنّ اشتقاق النّداء من ندى الصّوت، وهو بُعده، فالذي يدلّ على هذا هو "يا"لا"أدعو" ولا أدعوا، لأنّ قلّة بناء يا وانتهائها بصوت المدّ أدعى لتحقيق الغرض من النّداء من الفعل مهما يكن تقديره»[4].

كما يمكن ردّ قولهم إنّ الأصل في العمل للفعل لا الحرف، بأنّه يمكن للحرف أن يعمل فرعا عن الفعل أيضا، فمثلا إنّ وأخواتها عملت لمشابهتها الفعل ولتضمّنها معناه، ويا هنا شبيهة"بإنّ" لأنّها تضمّنت معنى الفعل"أدعو"، بل وزيادة، فالأولى أن يعمل هنا الظّاهر لإيفائه بالغرض دون الحاجة إلى تقدير الفعل، وفي ذلك تبسيط وتسهيل.

2–2–2): **النّاصبون بالحرف**: وهذا الفريق من النّحويّن ينصبون المنادى بيا، وهم في ذلك ثلاثة فرق: النّصب بها على أنّها و أخواتها أسماء أفعال، النّصب بها نفسها باقيّة على أصلها(حرف نداء)، والنّصب بها وبأخواتها على أنّها أفعال، وفيما يلي تفصيل لهذه المذاهب:

2–2–2–1): **النّصب بـ"يا" على أنّها اسم فعل**: وعلى هذا المذهب تكون يا وأخواتها أسماء أفعال بمعنى الفعل أدعو وما يجري مجراه، شأنها في ذلك شأن أسماء الأفعال الأخرى(أف بمعنى أتضجّر، وصه بمعنى أسكت، و واه بمعنى أتوجّع...)، وهو رأي الكوفيّين كما نسبه إليهم المرادي في قوله:«ذهب بعض النّحويّن إلى أنّ"يا"و أخواتها التي ينادى بها أسماء أفعال تتحمّل ضميرا مستكنّا فيها،ونُقل عن الكوفيّين»[5]، وإذا صحّت هذه النّسبة إليهم، فهي إذن مسألة خلافيّة بين المذهبين لا بين النّحاة فقط، غير أنّني لم أقع–فيما بحثت–على مؤلّف آخر ينسب إليهم القول بهذا الرّأي، وإنّما اكتُفي بنسبته لمجهول

[1] دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، ص34.

[2] شرح الكافية، الرضي، ص408.

[3] حاشيّة الصبان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ج3، ص197.

[4] في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص303،304.

[5] الجنى الداني، المرادي، ص355.

في أغلب المصادر التي عدت إليها(قال بعضهم، وقال قوم، وقال آخرون، وقيل...)، وقد يكون هذا الأمر(غيّاب رأي الكوفيّين في كثير من مصادر الخلاف) مع ذهاب بعض النّحويّين إلى القول باتّفاق المدرستين فيها، سببا في عدم مجيئها كمسألة خلافيّة مستقلّة كغيرها في كتب الخلاف بين المدرستين إلا ما جاء منها في ثنايا الخلاف في المنادى المفرد معرب أم مبني.

ونُسب هذا الرّأي أيضا لأبي علي الفارسي على لسان ابن يعيش في قوله:«وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه إلى أنّ يا ليس بحرف، وإنّما هو اسم من أسماء الفعل»[1]، وتبعه في هذا الرّضي بقوله:«وقال أبو علي –في بعض كلامه–إنّ يا وإخوته أسماء أفعال»[2]، وأثبتت بطلان نسبتهما بما قاله في عسكريّاته سابقا، حين تابع في ذلك تقدير الفعل والنّصب به، وأعزّزه ها هنا بما ورد في إيضاحه على لسان عبد القاهر الجرجاني شارحا:«وناب يا عن الفعل الناصب له–يا عبد اللّه–وكأنّه جمع بين يا وبين أعني ليجعل يا دليلا على كون المتكلّم في حال الدّعاء، وتنبيها على ذلك، غير أنّهم اختصروا فأضمروا هذا الفعل إضمارا لازما وصار يا كالعوض منه»[3]، كما أقرّ نفسه بحرفيّة يا وأنكر أنها اسم فعل بقوله في الإيضاح في باب الأسماء التي سُميت بها الأفعال:«ويدلّك على أنّ هذه–يقصد أسماء الأفعال– الكلم ليست أسماء وليست بحروف، أنّ الحرف والاسم لا يستقلّ بها كلام إلا في النّداء، وذلك ليس بنداء»[4]، ولا أدلّ على مذهبه من قوله في مؤلّفه هذين على أنّني لا أنفي عنه مطلقا القول بهذا الرّأي في غيرهما،أمّا السّيوطي فلم ينسب هذا المذهب لنحوي بعينه أو لمدرسة بعينها، فقال:«وقيل على أنّ حروف النّداء أسماء أفعال بمعنى أدعو، كـ"أف"بمعنى:أتضجّر، وليس ثمّ فعل مقدّر»[5].

وردّ هذا القول بأدلّة نوردها كما يلي:

2–2–2–1–أ): إنّ أسماء الفعل لا تقلّ عن حرفين، والهمزة من ضمن حروف النّداء، قال الرّضي:«ومنع بأنّ أسماء الأفعال لا تكون على أقلّ من حرفين، والهمزة من أدوات النّداء»[6]، فوجود الهمزة ضمنها وهي دون الحرفين يسقط الحكم عليها بأنّها أسماء أفعال، وفي هذا يقول ابن الحاجب:«والوجه الثّاني هو أنّ أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقلّ من حرفين، وهذه الحروف من جملتها

[1] شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص127.
[2] شرح الكافية، الرضي، ص408.
[3] المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، الجرجاني، ج2، ص62.
[4] الإيضاح، الفارسي، ص148.
[5] الهمع، السيوطي، ج3، 34.
[6] شرح الكافيّة، الرضي، ص408.

الهمزة وهي حرف واحد باتّفاق، فإذا وجب أن يكون بعضها ليس باسم فعل، وجب أن يكون البواقي كذلك»[1].

2-2-2-1-ب):أنّها لا يوجد بها ضمير كما في الأفعال وفي أسماء الأفعال الأخرى، إذ يكون في الفعل ظاهرا أو مضمرا، ويكون في اسمه مضمرا، كقولك:أف مثلا فمعناها:أتضجّر، فيها ضمير المتكلّم، أمّا"يا"، فلا ضمير فيها، قال ابن الحاجب:«...لا يستقيم أن تكون هذه الكلمات أسماء أفعال، لأنّ أسماء الأفعال لابدّ لها من مرفوع، ولا مرفوع هنا، فوجب ألا تكون أسماء أفعال»[2]، ويرادفه في المعنى قول الرّضي:«والجواب أنّ اسم كلّ فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا أو مضمرا، غائبا أو متكلّما أو مخاطبا، لكنّه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضّمائر، فتقول: صه في المفرد المذكّر والمؤنّث، وكذا في مثنّاهما ومجموعهما، وإذا كان أداة النّداء بمعنى فعل المتكلّم استتر فيه ضمير، فيكون كما قال بعضهم في أف:إنّه بمعنى أتضجّر أو تضجّرت، وفي أوه: إنّه بمعنى أتوجّع أو توجّعت»[3]، وليس شيء من ذلك في"يا".وأضيف على ذلك أنّه إذا سلّمنا القول بوجود الضّمير فيها، فإنّه لا يخلو من أن يكون ضمير متكلّم أو غائب أو مخاطب، وهو غير جائز في ذلك كلّه، ويُستدلّ على ذلك بقول ابن الحاجب، إذ يقول مفنّدا هذا الرّأي ورافعا له:«فإن زعم زاعم أنّ الفاعل مضمر فيها-يا و أخواتها-مثله في"رويد زيدا" أو أشباهه فغير مستقيم، لأنّها لا تخلو إمّا أن يكون لمتكلّم أو مخاطب أو غائب، لا جائز أن يكون لغائب إذا لم يتقدّم له ذكر، وليس المعنى أيضا عليه، ولا جائز أن يكون لمتكلّم، لأنّ ضمير المتكلّم لا يكون مستترا في أسماء الأفعال، ولا جائز أن تكون لمخاطب، لأنّه ليس المعنى عليه، إذ لم يرد أنّ المخاطب هو الدّاعي، ولأنّ المراد أنّه المدعو، فلا يستقيم أن يكون فاعلا مع كونه واقعا عليه الفعل»[4].

2-2-2-1-ج):أنّها لو كانت أسماء أفعال لما احتاجت إلى المنادى كونه فضلة كالمفعول و إخوته، ولا اكتفت بمرفوعها دونه، وكانت كلاما مستقلا بنفسه، وذلك غير جائز، يقول السّيوطي:«وردّ بأنّها لو كانت كذلك لتحمّلت الضّمير، ولاكتُفيّ بها دون منصوب، لأنّه فضلة، ولا قائل بأنّها تستقلّ كلاما»[5]، فلا يمكن أن تقوم"يا" باعتبارها اسم فعل لوحدها دون ذكر المنادى.

وبالنّظر لهذه الحجج ردّ هذا المذهب، وضعّف القول بالنّصب بالياء على أنّها اسم فعل.

---

[1] الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ص250.

[2] المصدر نفسه، ص250.

[3] شرح الكافية، الرضي، ص409.

[4] الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ص250.

[5] الهمع، السيوطي، ج3، ص34.

2-2-2-2): **النّصب بحرف النّداء نفسه"يا"**:ونصب هذا الفريق من النّحويّن المنادى بيا نفسها لقيامها مقام الفعل وحلّها محلّه، وتضمّنها معناه، ولم يقدّروا في ذلك فعلا، ولم ينصبوا بها على أنّها اسم فعل، ونُسب هذا الرّأي للمبرّد على لسان ابن يعيش والرّضي، أمّا ابن يعيش فقال:«وكان أبو العبّاس المبرّد يقول النّاصب نفس يا لنيابتها عن الفعل، قال ولذلك جازت إمالتها»[1]، وأمّا الرّضي، ففي قوله:«وأجاز المبرّد نصب المنادى على حرف النّداء، لسدّه مسدّ الفعل»[2]، وهو ادّعاء باطل يفنّده قول المبرّد نفسه، والذي أثبتته سابقا ضمن القائلين بالنّصب بالفعل المقدّر مواليا سيبويه فيما ذهب إليه، أمّا السّيوطي فنسبه لأبي علي الفارسي، وهي أيضا دعوى باطلة، يفسدها ما استشهدت به من أقوال الفارسي على مذهبه.[3]

والصّواب أنّه رأي ابن جنّي، انفرد به عن رأي المدرستين وعن النّحاة قبله، وقد قال بهذا الرّأي في كتابه اللّمع وقبله في الخصائص، قال في لمعه:«وأمّا النّكرة فمنصوبة"بيا"، لأنّها نابت عن الفعل، ألا ترى أنّ معناها أدعو زيدا وأنادي زيدا»[4]، وقال في خصائصه:«وذلك أنّ يا نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال:أدعو وأنادي، في كون كلّ واحد منهما هو العامل في المفعول»[5]، فابن جنّي ينصب المنادى بيا لقيامها مقام الفعل.

ووافقه العكبري في مذهبه هذا حين ردّ النّصب بتقدير الفعل بقوله:«والجواب أن يا فيها معنى الفعل وزيّادة، وهو التّنبيه، فصارت كالفعل، فعند ذلك لا يقدّر بعدها فعل، لأنّه يصير إلى التّكرار، واللّه أعلم بالصّواب»[6]، كما استحسنه الرّضي بعدما نسبه للمبرّد بقوله:«وليس ببعيد لأنّه يمال إمالة الفعل فلا يكون-إذن-من هذا الباب، أي ممّا انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف...وعند المبرّد حرف النّداء سدّ مسدّ أحد جزأي الجملة-أي الفعل-والفاعل مقدّر، ولا منع من دعوى سدّه مسدّهما»[7].

ومن المحدثين الذين اعتنقوا هذا الرّأي واتّبعوه: عبده الرّاجحي مثلا حين قال:«ومهما يكن من أمر فإنّ حرف النّداء هو الذي يعمل في المنادى»[8].

واستدلّ ابن جنّي ومن تابعوه على نيّابة"يا" عن الفعل ونصبها المنادى، بشبهها به من عدّة وجوه:

---

[1] شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص127.

[2] شرح الكافية، الرضي، ص408.

[3] الهمع، السيوطي، ج3، ص33.

[4] اللمع في العربية، ابن جني، ص169.

[5] الخصائص، ابن جني، ج2، ص277.

[6] التبيين، العكبري، ص443.

[7] شرح الكافية، الرضي، ص408.

[8] دروس في المذاهب النّحويّة، عبده الراجحي، ص34.

2-2-2-2-أ): تمام الكلام بها مع منصوبها: فالكلام يتمّ بها مع الاسم الذي بعدها ويستقلّ معناه، فقولك مثلا:يا زيدا، كلام مستقلّ يُستفاد منه تنبيه عبد اللّه وطلب إقباله مثلا، يقول ابن جنّي في ذلك:«إذا قلت:يا عبد الله، تم الكلام بها وبالمنصوب بعدها، فوجب أن تكون هي كأنها الفعل المستقل بفاعله والمنصوب هو المفعول بعدها فهي في هذا الوجه كـ: رويد زيدا، ومن وجه آخر أنّ قولك:"يا زيد" لما أطّرد فيه الضّم وتمّ به القول، جرى به مجرى ما ارتفع بفعله أو بالابتداء، فهذا أدون حالي"يا"، أعني أن يكون كأحد جزأي الجملة، وفي القول الأول هي جارية مجرى الفعل مع فاعله، فلهذا قوى حكمها وتجاوزت رتبة الحروف التي إنّما هي ألحاق وزوائد على الجمل، فلذلك عملت يا، ولم نعمل هل، ولا ما، ولاشيء من ذلك النّصب لمعنى الفعل الذي ذلت عليه ونابت عنه»[1]،وعبّر عن ذلك العكبري بقوله: «إنّ الكلام يتمّ بها وبالاسم، وليس هذا شأن الحروف، ولولا وقوعها موقع الفعل لم تكن كذلك »[2].

2-2-2-2-ب):جواز إمالتها: وهي خصيصة من خصائص الأفعال والأسماء لا الحروف، وجواز ذلك في"يا" أقامها مقام الفعل، قال ابن الأنباري:«والذي يدلّ على أنّها قامت مقامه من وجهين؛ أحدهما: أنّها تدخلها الإمالة، نحو: يا زيد، ويا عمر، والإمالة إنّما تكون في الاسم والفعل دون الحرف، فلمّا جازت فيها الإمالة دلّ على أنّها قد قامت مقام الفعل»[3].

2-2-2-2-ج): تعلّق حرف الجرّ بها: وتلك أيضا خصيصة من خصائص الأفعال، التي منها ما يتعدّى بنفسه ومنها ما يتعدّى بالجار،قال ابن جنّي:«ولذلك يا وصلت تارة بنفسها بقولك: يا عبد الله، وأخرى بحرف الجرّ، نحو قوله خشنت صدره وبصدره، ...وكنّيته أبا علي، وبأبي علي»،[4] فلمّا تعلّقت اللّام بها(لام الجرّ والاستغاثة) قامت مقام الفعل وعملت عمله.

2-2-2-2-د):نصبها الحال: وهي حجّة أضافها العكبري إلى ما سبق قائلا:«والرابع أنّهم نصبوا بها الحال: فقالوا: يا زيد راكبا»[5]، وهو شأن فعل الفعل، ولما أشبهته قامت مقامه وأدّت عمله.

وبالنّظر لهذه الوجوه التي شابهت فيها"يا"الفعل أعملها هؤلاء النّصب فيه بنفسها ولم يقدّروا لذلك أفعالا، ولم ينصبوا بها على أنها أسماء أفعال تنصب الاسم بعدها.

وردّ على هذا المذهب بجواز حذف"يا"، حيث تتساوى في ذلك مع الفعل التي نابت عنه، وليس ذلك في كلام العرب، قال السّيوطي:«وردّ بجواز حذف الحرف، والعرب لا تجمع بين العوض والمعوّض منه في

[1] الخصائص، ابن جني، ج2، ص278.
[2] التبيين، العكبري، ص443.
[3] الإنصاف، ابن الأنباري، ص279.
[4] الخصائص، ابن جني، ج2، ص279 .
[5] التبيين، العكبري، ص443.

الذّكر ولا في الحذف»[1]، وفي رأيي أنّ ذلك لا يمنع من قيامها مقام الفعل، ذلك أنّه يوجد بعض القواعد التي وضعتها العرب ساريّة العمل، لكنّها تستثني منها أمورا لعلّة قد تلحقها أو لخصيصة ميّزتها فأخرجتها عن القاعدة، ويمكن تطبيق هذا مع"يا" لما تكتسبه من ميزات و خصائص جعلتها تشابه الفعل الذي نابت عنه، وهو ما بيّنته سابقا.

2-2-2-3):**النّصب بـ:"يا"على أنّها فعل**: وهو قول ضعيف أورده السّيوطي، حيث نصب فريق من النّحويّن المنادى بيا و أخواتها على أنّها أفعال، وردّ بأنّ ذلك يلزم اتّصال الضّمير بها كما يتّصل بسائر العوامل الأخرى، وذلك غير جائز فيها، فقد يقال، يا إياك منفصلا، ولكن لا يقال: ياكَ بوصل ضمير الخطاب بها مباشرة[2]، وهو مذهب ضعيف في رأينا، لأنّ أشهر الحروف التي شابهت الفعل وتضمّنت معناه-إنّ وأخواتها مثلا- أعملت ولكن مع الإبقاء على أصل حرفيّتها، فكذلك الأمر بالنّسبة ليا ها هنا، تعمل في المنادى النّصب على أنّها حرف ناب عن الفعل فعمل عمله، لا على أنّها الفعل بحدّ ذاته.

2-2-3):**النّصب بالقصد**: والقصد عامل معنوي قال به البعض في نصب المنادى، فقولك: يا عبد اللّه، تنصب عبد اللّه لأنّك قصدت تنبيهه ودعوته، ولم تنصبه بيا أو بما قامت مقامه، وهو مذهب أورده السّيوطي ولم ينسبه لنحويّ بعينه، وردّ بعدم وجوده ضمن عوامل النّصب المعنويّة المعروفة(المفعوليّة، الخلاف، الصّرف...)، سواء عند البصريّن أو الكوفييّن، قال السيوطي في ذلك:«وذهب بعضهم إلى أنّ النّاصب له معنوي، هو القصد، وردّ بأنّه لم يُعهد في عوامل النّصب»[3].

والرّاجح -بحسب رأيي- في هذه المسألة الخلافيّة، هو رأي ابن جنّي، وهو المذهب القائل بنصب المنادى بالياء، ذلك أنّ القول بتقدير الفعل النّاصب له بحجّة أنّ الأصل في العمل إنّما هو للأفعال، قد يردّ لعلّة مشابهة الياء لهذا الفعل، ولتضمّنها معناه وزيّادة، كما أنّ القول بالنّصب بها باعتبارها اسم فعل أو أنّها فعل، قول ضعيف لما بيّنته سابقا، بالإضافة إلى أنّ الأخذ بهذا المذهب-النّصب بأداة النّداء-، فيه من التّسهيل والتّبسيط، إذ أنّ النّصب بالحرف ها هنا وهو ظاهر، وأبسط وأسهل من النّصب بالتّقدير والإضمار، وحصول الغرض (النّصب والتّنبيه) بما هو ظاهر بيّن أدعى إلى الفهم والاستيعاب منه إلى التّقدير، وأولى بالأخذ به من غيره.

[1] الهمع، السيوطي، ج3، ص33.
[2] ينظر، المصدر نفسه، ج3، ص34.
[3] المصدر نفسه، ج3، ص33.

خاتمة

خـاتـمة:

ومن خلال دراستي للموضوع، وعرضي لجزئيّاته، ومناقشتي لأفكاره، توصّلت إلى بعض النّتائج المتعلّقة به، والتي أورد ذكرها كما يأتي:

1-إنّ ابن جنّي علم من أعلام اللّغة وروّادها، وعظيم من عظمائها، وأنه قد قام حول هذه الشّخصيّة اختلاف كبير في أمور عدّة، ومن بينها الاختلاف في تحديد تاريخ مولده، والاختلاف في تحديد مذهبه النّحوي، والصّحيح أنّه ولد في حوالي:320هـ، وأنّه زاوج في مذهبه بين أمرين: الأخذ عن المذهبين تارة-وإن كان في ذلك بصريّا أكثر ممّا كان كوفيّا-والاجتهاد الخاص تارة أخرى.

2-إنّه أثرى المكتبة العربيّة بمؤلّفات عظيمة كانت ولا تزال محلّ اهتمام ومحطّ إعجاب وإجلال، تضمّنت مختلف فروع اللّغة، ومن أهمّها: الخصائص، سرّ صناعة الإعراب، وكتابه التّعليميّ هذا "اللّمع في العربيّة".

3- إنّ هناك تضاربا كبيرا بين المؤلّفين في التّحديد الدّقيق لبداية الخلاف النّحوي ونشأته، وأشهر الآراء في ذلك بدايته مع سيبويه والكسائي بما يُعرف بالمسألة الزّنبوريّة، وقد كان في بادئ الأمر منافسة بين النّحويّين، ثم اشتدّ بعد ذلك ليصبح خلافا نحويا.

4- تظافر مجموعة من الأسباب وراء الخلاف النّحوي ، من أهمّها: التّنافس العلميّ بين النّحويّين، اختلاف المنهج وطبيعة الدّراسة النّحويّة، واختلاف الاجتهاد الخاصّ بين النّحاة.

5- إنّ للخلاف النّحوي صوّر ومظاهر عديدة، ومن بينها: المناظرات، اللّقاءات والمجالس، كما تمثّل مسائل الخلاف النّحوي أهم صوّر الخلاف وأكثر شاهد عليه.

6- إنّ الكتاب وإن كان صغير الحجم فهو عظيم المعرفة، قد حوى في طيّات صفحاته مجموعة معتبرة من قضايا النّحو والصّرف المتّفق فيها والمختلف فيها بين النّحاة، وأنّه قد تمّ عرضها بطريقة مبسّطة تماشي الغاية من وضعها.

7- إنّ مسائل الخلاف في كتاب اللّمع قد بلغت خمسا وتسعين مسألة خلافيّة، تنوّعت من حيث الموضوع، فمنها ما كان في النّحو و منها ما كان في الصّرف، على أنّ الخلاف في أبواب النّحو قد افتكّ حصّة الأسد منها بالنّظر إلى الخلاف في قضايا الصّرف، كما تنوّعت من حيث أطراف الخلاف، فمنها ما كان بين نحاة المدرستين، ومنها ما كان بين مجموعة من النّحويّين فقط.

8- إنّ أغلب مسائل الخلاف هاهنا إنّما قامت أساسا على فكرة العامل، و فكرة تطبيقه على معظم أبواب النّحو، وقد يعود ذلك لشغف النّحاة بها.

9- إنّ طرح ابن جنّي لمسائل الخلاف الواردة في الكتاب لم يكن طرحا مشيرا إلى الخلاف إلّا نادرا، إذ كان يطرح رأيه على أنّه الأصوب أو المسلّم به، وقد يعود ذلك إلى الغاية من تأليفه الكتاب، وهو تعليم

النّحو، كما أنّه لم يكن يحتجّ لكلّ رأي يدلي به في هذه المسائل،إذ كان يكتفي بعرضه والتّمثيل له فقط في معظم المسائل.

10- يمكن القول إنّ ابن جنّي كان بصريّا في قضايا الخلاف الواردة هاهنا، ذلك أنّه والى البصريّين في معظم هذه المسائل إلاّ في واحدة منها (رافع الخبر).

11- إنّ بعض آراء ابن جنّي في اللّمع قد اختلفت عنها في مؤلّفاته السّابقة، إذ وجدناه قائلا برأي ما في أحد مؤلّفاته، ثم عادلا عنه في هذا الكتاب، ويتعلّق الأمر هنا برافع الخبر.

12- أسفرت الدّراسة على عدم صحّة بعض الآراء التي نُسبت لابن جنّي على أنّه انفرد بها(جواز تقديم المفعول معه على عامله"جاء والطّيالسة والبرد")، وأثبتت عكسها.

13-إن لأبي علي الفارسي أراء انفرد بها عن مذاهب النّحويّن السّابقين(كما في مسألة"إمّا العاطفة"، و"ليس" بين الحرفيّة والفعليّة، ومسألة إعراب الأسماء السّتّة)، وإنّ ابن جنّي قد وافقه في بعضها تارة(أربع مسائل)، وخالفه في بعضها الآخر تارة أخرى(مسألتين) على نحو ما بيّنته سابقا.

14- إنّ ابن جنّي قد انفرد برأيه في بعض مسائل الخلاف في كتابه اللّمع(مسألتين)، وهي قليلة بالنّظر لما أبداه من اجتهاد وتميّز في مؤلّف غيره (الخصائص مثلا).

15- إنّ ابن جني قد أصاب في معظم آرائه النّحويّة في النّماذج التي تمّ بسطها، سواء التي والى فيها إحدى المدرستين، أو التي كانت بينه وبين أستاذه، اتّفاقا أو اختلافا، أو التي انفرد فيها.

16- إنّ التّعقيد والصّعوبة التي تحول دون فهم مسائل الخلاف إنما تعود لأسباب مختلفة منها:كثرة الآراء، وغموض بعضها، والتّذبذب في نسبتها لأصحابها، وكذا تعدّد الآراء للنّحوي الواحد في المسألة الواحدة وفقدان بعض المصادر المهمّة التي تحددّ ذلك.

17- أنّ للخلاف النّحوي دورا كبيرا في تيسير النّحو وتوسيع قواعده، وإثراء اللّغة وتطويع استعمالها، وذلك يكون باختيار الرّأي الأقرب للفهم والاستيعاب، والبعيد عن التّعقيد والتّأويل والتّقدير ما أمكن ذلك.

وفي الأخير، أرجو أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه تعالى،وأنّ يعود بالنّفع على قارئه ومتتبّعه، فإن وُفّقت فيه فذلك فضل من اللّه يؤتيه من يشاء، ولا يسعني عن ذلك إلا الحمد والّشكر، وإن قصّرت، فمن ضعفي وقلّة حيلتي، ولا يسعني عن ذلك إلا الاعتذار وطلب الصّفح والعفو.

ملحـــقات

ملحق: مسائل الخلاف النّحويّة في كتاب اللّمع:

المسألة الخلافية	عنوان الباب	صفحته في كتاب اللّمع وفي شرحه التّوجيه	
		في اللّمع	في الشّرح
1): الاختلاف في حدّ المنصرف.	**باب إعراب الاسم الواحد.**	52	74/75
2): الاختلاف في علّة دخول التّنوين الأسماء.		52	76
3): الاختلاف في جارّ المضاف إليه.		52-53	77
1): الاختلاف في الوقف على المنقوص مرفوعا أو مجرورا.	**باب إعراب الاسم المعتلّ**	55	82
2): الاختلاف في الوقف على المنقوص غير المنّون مرفوعا أو مجرورا.		56	83
3): الاختلاف في الوقف على المقصور المنّون رفعا ونصبا وجرا.		57	85-86
4): الاختلاف في حروف الإعراب وعلامات الإعراب في الأسماء ا لستّة.		59	89
1): الاختلاف في حروف الإعراب وعلامات الإعراب في التثنية والجمع.	**باب التثنية**	61	91
2): الاختلاف في علّة زيّادة النّون في التّثنية والجمع.		61	91
1): الاختلاف في الألف والتّاء في جمع التّأنيث.	**جمع التّأنيث**	65	97
1):الاختلاف في رافع المبتدأ.	**باب المبتدأ**	71	104
1): الاختلاف في رافع الخبر.	**باب خبر**	72	106
2): الاختلاف في الظّرف أهو خبر للمبتدأ، أم أنّه متعلق بخبر المبتدأ في قولنا: "زيد خلفك"؟.		74	112
3): الاختلاف في تقدير النّاصب في الظّرف في قولنا"زيد خلفك"، أهو اسم الفاعل أم الفعل؟		75	112

4): الاختلاف في الضّمير العائد على المبتدأ، أحُذف مع النّاصب المقدّر أم أنّه انتقل إلى الظرّف؟	**المبتدإ**	75	113
5): الاختلاف في كون الظّرف وحرف الجرّ والمشتق خبرا مقدّما.		76	117
6):الاختلاف في تقدير الظّرف وما أقيم مقامه، أيجريان مجرى المفرد أم الجملة؟.		76	115
7): الاختلاف في جواز تقديم الخبر على المبتدإ.		76	116
1): الاختلاف في رافع الفاعل.	**باب الفاعل.**	79	201
2): الاختلاف في جواز تقديم الفاعل على الفعل.		79	121
3): الاختلاف في جواز إبراز الضّمير في الفعل المسند للمتنّى والجمع.		80	122
1): الاختلاف في رافع المفعول الذي لم يسمّ فاعله.	**باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله.**	82	128
2):الاختلاف في ناصب المفعول الثّاني، أهو الفعل المذكور أم الفعل المحذوف؟		82	128
3): الاختلاف في الأولى بإقامته مقام الفاعل أهو المفعول به أم المصدر؟		84	131-132
1):الاختلاف في كان وأخواتها أهي أفعال أم حروف؟	**باب المشبّه بالفاعل في اللفظ(اسم كان وخبر إنّ)**	85	134
2):الاختلاف في جواز تقديم الخبر على أسماء كان وأخواتها وعليها نفسها.		87	138-139
3): الاختلاف في ليس، أ هي فعل أم حرف؟		85	التبيين308
4): الاختلاف في جواز تقديم خبر ليس عليها.		88	139
5): الاختلاف في معنى زيّادة كان.		89	142
6(: الاختلاف في رافع خبر إنّ.		92	148

1): الاختلاف في النّكرة بعد"لا"؛ معربة هي أم مبنيّة؟		97	158
2): الاختلاف في تنوين"خلة في قول الشّاعر: لا نسب اليوم ولا خلّة.	**باب "لا" في النّفي**	98	160
3): الاختلاف في حركة وصف اسم لا؛ أيكون بالتنوين أم بالفتح مع التنوين، أم بالرّفع؟		100	162
4): الاختلاف في المثنّى والمجموع المنفييّن بـ"لا"؛ أهما مبنيان أم معربان؟		100	163
5): الاختلاف في رافع خبر لا.		100	164
1): الاختلاف في أصل الاشتقاق؛ أهو المصدر أم هو الفعل؟	**باب**	101	167
2): الاختلاف في ناصب المصدر؛ أهو الفعل المذكور أم الفعل المحذوف المشتق من لفظة؟	**المفعول المطلق**	101	173
3): الاختلاف في ناصب "القرفصاء" في قولنا: "قعد القرفصاء".	**وهو المصدر**	103	171
1): الاختلاف في ناصب المفعول به الأول.	**باب المفعول به**	105 106	176
2): الاختلاف في ناصب المفعول به الثّاني.		106	178
1): الاختلاف في ناصب المفعول له.	**باب المفعول له**	114	198
1): الاختلاف في ناصب المفعول معه.	**باب المفعول معه**	115	200
1): الاختلاف في جواز تقديم الحال على عاملها المتصرّف.	**باب**	117	203- 205
2): الاختلاف في جواز تقديم الحال على المجرور في قولنا:"مررت بزيد جالسا".		118	207

2): الاختلاف في حتمية وجود معنى"من" في جميع التّمييز.	**التّمييز**	120	212
1): الاختلاف في ناصب المستثنى.	**باب الاستثناء**	122 124	215 216
2): الاختلاف في تسمية المستثنى "بدلا".		122 123	217
3): الاختلاف في جواز نقل "سوى" عن ظرفيّتها.حد قول ابن جني: أما سوى فمنصوبة على الظرفية.		124	224
4): الاختلاف في خلا وحاشا؛ أهي أفعال وحروف أم أنّها أفعال لا غير؟		125 126	225 226
1):الاختلاف في معنى"منَ"، أهي لابتداء الغاية في المكان أم أنّها لابتداء الغاية في المكان والزّمان؟	**باب حروف الجرّ**	128	الإنصاف 315
2): الاختلاف في "رُبَّ؛ حرف أم اسم؟		127	232
االاختلاف في معنى"ربّ"؛ أهي للتقليل أم أنّها للتّكثير أيضا؟		128	231
4): الاختلاف في إعراب ما" رأيته مذ يومان"؛ أيّهما المبتدأ أو أيّهما الخبر؟		130	240
5): الاختلاف في ناصب الفعل بعد "حتّى"؛ أنُصب بها أم بأنّ المضمرة بعدها؟		132	247 249
1): الاختلاف في التّوابع؛ مشتقّة أم لا؟(أكتع، أبصع، أجمع...).	**باب التوكيد**	142	270
2):الاختلاف في المبدل منه أهو مطّرح أم مراد؟	**باب البدل**	144	280
1): الاختلاف في معنى"الواو"، أ هي للجمع دون ترتيب أم أنّها للجمع مع الترتيب؟	**باب**	153	284
2): الاختلاف في كون"إمّا"حرف عطف.		149 154	283 292

3): الاختلاف في معنى" أو".		150	286
4): الاختلاف في "لكن"؛ أتفيد الاستدراك بعد النّفي فقط أم تفيده بعد النّفي و الإيجاب ؟	**العطف**	151	288
5): الاختلاف في جواز العطف على الضّمير المتّصل المرفوع؛ أيكون بذكر التّأكيد أم بتركه؟		156	293 294
6): الاختلاف في العطف على المضمر المتّصل المجرور؛ أ يكون بإعادة الجارّ أم بتركه؟		157	294
1): الاختلاف في كون "إيّا"ضمير منفصل منصوب.	**باب**	160	303
2): الاختلاف في أن "إيّا"مضمر.		160	303
3): الاختلاف في الضّميرين المرفوعين المتّصلين"الألف و الواو"، أهما اسمان أم حرفان؟	**الضّمائر**	161	306
4): الاختلاف في الأعرف بين العلم وأسماء الإشارة (الكوفيون).		164	314
1): الاختلاف في زوال تعريف العلم عند ندائه.		168	319
2): الاختلاف في ناصب المنادى النّكرة.		169	319
3): الاختلاف في العطف على المنادى باسم فيه الألف واللّام؛ أ يكون بالرّفع أم بالنّصب؟	**باب النّداء**	173	325 326
4): الاختلاف في جواز نداء ما فيه الألف واللّام.		174	327 328
5): الاختلاف في أصل الميم اللّاحقة بلفظ الجلالة في النّداء (اللّهم) .		175	329
2): الاختلاف في ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن.	**باب**	176	332
3): الاختلاف في جواز ترخيم ما كان أصله على ثلاثة أحرف.		178	336
4): الاختلاف في ترخيم النّكرة والمضاف.		179	-331

	التّرخيم		338
5): الاختلاف في جواز ترخيم" حبليان".		180	342
1): الاختلاف في ندب النكرة والاسم الموصول نحو قولنا مثلا:"وامن لا يعنيني أمرهوه".	**باب**	181	345
2): الاختلاف في ندب المضاف إليه، بالمد أم بالياء (وا عبد الملكاه/ واعبد الملكيه).	**النّدبة**	181	346
1): الاختلاف في رافع الفعل المضارع.	**باب إعراب الأفعال وبنائها**	183	351
1): الاختلاف في ناصب الفعل بعد حرف العطف ("الواو ، أو، الفاء")، أ نصب به أم بأنْ المضمرة بعده؟	**باب الحروف التي**	187	367
2): الاختلاف في ناصب الفعل بعد الحرفين الجارّين (اللام وحتى)، أنُصب بأن المضمرة أم نصب بهما؟	**تنصب الفعل**	191-190	367-368
1): الاختلاف في جازم فعل جواب الشّرط في قولنا: "إنْ يقمْ أقمْ".	**باب الشّرط وجوابه**	194	375
1): الاختلاف في لفظ "أحسن" في قولنا:"ما أحسن زيد"أهي فعل ماض أم اسم؟		197	382
2): الاختلاف في كان في قولنا: "ما كان أحسنَ زيدًا" أهي ناقصة أم تامّة، أم أنّها زائدة؟	**باب التعجّب**	197	383
3) الاختلاف في لفظ"أفعل به" ومعناه.		198	384
3): الاختلاف في جواز التّعجّب من الألوان بصيغة ما أفعل (الأبيض والأسود).		199	386
1): الاختلاف في نعم وبئس؛ أهما فعلان أم اسمان؟	**نعم وبئس**	200	388
1): الاختلاف في جارّ النّكرة بعد كم الخبريّة، أجرّت بها أم بـ"من" المضمرة بعدها؟	**باب كم الخبريّة**	206	402
2): الاختلاف في أصل ألف التّأنيث في مثل كلمة	**باب معرفة ما ينصرف و ما لا ينصرف**	-221	413

"صحراء".		213	
1): الاختلاف في وزن "أرطى").	**باب الجمع**	235	463
1): الاختلاف في دخول تاء القسم على "ربّ" في القسم.:"تربّ".	**باب القسم**	242	476-477
1): الاختلاف في "الألف واللام"؛ أهي اسم موصول أم حرف موصول؟	**باب الموصول والصّلة**	447	492
2):الاختلاف في وصل أيْ الموصولة بالفعل الماضي في قولهم: "لأضربنّ أيّهم قام صاحبه"		249	497
1): الاختلاف في "ما" الموصولة أهي حرف أم اسم؟	**باب الحروف الموصولة**	254	515
2): لاختلاف في ناصب مسمعًا أهو الفعل أم المصدر في قولنا: (كررت فلم أنكل عن الضّرب مسمعًا)؟		256-257	520
1): الاختلاف في حالة المثنّى والجمع المؤكّد بنون التّوكيد أهو معرب أم مبني؟ (تضربان).	**باب النّونين**	261	529
2): الاختلاف في نون "تتبعان".		262	529
1): الاختلاف في النّسب إلى الاسم الذي جاوز ثلاثة أحرف وقبل آخره كسرة (تغلب مثلا).	**باب النّسب**	266	537
1): الاختلاف في تصغير "شيخ": شِييخ(بالكسر) أم شويخ ؟	**باب التّصغير**	278	557
2): الاختلاف في تصغير "سفرجل": سفيرج أم سفيرجل، وفرزدق:فريزد أم فريزق		280-280	559
3): الاختلاف في تصغير "وراء": وُرَيّة أم وُرَيّة؟.		284	565
4): الاختلاف في تصغير إنسان.		286	568
1): الاختلاف في نوع الهمزة في "ال" التّعريف؛ أهي همزة وصل أم قطع؟	**باب ألفات الوصل والقطع.**	290	576

الملاحظة 01:هناك مسألتان خلافيتان لم تردا في شرح كتاب اللّمع-التّوجيه-و الذي اعتمدته في استخراج المسائل السّابقة، ووقعت عليها في مصادر أخرى، و قد أوردتهما في الجدول السّابق، وهما:

01): الخلاف في معنى"من"؛ أتفيد ابتداء الغاية في المكان أم في المكان والزّمان؟ ووردت في الإنصاف لابن الأنباري ص315.

02): الخلاف في "ليس"؛ أ فعل هي أم حرف؟. ووردت في التّبيين للعكبري، ص308.

الملاحظة 02: مجموع المسائل الخلافيّة الواردة في الكتاب هو خمس وتسعون مسألة، تابع في واحدة منها مذهب الكوفيّين(رافع الخبر)، بينما خالف أستاذه في اثنتين منها كما بيّنتهما في الشّرح، ووافقه في أربعة منها، هي(الخلاف في إعراب الأسماء السّتّة، والخلاف في إعراب المثنّى والجمع، الخلاف في الظّرف الواقع خبرا، والخلاف في لفظ"أفعل به" ومعناه)، وانفرد بمذهبه في مسألتين، فيما والى مذهب جمهور البصريّين أو بعضهم في باقي هذه المسائل(سبعة وثمانين مسألة).

مسرد المصادر والمراجع

مسرد المصادر والمراجع:

*القرءان الكريم برواية حفص.

01- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، أبو بكر الشرجي الزبيدي، تح:طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، د.ب.ن، ط1، 1987.

02- إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، شدى جزار، دار البارودي العلمية، عمان، الأردن، د. ط، 2006.

03- ابن جني عالم العربية، حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1990.

04- ابن جني النّحوي، فاضل السامرّائي، دار النذير، بغداد، د .ط، 1969.

05- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان،تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د.ط، د.ت.ط.

06- أسرار العربيّة، ابن الأنباري، تح: حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1997.

07- أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، فاطمة محمد طاهر حامد، مذكرة دكتوراه، جامعة أم القرى مكة، 1430.

08- الأصول في النحو، ابن السراج، تح:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996.

09- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّن والكوفيين، ابن الأنباري، تح:جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002.

10- لأمالي، ابن الشجري، تح:محمود محمد الطناحي،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992.

11- الإيضاح، أبو علي الفارسي، تح:كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1996.

12- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح: موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق، د.ط، د.ت.ط.

13- البسيط في شرح الجمل، أبن أبي الربيع، تح:عياد بن عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.

14- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر،ط2، 1979.

15- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروز أبادي، تح:محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2000.

16- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002.

17- تاريخ النّحو، علي نجدي ناصف، دار المعارف، القاهرة، د ط، د ت ط.

18- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، المختار ولد ابّاه،دار الكتب العلمية، لبنان،ط2، 2008.

19- التبيين عن مذاهب النحويين البصريّن والكوفييّن، العكبري، تح:عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

20- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح:محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، د.ط، 1967.

21- التعريفات، الشريف الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط، د.ت.ط.

22- توجيه اللّمع، ابن الخباز، تح: فايز زكي محمد دباب، دار السلام لصاحبها عبد القادر البكار، مصر، ط1، 2002.

23- الجمل في النحو، أبو إسحاق الزجاجي، تح:علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت،ودار الأمل، الأردن ط1، 1984.

24- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تح:فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1992.

25- حاشيّة الصبان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997.

26- حروف المعاني، أبو إسحاق الزجاجي، تح:علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، الأردن، ط2، 1986.

27- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، ط4، 1997.

28- الخصائص، ابن جني، تح:محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ط، د.ت.ط.

29- الخلاصة النّحويّة، تمام حسان، عالم الكتب، د.ب.ن، ط1، 2000.

30- الخلاف النحوي بين النحويين، دراسة وتحليل وتقويم، رزق الطويل ، الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1985.

31- الخلاف النحوي في باب التنازع(1) جمعا ودراسة، محمد إبراهيم محمد نجيب، مجلة جامعة المدينة العالمية(مجمع)، العدد22، 2017.

32- الخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاثة، سالم سعيد الفلق، مذكرة ماجستير، جامعة عدن، اليمن، 2010.

33- الخلاف النحوي في المنصوبات، صالح الوليدي، جدار الكتاب العلمي، عمان، الأردن، ط1، 2006.

34- الخلاف النحوي، نشأته، أسبابه، مظاهره، أكرم ناصر ناصر حسين، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، المجلد الأول، العدد الأول، 2019.

35- دروس في المذاهب النّحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربيّة، بيروت، ط1، 1980.

36- دمية القصر وعصرة أهل العصر، الطيب الباخرزي، تح: محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993.

37- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه: أبو سعيد الحسن السكري، تح: محمد حسن ال ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط2، 1998.

38- ديوان امرئ القيس، تح، عبد الرحمان المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2004.

39- ديوان جرير، تح:نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة،،ط3، 2009.

40- ديوان جميل بثينة، تح:إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ط،2006.

41- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تح: عبد الله شندة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 2006.

42- ديوان ذي الرمة، تح:أحمد حسن سبج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1995،

43- ديوان لبيد مع السيرة والأقوال والنوادر، تح:محمد عبد الرحيم، دار الرتب الجامعية، لبنان، ط1، 2008.

44- ديوان النابغة الذبياني، تح: حمدو طما س، دار المعرفة،بيروت، لبنان، ط2005،2.

45- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تح:أحمد محمد الخراط، ، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، د.ت.ط.

46- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تح:حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993.

47- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة؛دار مصر للطباعة، ط20، 1980.

48- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تح:محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955.

49- شرح التسهيل، ابن مالك، تح: عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون،دار هجر، د.ب.ط، د.ط، د.ت.ط.

50- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تح:محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

51- شرح جمل الزّجّاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تح: فواز الشعار بإشراف اميل بديع يعقوب، دار الكنب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1998.

52- شرح ديوان الفرزدق، تح: إليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، لبنان، ط1، 1983.

53-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ص2019، الاستر أبادي، تح:حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1993.

54- شرح المفصل، ابن يعيش، تح:حواشي نفيسة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ط، د.ت.ط.

55- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم: التخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي، تح:عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، د.ط، د.ب.ن ،د.ت.ط.

56- ضحى الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط10، 2000.

57- علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، ط9، 2004.

58- الفهرست، تح: رضا تجدد، د.د.ن، د.ب.ن، د.ط، د.ت.ط.

59- في أصول النّحو، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1957

60- الكتاب، سيبويه، تح:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.

61- كتب مسائل الخلاف النحوي دراسة تحليلية نقدية موازنة، ناصر إبراهيم صالح النعيمي، مذكرة دكتوراه،جامعة اليرموك، 1999.

62- الكليات، أبو البقاء الكفوي، تح:عدنان درويش محمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1998.

63- لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت.ط.

64- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تج: عبد الاله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995.

65- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تح:أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلميّة بيروت،ط1998،1.

66- المباحث اللّغويّة في شرح اللمع للواسطي الضّرير دراسة وتحليل، عمار أحمد حسن الحمداني، مذكرة ماجستير، جامعة ديالي، 2012.

67- اللمع في العربيّة، ابن جني، تح حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1985.

68- اللمع في العربيّة، ابن جني، تح:سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، د.ر.ط، 1988.

69- المحصول في شرح الفصول، ابن إياز البغدادي، تح: شريف عبد الكريم النجار، دار عمّار، الأردن ط1، 2010.

70- مجالس ثعلب، أحمد بن يحي ثعلب، تح:محمد عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 2008.

71- المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأصل، الأردن، ط3، 2001.

72- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، د ت ط.

73- المرتجل، ابن الخشاب، تح: علي حيدر، دمشق، ط1، 1972.

74- متن ألفية ابن مالك، تح: عبد اللّطيف بن محمد الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط1، 2006.

75- المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين في إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه(دراسة وصفية تحليلية)، إيمان إياد إبراهيم عبد الجواد، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.

76- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط1، 1987.

77- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، تح: يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

78- المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، تح: عبد الكريم النجار، دار عمار، د.ب.ط، د.ر.ط، د.ت.ط.

79- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تح:محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982.

80- معاني القرءان، أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تح:هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1990.

81- معاني القرءان، الفراء، عالم الكتب، بيروت،ط3، 1983.

82- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، القاهرة، ط2، 2003.

83- معجم الأدباء وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، تح:إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1993.

84- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، هشام الأنصاري، تح:محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، د.ط، 1991.

85- المفردات في غريب الألفاظ، الراغب الأصفهاني، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.ط.

86- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح:علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993.

87- المفضليات، المفضل الضبي، تح: محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، د.ت.ط.

88- مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، مصر، ط1، 1979.

89- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: الشّريبني شريدة، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 2009.

90- المقتضب أبو العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، د.ط، 1994.

91- من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، الجامعة اللبنانية، د.ط، دت.ط.

92- المنصف شرح التصريف للمازني، ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعيد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954.

93- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن،ط3، 1985.

94- النحو الميسر، محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 2013.

95- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، 1974.

96- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت.ط.

97- همع الهوامع في جمع الجوامع، السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د.ط، 1979.

98- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1970.

99- يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر، أبي منصور الثعالبي،تح: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1983.

الفهرس

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصّفحة
إهداء.	
شكر وعرفان.	
ملخّص البحث.	
مقدّمة.	أ، ب، ج
مدخل:	04
أوّلًا:ترجمة لمؤلف الكتاب{ابن جنّي}.	05
ثانيًا:التّعريف بكتاب اللّمع في العربيّة.	13
ثالثًا:الخلاف النّحويّ، المفهوم والنّشأة.	18
الفصل الأوّل:آراء ابن جنّي بين المذهبين: البصريّ والكوفيّ.	
أوّلا: ابن جنّي مع البصريين:	27
01)- الخلاف في معنى الواو في العطف.	27
02)-: نعم وبئس بين الفعليّة والاسميّة..	32
03)- الخلاف في ناصب المفعول معه.	42
ثانيّا: ابن جنّي مع الكوفيين:	51
01)- الخلاف في رافع الخبر.	51
الفصل الثّاني:مذهب ابن جنّي بين آراء الأستاذ والاجتهاد الخاص.	
أوّلا:آراء ابن جني بين المخالفة والموافقة لآراء الأستاذ:	63
01)- الخلاف في عطفيّة إمّا.	63
02)- "ليس" بين الفعليّة والحرفيّة.	68
03)- الخلاف في إعراب الأسماء السّتّة.	75
ثانيّا:آراء ابن جنّي الاجتهاديّة:	88
01)- الخلاف في وجود معنى "من في جميع التّمييز.	88
02)- الخلاف في ناصب المنادى.	92
خاتمة.	102

ملحقات.	105
مسرد المصادر والمراجع.	114
الفهرس.	121

الملخص:

تناولت هذه المذكّرة البحث في موضوع مهمّ من موضوعات النّحو العربيّ، وهو موضوع مسائل الخلاف النّحويّة، وذلك في كتاب "اللّمع في العربيّة" لابن جنّي، وقد كان الهدف الأسمى منها رصد مذهب ابن جنّي في هذه المسائل الخلافيّة بالنّظر إلى آراء نحاة المدرستين فيها تارة، وبالنّظر إلى رأي أستاذه تارة أخرى.

وقد تمخّض عن هذه الدّراسة مجموعة من النّتائج أهمّها: إنّ كتاب اللّمع هذا كتاب نحويّ تعليمي بسيط الطّرح، وإنّه حوى مجموعة معتبرة من مسائل الخلاف قدّرت بحوالي خمس وتسعين مسألة خلافيّة، تابع في واحدة منها الكوفيّين، وفي ثلاثة منها رأيا انفرد به أستاذه الفارسي، وخالفه في اثنتين منها انفرد بهما كذلك، كما اجتهد هو الآخر وانفرد بمذهبه في اثنتين منها، فيما والى في باقيها البصريّين، ومن ثمّ أمكن الحكم ببصريّة مذهب ابن جني في المسائل الخلافيّة الواردة في كتابه اللّمع.

الكلمات المفتاحيّة: كتاب اللّمع- مسألة خلافيّة- مذهب نحويّ- مدرستي البصرة والكوفة- ابن جنّي- أبو علي الفارسي-المخالفة والموافقة والاجتهاد- الحجج والرّدود- الرّأي الرّاجح.

Trenslaight:

Ce mémorandum traitait de la recherche d'un sujet important de la grammair arabe .qui fait l'objet de question autrees que grammaticales dans le livre«AL-Lama en arabe vers ou je viens» .

L'obgectif ultime était de suivre la doctrine d'Ibn htti sur ces qustiones controverséesen examinant parfoits les points de vue des deux écoles et en examinant L'opinion de son professeur à d'autres moments et cette étude a abo uti à un groupe de résultats dont le plus important est : ce livre de luminosité est un simple livre éducatif est il contient un groupe considérale de numéro d'une capacité d' environ quoatre _vingt-quinze questions controversés ,suivis dans l'un d'eux par le cofian , et trois d'entre eux ont une opinion Son professeur p ersanet son créateur étaint seuls avec lui dans deux d'entre eux, il était égaiement seul avec vous , tout comme lui et l'autre personne travaillaient der après les avoir donnés aux tatars d'entre eux tamdis que d'un le reste du peuple ,et qui n' était pas en mesure de juger visuellement la dectrine d'Ibn jini dans les questions vides mentionnées dans son livre Al-shamaa

Mots clés: Kitab al-Lama '- une question controversée - une doctrine grammaticale - les écoles de Bassorah et de Kufa - Ibn Jinni - Abu Ali al-Farsi - désaccord, consentement et diligence - arguments et réponses - l'opinion prépondérante